

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير النفط على الأنظمة السياسية
الشرق أوسطية
دراسة نموذج العراق (2003-2014)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية و الإقليمية

إشراف الأستاذ:

د. محمد سي بشير

من إعداد الطلبة:

رحالي فضيلة

قراين بلقاسم

لجنة المناقشة:

أ.د: جمال عليوة.....رئيسا

أ.د: محمد سي بشير..... مشرفا و مقررا

أ.د: محمد شريف فتحي.....ممتحن

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

إلى والدينا و اخواتنا أمد الله في عمرهم

إلى من شجعنا على مواصلة مسيرتنا العلمية من اصدقاء و زملاء

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل

الشكر والتقدير

نشكر الله - تعالى - ونحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، نشكره أن حقق لنا ما أصبو إليه في استكمال درجة الماجستير ، بأن هيا لنا من سهل التحاقنا بجامعة مولود معمري ،.ونتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد سي بشير على حسن تعاونه، إذ أمدنا بما نحتاجه إليه من مؤلفات واستفسارات كان له أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة .ثم نزجي الشكر فائقه والثناء أجله إلى أساتذتنا الكرام - :الدكتور عليوة رئيس المناقشة و الدكتور فتحي كعضو ممتحن على تفضلها بمناقشة هذه الدراسة .

الفهرس

الإهداء

شكر و تقدير

خطة الدراسة

المقدمة.....18-1

الفصل الأول : إطار نظري و تأصيل مفاهيمي.....19

المبحث الأول : مفهوم النفط.....20

أولاً: النفط و المصطلحات المتداخلة.....20

ثانياً: تاريخ النفط.....22

ثالثاً: أهمية النفط.....27

المبحث الثاني :مفهوم النظام السياسي.....28

أولاً: تعريف النظام السياسي.....28

ثانياً: أنواع الأنظمة السياسية.....30

39.....	ثالثا: وظائف الأنظمة السياسية
38.....	المبحث الثالث: علاقة النفط مع الأنظمة السياسية الشرق اوسطية العربية
41.....	أولا طبيعة الأنظمة السياسية الشرق أوسطية العربية
43.....	ثانيا مكانة النفط في الاقتصاد الشرق أوسطي العربية
46.....	ثالثا مكانة النفط في السياسة الشرق أوسطية العربية
50.....	الفصل الثاني : النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية
51.....	المبحث الأول : دور الربيع في العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية
51.....	أولا: الربيع و الاستبداد في الأنظمة العربية
61.....	ثانيا: النفط و الحروب الأهلية في الأنظمة العربية
64.....	المبحث الثاني :تأثير استراتيجيات الطاقة للقوى الكبرى على الأنظمة السياسية الشرق أوسطية
64.....	أولا : الإستراتيجية الطاقة الأمريكية
70.....	ثانيا: الإستراتيجية الطاقة الصينية
77.....	الفصل الثالث :تأثير النفط على استقرار العراق فترة 2003 - 2014
78.....	المبحث الأول : لمحة تاريخية عن العراق
79.....	أولا: العراق من الحكم العثماني إلى قيام الجمهورية
81.....	ثانيا: العراق في عهد صدام حسين

المبحث الثاني : الرهان النفطي و حرب العراقية في 2003.....	87
أولا :الثروة النفطية العراقية قبل التدخل الأمريكي في 2003.....	87
ثانيا: الدوافع النفطية لتدخل الأمريكي في العراق في 2003.....	89
ثالثا: نتائج التدخل الامركي في العراق في 2003.....	92
المبحث الثالث : العنف السياسي في العراق.....	95
أولا :النظام السياسي العراقي و تسيير الربيع.....	95
ثانيا: تأثير الربيع في الحركات الانفصالية.....	99
ثالثا: رهان النفط و التدخل الأمريكي على منظمة الدولة الإسلامية.....	104
الخاتمة.....	108
قائمة المراجع.....	111

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول : إطار نظري و تأصيل مفاهيمي

المبحث الأول : مفهوم النفط

أولاً: النفط و المصطلحات المتداخلة

ثانياً: تاريخ النفط

ثالثاً: أهمية النفط

المبحث الثاني :مفهوم النظام السياسي

أولاً: تعريف النظام السياسي

ثانياً: أنواع الأنظمة السياسية

ثالثاً: وظائف الأنظمة السياسية

المبحث الثالث: علاقة النفط مع الأنظمة السياسية الشرق اوسطية العربية

أولاً طبيعة الأنظمة السياسية الشرق أوسطية العربية

ثانياً مكانة النفط في الاقتصاد الشرق أوسطي العربية

ثالثاً مكانة النفط في السياسة الشرق أوسطية العربية

الفصل الثاني : النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

المبحث الأول : دور الريع في العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

أولاً: الريع و الاستبداد في الأنظمة العربية

ثانياً: النفط و الحروب الأهلية في الأنظمة العربية

المبحث الثاني :تأثير استراتيجيات الطاقة للقوى الكبرى على الأنظمة السياسية الشرق أوسطية

أولاً : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية

ثانياً: الإستراتيجية الطاقوية الصينية

الفصل الثالث :تأثير النفط على استقرار العراق فترة 2003- 2014

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن العراق

أولاً: العراق من الحكم العثماني إلى قيام الجمهورية

ثانياً: العراق في عهد صدام حسين

المبحث الثاني : الرهان النفطي و حرب العراقية في 2003

أولاً: الثروة النفطية العراقية قبل التدخل الأمريكي في 2003

ثانياً: الدوافع النفطية لتدخل الأمريكي في العراق في 2003

ثالثاً: نتائج التدخل الامركي في العراق في 2003

المبحث الثالث : العنف السياسي في العراق

أولاً: النظام السياسي العراقي و تسيير الربيع

ثانياً: تأثير الربيع في الحركات الانفصالية

ثالثاً: رهان النفط و التدخل الأمريكي على منظمة الدولة الإسلامية

الخاتمة

ملخص:

لقد مثل النفط منذ الحرب العالمية الثانية رهان إستراتيجي و أهمية بالغة سواء في المجال الإقتصادي،العسكري، و حتى السياسي، فمنذ 1945 من أجله تشن الحروب و تقوم صراعات و أزمات باعتباره رهان الصناعة، و تحالفات تقام لسيطرة عليه، و دول تبنى إلا على أسس دخل النفط، أمر الذي يجعلها تابعة اقتصاديا و سياسيا إلى أسعار السوق النفطي، حيث نسبة المداخل المالية المنتجة من الربح النفطي، تسمح لبعض أنظمة بشراء سلم اجتماعي و تحديد حرية المشاركة السياسية وبالتالي تجسيد الإستبدادية و عنف سياسي و أحسن نموذج مجسدا لهذه الظاهرة هي العراق بعد 2003، التي خلال موضوع دراستنا حاولنا تحليل وضعها من 2003 إلى 2014 و ذلك عبر متغير النفط، حيث تعد من ضمن أهم البلدان من حيث الاحتياطات النفطية و أكثرها عنفا .

abstract

Since the Second World War ,the oil become one of the most Strategic Element of Military, Economic, and even Political side. Since 1945,this Product has been so importante that Wars were declared for it, coalisions groups were formed to maintain its controle on it, and states were erecting thanks to the oil manna, and this Stats becomes too depented economically or politically to the oil income,but this income, assurs financial resource for some political systems to buy a Social Peace and to stop all participative liberties

witch strengthened despotism and political violence, Irak is the perfect personification of this phenomena since 2003. We try to analyze its situation, between 2003 and 2014 by the Oil vision, where it represents one of the greatest oil reserves in the world and at the same time one of the most violent.

Résumé

Le pétrole a, depuis la seconde guerre mondiale constitué une des plus stratégiques matières pour les Etats, aussi bien sur le plan énergétique qu'économique ,militaire ou même politique .

Depuis 1945, cette matière a pris une telle importance que des guerres se déclarent et se font, en son nom des coalitions se créent pour maintenir son contrôle et des Etats se bâtissent uniquement en se reposant sur la manne pétrolière, de tel sorte que ces Etats deviennent dépendants aussi bien économiquement que politiquement a la rente pétrolière, cette même rente fournit une telle manne financière que cela permet a certains systèmes politiques d'acheter une paix sociale et de limiter les libertés participatives qui au fur du temps se consolide en despotisme et en violence politique, l'Irak est la parfaite personification de ce phénomène qui au cours

de notre recherche nous tenterons d'analyser sa situation d'autant plus qu'elle représente l'un des plus gros réservoir pétrolier mondiale et en même temps ,est l'un des plus violent.

مقدمة

يشكل البترول أحد أهم الموارد التي يستخدمها الإنسان، سواء إجتماعيا أو إقتصاديا و حتى عسكريا، فقد تلعب دور مهم في الحروب و الصراعات الدولية، ولهذا فهو موضوع جد هام خاصة من حيث ما تشكله المصادر و الإحتياجات النفطية أطماعا توسعية لدى الدول الكبرى، و غناء لدول المنتجة حيث يعد منطقيا إمتلاك النفط عامل تقدم و تطور إقتصادي في آن واحد، غير أن ذلك لم يتجسد في الواقع.

ينصب إهتمام هذه الدراسة على العنف و الإستبداد الذي تشكله العائدات النفطية و التي تتحول في كثير من الدول إلى الربيع، حيث برز بشكل واضح خاصة لدى الدول الشرق أوسطية و التي تعيق عملية التحول الديمقراطي و كذا الإستقرار السياسي و تتجه نحو الفساد السياسي، و بهذا فإن البترول في منطقة الشرق الأوسط الذي يحتوي على عدة مضايق و قنوات نفطية، تعد منبع رهان الصراع من المنظور الجيوبوليتيكي و دور رئيسي في صناعة.

في ظل التقدم التكنولوجي و النمو الديموغرافي، فإن النفط أصبح محورا أساسيا لبناء إستراتيجيات دولية للقوى الكبرى، فبتالي تعد الدول النفطية تشكل تشخيص كل الأهداف الإستراتيجية الطاقوية و من هنا فإن العراق تعد محل أطماع الدول الكبرى نسبة لموقعها الجغرافي و أبور النفطية الهائلة، و إذا ما تم الحديث عن الأنظمة السياسية فإن تأثير النفط خلال تسييره أو خلال ما يمثله من رهانات للبيئة الخارجية والداخلية فقد يلعب أدوارا مهمة في توجيهه و سلوكه و طبيعة و إستقرار النظام.

الإطار المنهجي لدراسة:

1- مجالات الدراسة يعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ - المجال المكاني:

يهتم هذا البحث بدراسة دول الريعية في الشرق الأوسط بتركيز على الدول العربية و على نموذج العراق التي تعتبر على مرور الزمن منطقة إستراتيجية، خاصة حضاريا واقتصاديا.

ب - المجال الزمني:

في هذه الدراسة تما التركيز على فترة 2003-2014 لأن هي الفترة التي عرفت فيها العراق تحولات سياسية هامة و أين النفط لعب دورا هاما في السلوك السياسي لنظام و في البنية الإجتماعية و الإقتصادية و الحالة الأمنية للعراق.

ج-المجال الموضوعي:

تتصب الدراسة حول موضوع النفط و "الريع النفطي" في البلدان الشرق أوسطية العربية تحديدا العراق والمنافسة الخارجية لها حول هذه الثروة النفطية و حول الآثار الناجمة عن ذلك من عنف وإستبداد، والذي كان منذ القدم ولازال ليومنا هذا وسيظل هكذا في المستقبل طالما يوجد أنظمة استبدادية، وبهذا فإن الدراسة تركز حول الفترة الزمنية الممتدة

2-اشكالية الدراسة:

يشكل النفط أهم الموارد التي يمكن أن تعتمد عليها دولة فقد توفر مداخل معتبرة و تعتبر محرك للمجال الصناعي لإقتصادها، أمر الذي قد يحقق تقدمها و نموها غير أننا نلاحظ على الرغم من الإحتياطات النفطية لدول شرق أوسطية، خاصة العربية، فهذه الاخيرة

غالبا ما يكون النفط بدلا أن يشكل عاملا لبناء الدولة أو قوة إقليمية، فنلاحظ أن النفط خلال تسييره و ما يولد من مطامع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فقد يكون عاملا أساسيا في العنف القائم و عدم استقرار تسلط أنظمة المنطقة و العراق قد تكن الخيار الأمثل لتجسيد هذا الطرح فبالتالي الإشكالية هي كيف يمكن لنفط أن يكون معرقلا لديمقراطية و أن يشكل محفزا للعنف في الأنظمة الشرق أوسطية العربية؟

3-الفروض العلمية:

1-هناك علاقة ما بين وفرة الثروة النفطية و العنف السياسي الذي تعرفه الأنظمة الريعانية العربية

2-سياسات و استراتيجيات القوى الكبرى تعزز العنف في الدول الشرق الأوسط

3-هناك علاقة سببية ما بين الرهان الذي يمثله النفط و وضعية عدم إستقرار الذي يتخبط فيه النظام العراقي منذ 2003.

4-أهداف الدراسة:

- التعرف على الواقع النفطي الشرق أوسطي في البلدان العربية.
- البحث في دور ومكانة النفط في رسم الحدود، والسياسات وإستراتيجيات الدول و إستخدامه كأداة و هدف في السياسة الخارجية الطاقوية.
- البحث في أسباب تحول النفط من حاجة إنسانية إلى قضية حساسة في عملية التنافس على امتلاكها بين الدول الكبرى، خاصة التعرف على مشكل الريع في العراق وأسبابها والآثار الناجمة عنه من عنف و إستبداد و فساد.

5- أهمية الدراسة:

يتركز معظم البترول العالمي في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل قطب هام في الإنتاج البترولي في العالم، وتنقسم هذه الثروة النفطية بين ستة دول رئيسية و هي العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق و إيران و المشكل المطروح هو كيفية الوصول لهذه المنابع النفطية بالنسبة للدول المستهلكة، فزيادة عن مسألة الحاجة الطاقوية، إرتفاع أسعاره يمثل رهان جيوبوليتيكي بالنسبة للدول المتقدمة حيث تنصب أطماعهم في هذه المنطقة، فمنها من تحاول الهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية ومنها من تريد استرجاع مكانتها ومناطق نفوذها مثل أوربا ومنها من تريد تجسيد مكانتها وتشكيل تعددية قطبية كحال الصين منها من تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الطاقوي في آن واحد.

6- مبررات اختيار الموضوع :

لقد كان لنا عدة إعتبارات و مبررات ذاتية و موضوعية أدت لإختياره هذا الموضوع.

أ- المبررات الذاتية:

-إهتمامنا بالمواضيع المتعلقة بالواقع المعاش وبالإقتصاد السياسي.

-رغبتنا في المساهمة بالتأثير في النخب السياسية العربية و تغيير سياساتها و طرق تفكيرها.

ب-المبررات الموضوعية :

-كون النفط مادة لا يمكن الإستغناء عنه في التقدم التكنولوجي ولا في التطور الاقتصادي.

-كون النفط الشرق أوسطي العربي أحد أهم محدد للسياسة الخارجية الدولية، بما يمثله من أطماع توسعية و أحد أكثر الموارد المؤدية بنشوب الحروب.

-دور العائدات البترولية في خلق الفساد الإقتصادي و السياسي الدول العربية.

7-صعوبات الدراسة

عدم إستقرار المنطقة الشرق أوسطية سياسيا و أمنيا تجعل الدراسة صعبة للوصول إلى إستنتاجات وافية للواقع.

8- مناهج و اقترابات الدراسة:

إن البحث العلمي الأكاديمي يقتضي على الباحث استخدام أدوات منهجية علمية حتى يستطيع التعمق في إحداثه فان الباحث استخدم عدة مناهج لتحليل موضوعه.

أ-**المنهج التاريخي:** لقد إعتدنا عليه في سرد الأحداث التاريخية من تاريخ النفط و صناعته على مر السنين في العالم بأسره، تاريخ العراق و واقع الشرق الأوسط التي تساعد على فهم الموضوع و السعي إلى تحليله.

ب- **المنهج الوصفي:** من خلال الوصف الموضوعي، لخصائص وسمات الدول العربية وأبعاد ظاهرتي التنمية السياسية والديمقراطية على كل الأصعدة..

ج- **منهج دراسة الحالة:** كانت دراسة حالة العراق ذلك بغاية تطبيق فرضياتنا عليها و تأكيد صحتها أو نفيها و ذلك من خلال إستنتاجات.

من ناحية الاقترابات تعتبر المواضع المتعلقة بالمنطقة العربية من أكثر المواضع تركيبا وتعقيدا وتشابكا، بسبب تداخل العوامل الداخلية سياسية و إقتصادية، وإجتماعية وثقافية،

وكذا العوامل الرسمية وغير الرسمية، وكذا تشابك هذه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية في صنع مختلف السياسات في دول المنطقة.

وعلى هذا الأساس فهي تتطلب منهجية تكاملية تعتمد علوما متسادة تراعي مستويات الظاهرة و متغيراتها، وينعكس هذا من خلال إعتداد الدراسة مركبا تحليليا متعدد المتغيرات والمستويات كون أن تناول الدراسة للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية :

المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمل من بناء سياسي و إقتصادي و إجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية. فعلى هذا الأساس إعتدنا على الإقترب النسقي لدراسة التفاعلات القائمة ما بين الأنظمة العربية و بيئتها و سلوكه للمطالب و ضغوطات المجتمع. ومن جهة أخرى إعتدنا أيضا على إقترب الإقتصاد السياسي نظرا للعلاقة التبادلية الوثيقة بين الإقتصاد والحكومة خاصة في شان دراستنا للدول العربية الريعية حيث يشمل هذا الاقتراب عدد من المواضيع المهمة مثل سياسة الضرائب والرفاه الاجتماعي وغيرها.

9- الأدبيات السابقة:

هناك العديد من الدراسات بإختلاف أنواعها من كتب، مجلات و مقالات تناولت موضوع تأثير النفط في البلدان العربية عامة وكذا ما يشمل الموضوع من الإقتصاد الريعي و عدم توجه الأنظمة النفطية العربية نحو الديمقراطية.... وستقتصر الدراسة على ذكر بعضها على سبيل الذكر ومنها: كتاب مايكل روس نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم أين تناول مدى تأثير النفط في طبيعة الأنظمة السياسية حيث إعتبر أن

هناك علاقة ما بين وفرة النفط و إستبدادية بعض الدول، هناك أيضا كتاب لويس مارتناز¹:

Violence de la rente pétrolière : Algérie – Libye – Irak أين تناول الجانب

العنيف لريع و رغم دراسة تحليلية عميقة عن النمط القمعي للأنظمة بسبب متغير النفط،

غير أن تحددت الدراسة إلى الأنظمة العراقية الجزائرية و الليبية دون التطرق إلى الدول

الرعية الأخرى،و هناك أيضا كتاب تيموتي ميتشل²

Carbon Democracy Political power in the age of oil

يتحدث الكتاب ، عن فكرة تتمثل في أن أساس الديمقراطية الحديثة على مدار القرن الماضي

تربط دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط بديمقراطيات الغرب الصناعي، ويذهب المؤلف إلى

أن ديمقراطية الكربون في الغرب قد قامت على فرضية أن النفط غير المحدود سوف ينتج

نموا إقتصادي لا نهاية له، وهو يخلص إلى أن هذا النموذج لا يمكنه أن يصمد لنفاد الوقود

أولاً ثم للتغير المناخي الذي يرتبط بوجوده.

فالبالدان التي تعتمد على موارد بترولية للحصول على جانب كبير من إيراداتها، تميل

إلى أن تكون أقل ديمقراطية، والدليل على ذلك موجة الانتفاضات التي انتشرت في العالم

¹ Luis Martinez ن La Violence de la rente petroliere ;Algerie-Libye-Irak , (1er édition Presses de Sciences Po,France 2010).

² Timothy Mitchell نCarbon Democracy Political power in the age of oil,(United Kingdom ،1st edition Relié،2011)

العربي في 2011 قد أكدت هذه الصلة بين الإيرادات الكبيرة من النفط وصعوبة المطالبة بحياة أكثر ديمقراطية ومساواة، فالحقيقة التي يوردها الكتاب هي أنه كلما كان إنتاج النفط أقل وأسرع في الهبوط، نمت النضالات من أجل الديمقراطية نموًا أسرع، فتونس ومصر، حيث بدأت الانتفاضات، واليمن "حيث انتشرت الانتفاضات بسرعة" تعد كل هذه الدول من أصغر منتجي النفط في المنطقة.

أما فيما يتعلق بدراستنا هذه والجديد الذي جاءت به. تبنيها منظارا شاملا يأخذ في عين الاعتبار العوامل الخارجية التي تتمثل في القوى العالمية الكبرى و دورها في إستقرار أو سقط أنظمة سياسية من متغير النفط و أيضا تناولت الدراسة العلاقة ما بين النفط و العنف السياسي ليس فقط من ناحية الاستبداد بل أيضا من ناحية حروب الأهلية و حرب العصابات. و أخيرا تناولنا الرهان الذي يشكله النفط لمنظمة داعش و تأثيرها على النظام العراقي.

الجانب النظري

1- المفاهيم الأساسية

أ- العنف السياسي :

أي العنف المرتبط بالحصول على السلطة أو الإحتفاظ بها , وإن العلاقة بين العنف والسياسة قديمة قدم المجتمع الإنساني. والعنف السياسي بإعتباره وسيلة للتعبير عن الرأي

السياسي والحصول على الشرعية أو كونه وسيلة للإنتصار السياسي على الخصم و هو الذي يقوم به فاعله إبتداءً لتحقيق هدف سياسي أو للتعبير عن موقف سياسي، أو يقوم به فاعله ردًا على موقف أو حالة أو عنف سياسي مسلح . و ثمة شبهة إتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على عن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها، ومن هنا، عُرِفَ العنف السياسي بأنه إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية¹ومن هنا، قد تمارس السلطة السياسية العنف لغاية إخضاع خصومها، وضرب القوى التي تمثل تحدياً لها . وقد تلجأ القوى المعارضة إلى العنف السياسي وذلك لتحقيق غاياتها في الوصول إلى السلطة . و أساس العنف السياسي يرجع إلى قضايا الفساد والظلم والإستبداد، ومن الصواب أن يتم إقتران جرائم العنف السياسي بجرائم الإستبداد السياسي، فهما وجهان لعملة واحدة حال كون المستبد بالحكم والسلطة لابد أن تتولد لديه مشاعر العنف السياسي التي تبدأ بنفي المعارضين لسياسات الاستبداد والفساد والظلم الاجتماعي وتنتهي بسياسات القتل، وما بين النفي والقتل ترتكب جملة من الجرائم من تلفيق القضايا وتأليب أجهزة الدولة بداية من التراخيص والمرور والضرائب وأقسام الشرطة ومراكز البوليس والأجهزة السيادية، وتتصل الدوائر الإجرامية لتصل لحد الحبس أو الاعتقال والضرب والجرح والتعذيب، وهذه الجرائم

¹ - د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية

(1999) ، ص 48

تبدأ بالتجسس وأساليب المراقبة والمتابعة في انتهاكات مجرمة لحرمة الحياة الخاصة والسفر والتنقل.¹

2-الحرب الاهلية (Civil War)

يقصد بالحرب الأهلية تلك الصراعات المسلحة التي تقع داخل الدولة الواحدة، بين الأفراد والدولة أو بين مجموعة من الأفراد وأخرى أو بين قوات الدولة عندما يحصل تمرد أو عصيان مسلح². كثيرا ما تشكل الحروب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة لمثل تلك الحروب. ذلك أن وقوع مثل تلك الحروب يضعف كثيرا من سيادة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي، كما أن احتمالات التغير في موازين القوى داخليا قد يؤثر على الدول المجاورة سلبا وإيجابا فترى بعض الدول في انتصار فريق على فريق تهديدا لأمنها، أو للتوازن في تلك المنطقة من العالم أو على صعيد أوسع.³

فالحرب الاهلية هي حرب بين المجموعات التي تنظم داخل الدولة القومية نفسها، والهدف من جانب واحد قد يكون للسيطرة على البلد أو المنطقة، من أجل تحقيق الاستقلال للمنطقة،

¹ محمود الزهري. العنف السياسي <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=47227> 2015/11/15

²Jules Basdevant . *Dictionnaire de la terminologie du droit international*, (Paris, éd. Sirey, 1960) p. 308

³ عبد الوهاب الكيالي. *موسوعة السياسة*، (بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1990، الجزء الثاني) ص 181.

أو لتغيير السياسات الحكومية و ذلك لاسباب سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو العزل من توزيع خيرات البلاد مزيج من هذه العوامل.

ومن شدة الصراع عالية ، وكثيرا ما تتطوي على القوات المسلحة النظامية ، وهذا هو مستمر ومنظم وعلى نطاق واسع.

الحروب الأهلية قد تسفر عن أعداد كبيرة من الضحايا واستهلاك موارد كبيرة¹.

3-العالم العربي هو مصطلح جغرافي و سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة

وثقافة مشتركة. يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج

العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال

إفريقيا وشرقها. جغرافياً، يضم الوطن العربي أراضٍ احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة

مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء اسكندرون والأقاليم السورية الشمالية التي

سلمتها فرنسا إلى تركيا و جزر الكناري وسبتة ومليلية وصخرة الحسيمة (تحت الاستعمار

الإسباني) وعربستان (الأهواز) والجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)

المحتلة من إيران. جغرافيا الوطن العربي اليوم تشبه إلى حد ما الأراضي التي كانت تحت

سيطرة الدولة الأموية (باستثناء الأندلس وإيران وأفغانستان ومناطق جنوب شرق الأناضول)²

¹صوماليا تودي نيوز، تاريخ الحرب الأهلية ... وكيفية الخروج منها

2015/11/15 <http://www.somaliatodaynews.com/port/2010-01-04-18-49-29/1793-2011-01-22-16-12-21.html>

² حسام جاد الرب، *جغرافيا العالم العربي*. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية. 2011ص21

فمن ناحية الموارد الطبيعية و المعادن يزخر الوطن العربي بثروات طبيعية ومعدنية كبيرة أهمها النفط والغاز اللذان يشكلان المورد الأساسي للعملة الصعبة لدى أقطار الخليج والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن. توجد في الوطن العربي خامات من الذهب والحديد والألومنيوم والنحاس والزنك والفضة.

4 - الإستراتيجية

الاستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها. والتكتيك عبارة عن مجموعة من الخطط قصيرة الأجل المتتابعة التي تعتبر إستراتيجية عند تجميعها معا وفن تطبيق الاستراتيجيات هو التكتيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلى للتنفيذ. فيمكن تلخيص وظائف الإستراتيجية فيما يلي¹ :

- 1-تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.
- 2-تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملاءمة من بينها.

¹ - د. محمد نصحي إبراهيم. الاستراتيجية (تعريفها - وظائفها - أنواعها - أسس بنائها)
2015/11/10 <http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419>

3- تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.

4- استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.

5- تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.

6- توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.

7- تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة

مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.

8 - مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على

الحركة الواسعة بسرعة كافية.

6- الشرق الأوسط

مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في مختلف أنحاء العالم، حيث كان يقصد

به تقسيم الشرق إلى أقسام حسب التباعد والتقارب الجغرافيين من أوروبا. في حين أن الإقليم

هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة. وتحديد إقليم

الشرق الأوسط بالتدقيق أمر صعب، ويرجع ذلك إلى هلامية الإقليم. فهو يتسع أو يضيق

حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه أي باحث أو أي هيئة أو منظمة خاصة أو

دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.¹ فهناك اليوم اتفاق على أن الشرق الأوسط تتسع من الصحراء الغربية غربا إلى أفغانستان شرقا¹.

2-الإطار النظري للدراسة

أ-النظرية الواقعية : هذه النظرية التي جاءت على أنقاض الفلسفة المثالية و التي حاولت صنع السلام بعد الحرب العالمية الثانية و تقوم على مبدأ القوة و المصلحة الوطنية و كان من أبرز روادها هانس مورقانتو Hans Mourganthou صاحب كتاب السياسة بين الأمم Politics among nations و الذي يضع الدولة من مصدر قوة في المجتمع الدولي و يقول بان الدولة تستخدم القوة لتحقيق مصالحها التي تعد أعلى مراتب الأمة ومن هذا المنطلق فان القوة و المصلحة الوطنية هي مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية التي تعتبر أن الحصول على الموارد وتعظيم القوة هو سبب تواصل وجود الدولة وتوصي بتوظيف هذه الموارد لا امتلاكها و حسب لأنها إذا ما لم توظف ستبقى قوة كامنة .

ب-نظرية الدولة الريعية : برزت في السبعينيات و دراسة المفكر حسين مهداوي الذي درس اثار النفط و الريع في النظام الإيراني في كتاب

"The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier

Statesالمفكرين لوشيانى و بلباوى الذين ركزوا عن الأنظمة العربية The rentier state

¹يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و صراع العولمة، (لبنان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002)، ص120

فنظرية الدولة الريعية واحدة من عدة نظريات متقدمة تشرح هيمنة الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط وأسباب فشل التحول الديمقراطي، فق نظرية الدولة الريعية، طالما أن الدول تحصل على مبالغ كافية من مثل هذا المدخول، فقد لا يكون لديها دوافع قوية للدمقرطة أو الإصلاح أو التطور¹.

3-تفصيل الدراسة :

قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة و إعتدنا في فصل الأول بعنوان: إطار نظري و تأصيل مفاهيمي و هو عبارة عن إطار نظري تناولنا فيه ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان مفهوم النفط: وتناولنا فيه النفط و تاريخه و أهميته ، أما في المبحث الثاني فقد تناول فيه مفهوم النظام السياسي بغية التعرف على طبيعة و أنواع النظم السياسية العربية اما المبحث الثالث: علاقة النفط بالنظام السياسي العربي يهدف الى معرفة عملية التأثير و التأثير بين النظام السياسي و النفط و في الفصل الثاني فقد كان بعنوان دور الريع في العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية درسنا فيه مبحثين المبحث الأول تحت عنوان دور الريع في العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية و درسنا فيه تأثير الثروات الطبيعية و تحديد الريع النفطي على النظام السياسي ،أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه إستراتيجيات الطاقوية للقوى الكبرى في الأنظمة السياسية الشرق أوسطية العربية من خلال و هذا بغية تبين أهمية النفط الشرق أوسطي العربي وترسيم الحدود السياسية من طرف صناع القرار .أما في الفصل الثالث الذي كان بعنوان العراق في فترة 2003-2014 فهو عبارة عن دراسة حالة و تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول : لمحة تاريخية عن العراق فقد تم التطرق من خلاله إلى تاريخ العراق و موقعه الجغرافي واهم احتياطاته. أما المبحث الثاني العنف السياسي في العراق.وتم التطرق فيه إلى ارتفاع مستوى الفساد لغياب الديمقراطية ، الحكم الصالح و الرشيد و العقلانية. المبحث الثالث: بعنوان رهان النفط والتدخل الأمريكي ضد الدولة الإسلامية في العراق. يهدف إلى تبين تدخل الولايات المتحدة

¹ RIAD AL KHOURI ,Rentierism Revisited <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=21948>

12/10/2015

في العراق عام 2003 وكان سببه الرئيسي النفط أستخدمها كل الطرق للتوصل إليه متسترة تحت رايات مزيفة مدعمة بالوسائل الإعلامية و خلق قلائل و طوائف و آخر شيء كان داعش تلك المنظمة الإرهابية.

الفصل الأول

الإطار نظري

و

تأصيل مفاهيمي

الفصل الأول : إطار نظري و تأصيل مفاهيمي

تعد تحديد المفاهيم من المراحل الأكثر أهمية في دراسة علمية ، فنظرا لديناميكية العلوم الإجتماعية والسياسية تظهر هذه المهمة معقدة نوعا ما خاصة و أن هناك تباين بين المصطلحات الغربية و العربية، فنفس المصطلح قد يشكل عدة تعاريف، فمصطلح النفط مثلا قد يتدخل مع مصطلح الريع ،نفس الأمر لمصطلح الشمولية و التسلطية، خاصة و أن هناك تباين مهم في مفهوم هذه المصطلحات، التي قد تشكل موضوع دراستنا، حيث تظهر العلاقة بين هذه المفاهيم في الأنظمة السياسية العربية، نظرا للمكانة الهامة لنفط في الإقتصاد العربي الشرق الأوسطي و بالتالي في السياسة لدول المنطقة.

المبحث الأول : مفهوم النفط

يشكل النفط احد الموارد الطاقوية الاكثر اهمية لمعظم دول العالم، فتحديد تعريفه و اهميته و تاريخه. قد يسمح لنا لفهم الرهان العالمي الذي يمثله

❖ أولا : النفط و المصطلحات المتداخلة

●البترول: مصطلح لاتيني مشتق من الكلمة اليونانية Petro وتعني الصخر، و الكلمة الرومانية Oleum و تعني الزيت . أما الكلمة العربية للبترول فتعني النفط، و هو اسم أطلقه عليه البابليون الآشوريون.¹

●النفط: عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية و يتكون من هيدروكربونات خاصة في سلسلة الألكانات الثمينة كميائيا و لكنه يختلف في مظهره و تركيبته و تفاوته بحسب مكان استخراجة و يطلق عليه تسمية

¹ - رضوان كيلاني، "البترول أصله و تكوينه"، مركز علوم الارض و الهندسة و الزلازل، م (رسالة النجاح، ع59، 1998)، ص. 2

"الذهب الأسود".¹

- **الريع:** ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض، لا تحتاج إلى عمليات و أنشطة اقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات إنتاجية لإستخراجها، و من ثم إعادة تصنيعها بقصد إستغلالها إقتصاديا في الأنشطة الحياتية و الصناعية المختلفة.²

الريع حسب الاقتصاديين الكلاسيك:

- **حسب دافيد ريكاردو "David Ricardo"**

"عائد يقدمه الفلاح لمالك الأرض مقابل إستغلاله لهذه الأخيرة".³

- **الإقتصاد الريعي:** هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، و تكون تلك الأنشطة مشوهة ولا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد.⁴

- **الدولة الريعية :** هي التي تعتمد على الإقتصاد الريعي في توفير عائدات بقصد توفير الخدمات و الأمن و الإدارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض و تحضي بشرعية

¹عبدالهادي ابوشكيوة، "انواع الاحتياطي النفطي"، في:

<http://www.scoutsarena.com/muntada/showthread.php>، (2015/10/20).

²سلام جبار شهاب، "الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية ، دول الخليج نموذجا"، في:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=50938>، (2015/10/01).

³ظاهرة الريع العربي، المركز العلمي العربي للأبحاث الدراسات الانسانية/ <http://arab-csr.org> 2015/10/02

⁴ - خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الإقتصادية، عربي- فرنسي- انجليزي**، (لبنان: دار المكر اللبناني ، 1997)، ص.108

من قبل الشعب. فالقطاع العام مسيطر عليه من قبل السلطة والقطاع الخاص يتم تحريكه من خلال الأسرة الحاكمة.

● **الدولة الريعية:** هي التي تؤمن ميزانيتها بالإستناد إلى تصدير الموارد الأولية¹.

❖ ثانيا: تاريخ النفط

المرحلة الأولى:

في القديم كان يستعمل البترول في بناء الطرق وفي الإضاءة والتنظيف وفي الطب، وكانت الحقول البترولية ترجع إلى عهد "ماركو بولو Marko Polo"، (1271/1273) ومن هذا الصدد فإن نقطة إنطلاق الصناعة البترولية كان عند حفر أول بئر في 1859 في بنسلفانيا من طرف Edwin Drake* لغاية 1885. ولم يكن يستعمل إلا للإضاءة².
ولقد كان الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة البشرية وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة ولكنه أيضا كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد³.

¹ - سلام جبار شهاب، مرجع سابق.

• بدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام 1853 في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلا وقد اعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.

² - عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص. 07..

³ Xavier Boy de la Tour et André Giraud, *Géopolitique du pétrole et du gaz*, (Paris : Éd. Technip, 1987), p183.

المرحلة الثانية (1885-1900):

في هذه الفترة نسبة الإنتاج النفطي انتقلت من 67.000 طن في 1860 إلى 10.000.000 مليون طن

وفي: 1890 ← 10.000.000 مليون طن.

1900 ← 20.000.000 مليون طن.

1910 ← 44.000.000 مليون طن.

1913 ← 51.000.000 مليون طن.

هذه الزيادة السريعة لم تكن إلاّ بعد إستخدام حقول بترولية جديدة حيث جاءت نتيجة إكتشافات جديدة في هذا المجال ولغاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية والروس الوحيدين من حيث الإنتاج العالمي للبترول وفي 1870 روك فيلر John Rockefeller أسس شركة نفطية تحمل تسمية "ستاندارد اويل" Standard « Company oil والتي تمتص بسرعة عدد كبيرة من الآبار. وفي عام 1882 تصبح ذات قوة بترولية تستطيع مراقبة 90% من الإنتاج الأمريكي.¹

في بداية القرن 20 تفوق الإنتاج الروسي بكثير عن الإنتاج الأمريكي لكن تغيرت اللعبة ففي عام 1913 وصل الإنتاج الأمريكي إلى 248 مليون برميل مقارنة بالمنتوج الروسي

¹ – Michel Mourre, *Dictionnaire D'Histoire universelle*, (Paris : éditions Universitaires, 1968), p. 1638.

الذي يقدر بـ 62 مليون برميل. وفي الوقت الذي كان الأمريكيين والروس يتقاسمون أهم منتوجات العالم مرافق معه أطماعهم وأنظارهم ناحية الشرق الأدنى.¹

في عام 1892 المساومين المقاولين الأنجليز الإخوة صامويل، حصلوا على حق تمرير بترول من القناة بعد شراء ملكيات في بيرنو وبعد ذلك في عام 1897 ماركوس شال أسس Shell transport and trading.co شال للنقل والتجارة.

في عام 1890 أوغوست كاسلر August Kessler أسس في لاهاي شركة للتقيب Prospection تحت اسم رويال دويتش Royal Deutch والتي تقع تحت إدارة هندري ديقر دينغ.

في عام 1907 ستتحد R.D و Shell وتقاسم الأرباح يأتي كالتالي 60% Royal Deutch و 40% Shell. حيث ان شركة "Royal Deutch" لا تكتفي بعملياتها في أندونيسيا بل زادت مصالحها في كاليفورنيا لذا منذ عام 1914 فهي تمتع بالحصّة الكبرى.²

1- قبل الحرب العالمية الأولى:

كان قد بدأ الإستثمار في البترول الروماني تحت السيطرة الألمانية لكن الإنتاج كان بنسبة 1.800.000 طن مليون وثمانون مائة ألف طن في 1913. وكما كانت المنابع النفطية في الشرق الأدنى غير مستغلة أو بأقلية ولقد فاز منذ 1901 الإنجليزي Knox William d'Arcy على الملكية من طرف الحكومة طهران على 60 سنة

¹ Samuel Furfari, Survol de l'histoire pétrolière,

www.geopolintel.fr//IMG/pdf/petrole_Histoire.Pdf vu le(06/10/2015)

² Michel Mourre, op.cit .p1639.

بعد إكتشاف النفط في الجنوب الغربي، حيث كانت العراق تحت السيطرة العثمانية بدأت أعمال الحفر بعد 1912 من طرف الشركة البترولية Turkish Petroleum¹.

تزايد الطلب على البترول لتزايد إحتياجاته سواء للاستعمالات التالية للسيارات والطائرات أو للسفن البحرية والغواصات في هذا الحين حصلت ألمانيا على البترول من رومانيا عام 1916 خاصة فيما يخص الصناعة السيارتية وكانت روسيا ستعمل النفط لسد الإحتياجات الداخلية أما الولايات المتحدة الأمريكية تبقى الأولى من حيث الإنتاج. ومن ولقد ظهر منتخبين جدد أمثال: فينزيولا التي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1925 بناتج يقدر ب 67.000 طن في 1820 و 167 مليون طن في 1966.

في العراق إحتياطات مكتشفة في عام 1927 في كركوك وأسست L'Irak Petroluom بالتعاون مع الشركة الإنجليزية الأمريكية والفرنسية.

وفي عام 1931-1935 بنيت خطوط أنابيب توصل بين تريبولي وكركوك وإلى حيفاء وذلك لإيصال النفط العراقي مباشرة واكتشف النفط في البحرين عام 1932 وأما عملية الاستخدام فبدأت بعد عامين من اكتشافه 1934. في العربية السعودية إكتشف النفط في عام 1935 وعملية الاستخدام بدأت مع بدايات الحرب العالمية الثانية 1939.²

¹ Xavier Boy de la Tour et André Giraud, *op.cit* p.187

² Ibid p 187

2- بعد الحرب العالمية الثانية:

منذ 1945 أصبحت دول الشرق الأدنى وإيران الدول الأساسية من ناحية تصدير البترول، حيث أنه في العربية السعودية نسبة التصدير تفوق 118 مليون طن في عام 1966 و في إيران لقد انتقلت النسبة من 17 مليون في 1945 إلى 106 مليون في 1966 و في الكويت انتقلت من 2 مليون طن عام 1947 إلى 114 مليون طن عام 1966.

في 1951 خلقت حكومة مصدق صراع حيث أراد تأميم Anglo-Iranian. لكن بعد سقوطه حل المشكل تجديدا بعام 1954 بعد أن تم إمضاء عن ملكية إيران لـ 50% من الصناعة البترولية، وهذه النسبة قبلت بالإيجاب في كل من فينزويلا عام 1943 و عام 1950 في العربية السعودية وفي الكويت عام 1951 في العراق عام 1952، البحرين، قطر...

ولكن البلدان العربية عملت حظر للنفط على القوى الغربية حيث أنه في جوان 1967 كانت على خلاف مع إسرائيل أوقفت تصدير البترول لهذه البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا) من طرف كل من العراق، العربية السعودية والكويت.¹

ومن هنا بدأت المصالح تتشابك بين البلدان العربية المالكية وغير المالكة، وبعد عدة أشهر عادت الأمور (مجاريها اي عاد تصدير النفط للغرب...)

في عام 1965 كانت الدول التي تحتكر الإنتاج النفطي هي بلدان الشرق الأدنى بنسبة 3.200.000 برميل والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل أيضا نسبة 3 ملايين

¹Furfari, op cit p 88

برميل. روسيا ودول القطب الشيوعي تمثل 2.100.000 برميل، وفينيزويلا تمثل 1.100.000 برميل.¹

❖ ثالثاً: أهمية النفط.

النفط مورد أساسي وحيوي ويمثل وجهين لعملة واحدة حيث أنه من جهة يحافظ على الأمن القومي ومن جهة أخرى عدم إمتلاكه يؤدي إلى اللجوء للقوة وإزدادت أهميته بداية منذ القرن العشرين ق 20.

إن النفط يمثل سلاحاً وقوة سواء في يد مالكية أي منتجية أو في يد القوى العالمية المسيطرة باحتكار فرض الإشعار، أي إثبات مقولة "من يملك النفط يملك القوة".

1- إستراتيجياً: يعد النفط كقوة إستراتيجية يغذي الصراع من أجل إمتلاكه والسيطرة عليه. وبالتالي قوة جوهرية في صنع القرارات العسكرية التي لا غنا عنها. تعتبر المحرك والأساس في صنع القدرات السياسية والعسكرية والإقتصادية.²

2- إقتصادياً: يمثل ثروة أكيدة وسريعة وبدون أي جهود خاصة في الدول الريعية النفط يعد مصدر الرخاء كما هو الحال في كل من السعودية والدول الإماراتية الخليجية، مصدر الدخل الوطني بنسب عالية ويعد أيضاً مركز إستثمار خارجي النفط، يسبب الركود وذلك تبعاً للأسعار. النفط يخلق التبعية و يعتبر السلاح الرئيسي للحرب الاقتصادية القائمة بين بلدان العالم.

¹ هاني حبيب، النفط إستراتيجية وأمناء و عسكرياً و تنموياً و مصدر الثروة و الطاقة والازمات، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، الطبعة الأولى 2006)، ص 82،

² سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25560> تاريخ الطلاع 2015/10/12

3-أمنيًا : النفط يعد سببا في كثير من النزاعات بين الحكومات أو الدول، أو بين الشركات والدول أو بين الشركات فيما بينها. أدى للتدخلات العسكرية أمثال: العراق 2003 وكان سببا في رس قواعد عسكرية في كل من العراق، الكويت، إيران¹.

يعد عاملا في بناء شركات دولية، كما يعتبر أحيانا عرضة للتهديد حيث أن كل الأطماع الدولية تنصب في المنطقة مثال: بناء علاقات: ضمان أمن السعودية من طرف الولايات المتحدة الامريكية في عهد ترومان والملك عبد العزيز آل سعود في أكتوبر 1950. النفط سبب للتدخل في كثير من الدول فخوفا من أن تصبح العراق 2003 قوة نفطية في المنطقة الشرق أوسطية تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة.

المبحث الثاني: مفهوم الأنظمة السياسي

يعد مفهوم النظام من أعقد المصطلحات تفسيراً، و ذلك نظرا لإختلاف النظرة الانجلو ساكسونية و العربية، ونظرا لتداخل أنواع الأنظمة فيما بينها مثل التسلطية و الشمولية، أما من حيث وظائف الأنظمة فهي عدة و متميزة غير أن،تحقيق مصالحها تعد من وظائفها الأساسية.

❖أولا: تعريف النظام السياسي

يعد مصطلح النظام من أكثر المصطلحات شيوعا في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية في الكتابات العربية أو الأجنبية على حد سواء.

¹ رحمان امال ،النفط و التنمية المستدامة [//www.biskra.dz/rem/n4/9.pdf](http://www.biskra.dz/rem/n4/9.pdf) تاريخ الطلاع 2015/10/02

●التعريف اللغوي للنظام:

ذكر في مختار الصحاح في تعريف النظام (ن ظ م) نظم اللؤلؤ جمعه في السلك و(نظمه تنظيمًا) و بابه ضرب ...و منه نظم الشعر و نظمه .و النظام الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ . و (نظم) من لؤلؤ و هو في الأصل مصدر .و (الانتظام) الإتساق*¹.

●التعريف الاصطلاحي للنظام السياسي :

لقد تناوله عدد كبير من الكتاب في العالم العربي وهم على التوالي:

●تعريف إبراهيم درويش: مجموعة من الأنماط المتداخلة و المتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات ، و التي تترجم أهداف المجتمع و خلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية²

● تعريف عادل ثابت : يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، التي تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه، و ضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر علي المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها³.

أما من ناحية المفكرين الغربيين

¹-محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، :مختار الصحاح،(لبنان، مكتبة لبنان)1986 ص278

²-صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية (بغداد، دار الحكمة 1991) ص 5

³عمر يوسف سلمان بشير، تأثير التغيرات العربية و الاقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2010- 2011،

(رسالة الماجيستر ،غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد و علوم ادارية، 2013) ص 19

● تعريف غابريل الموند - Gabriel Almond :

النظام السياسي هو عبارة عن نظام التفاعلات السياسية الحاصلة في جميع الكيانات السياسية المستقلة، و يتميز بوظائف حيوية عديدة يؤديها تجاه المجتمع، كوظائف التوحيد و التكيف مع البيئة الداخلية و البيئة الخارجية، و وظائف التجنيد و التنشئة السياسية، و وظيفتي التعبير عن المصالح و تجميعها(و هي وظائف الجماعات الضاغطة و الأحزاب السياسية) و وظيفة صنع السياسة العامة و تنفيذها و التقاضي حولها .كما يقوم بوظائف تنظيمية و استخراجية ضرورية لحياة الناس في مجتمع.¹

● تعريف دافيد إستون - David Easton النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة الظواهر

التي تشكل نظاما فرعيا للنظام الاجتماعي الأساسي ككل، حيث يرى أن حدود النظام السياسي تنحصر في سلوكيات و التصرفات السياسية التي تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات السياسية الإلزامية للمجتمع، و عليه فكل تصرف أو نشاط لا يدخل في هذا الإطار يعتبر خارجا عن مجال النظام السياسي.²

يرى البعض ان النظام السياسي يتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها ادوارا و أنشطة متميزة،و ان هذه الوحدات ترتبط وظيفيا و لا توجد بمعزل عن بعضها البعض.

❖ثانيا: أنواع الأنظمة السياسية

توجد عدة أنواع من أنظمة الحكم السياسية و سنتطرق في هذا الجزء الى 3 أنواع أساسية

¹Gabriel Abraham Almond, G. Bingham Powell ,**Comparative Politics: A Theoretical Framework**,(United Stats, HarperCollins College Publishers, 1996)pp24-36

² David Easton, **An Approach to the Analysis of Political Systems**,(United Stats, in World Politics 9 john Hopkins university press 1957), P385

1-النظام الديمقراطي Démocratie

يُعدُّ مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العالم اليوم، خصوصاً أن كافة الأنظمة السياسية المعاصرة دكتاتورية، وتوتاليتارية، وثيوقراطية، تحاول أن تضيي على نفسها صفات الديمقراطية، وتدعي تمثيل الشعب، مما أدى إلى اللبس وإساءة فهم المفهوم واستعماله، وأحياناً تعريفه بدقة، إلا أن الفرق واضح بين الشعارات والإدعاء بتأييد وتمثيل الشعب، وبالتالي إضفاء الشرعية على نظام الحكم، والواقع والتطبيق العملي.¹

لغوياً، الديمقراطية كلمة مركبة من كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Δῆμος أو Demos وتعني عامة الناس، والثانية Κρατία أو kratia وتعني حكم. وبهذا تكون الديمقراطية Demoacratia تعني لغة 'حكم الشعب' أو 'حكم الشعب لنفسه'.²

● اصطلاحاً:

هي نظام سياسي من أنظمة الحكم الذي يكون فيه الشعب هو صاحب الحكم أو السلطة، أي سلطة إصدار القوانين وسن التشريعات. وتطلق الديمقراطية على النظام السياسي الذي يكون فيه الشعب رقيباً على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية، ويكون لنواب الأمة سلطة إصدار القوانين وسن التشريعات.³

1- علي الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة.

2015/10/22.http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1677

2- محمد بوترفاس، الحملات الانتخابية دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و التشريع الفرنسي،(رسالة الدكتوراة، غير منشورة، جامعة منتوري كلية الحقوق و العلوم السياسية)، ص 48

3-محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، (ط 1، القاهرة، دار الشروق، 1983). ص 178.

• خصائص النظام الديمقراطي:

تقوم الديمقراطية على ثلاثة أسس ، بحيث لا يكون النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً إلا إذا وجدت هذه الأسس، وهي:¹

1: مبدأ سيادة الأمة:

• **تعريف السيادة:** تلك السلطة العليا التي تملك حق سن التشريع وإصدار القوانين، والتي لا تعرف بجانبها أو فوقها سلطة عليا أخرى، فهي سلطة تسمو فوق الجميع، وتقرض نفسها على الجميع بما تملك من سلطة الأمر والنهي العليا.

ولتوضيح مبدأ سيادة الأمة أو سيادة الشعب قيل: الشعب مصدر جميع السلطات، أو الأمة مصدر جميع السلطات، والمراد بالسلطات:

أ - **السلطة التشريعية:** تشريع الأحكام و سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها، ومراقبة تنفيذها، ويقوم بذلك المجلس النيابي الذي اختاره الشعب ليمارس السلطة بالنيابة عنه.

ب - **السلطة التنفيذية:** القيام بتنفيذ القوانين والأحكام التي صدرت عن السلطة التشريعية. وهذه السلطة تعين من قبل رئيس الدولة الذي يختارهم من أعضاء البرلمان أو خارجه أو من أعضاء البرلمان أنفسهم ومن خارجه معاً.

ج - **السلطة القضائية:** القضاء في كل ما يعرض عليها وفق الأحكام والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، ووفق القانون الأساسي للدولة -الدستور- فالشعب إذاً هو مصدر السلطات الثلاث، بمعنى أن الحكم بمدلوله الشامل للتشريع والتنفيذ والقضاء

¹محمد شاكِر الشريف حقيقة الديمقراطية <http://saaaid.net/Doat/alsharef/k5.pdf> 2015/10/25

إنما هو للشعب أو الأمة، ومعنى ذلك أن كلمة السلطة للشعب أو السيادة للشعب تعني أن الحكم للشعب، أو حكم الشعب، أو سلطة الشعب¹.

2: مبدأ المشروعية:

معناه: سيادة القانون: أي خضوع الحاكم والمحكوم للقانون على السواء. وقد ظهر هذا المبدأ مع حاجة المجتمعات الأوروبية إلى الحماية في مواجهة افتئات واستبداد السلطة وتجاوزاتها، ذلك أن السلطة تغري أصحابها بإساءة استعمالها، وخاصة إذا كانوا ممن لا يدينون بالدين الحق ولا يخافون الله تعالى كواقع أغلب أصحاب السلطة في المجتمعات المعاصرة.

3: الحقوق والحريات للأفراد:

تقوم الديمقراطية على مبدأ تقرير الحقوق والحريات للأفراد، ووجوب ضمانها وصيانتها وحمايتها، وتتخلص حقوق الإنسان الطبيعية في المساواة والحرية، وهما بدورهما يتفرعان إلى قسمان 1- المساواة وأقسامها الأربعة: المساواة أمام القانون، والمساواة أمام القضاء، والمساواة أمام الوظائف، والمساواة أمام الضرائب

ب- الحرية: وتشمل: الحرية الشخصية، والحرية الاقتصادية، والحرية السياسية، ويندرج

تحت كل قسم أنواع¹.

¹مكان نفسه

2-النظام الشمولي: Totalitarisme

الشمولية Totalitarisme مشتق من الفعل اللاتيني Toallitas ، أي الكل وهي نظام المجتمع المغلق و شكل من أشكال الحكم الشمولي السياسي للطغيان tyrannie حيث ينعدم على مستواه القانون و النظام، و تكون السلطة على يد رجل واحد، فالشمولية هي إحدى طرق الحكم وفي أغلب الكتابات السياسية تكون مقابلة للديمقراطية، وهي باختصار تعين نظام سياسي يسيطر فيه حزب واحد فقط، على الحياة السياسية في الدولة ولا يسمح بوجود معارضة أو تداول سلمي للسلطة، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع و الإرهاب ، ويتدخل في الشؤون الخاصة للأفراد كما يمنع و يضع حد لحرية التعبير عن الرأي ، و يسيطر على وسائل الإعلام وكافة النشاطات السياسية¹ .

حسب « كارل فريديرخ » هناك 5 صفات أساسية تميز النظام الشمولي²:

1. حزب وحيد يراقب جهاز الدولة، يديره رئيس ذو كاريزما خاصة.

2. إيديولوجية دولة تحتوي على أبعاد خارج حدودية وأمنية.

3. جهاز بوليسي يعتمد للإرهاب.

4. إدارة مركزية للاقتصاد.

5. احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية .

لقد حدد "رايموند ارون" "Aron Raymond" خصائص النظام الشمولي في خمسة نقاط:¹

¹ - مساهل فاطمة، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع، (الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ب/ قسم

الادب والفلسفة العدد 14 - جوان 2015) . ص ص 3 - 11

² - محمد بن سالم الفيقي، " إطلالة على الشمولية " في:

<http://www.faifaonline.net/faifa/articles-action-show-id-2300.htm> ، 2015/10/15.

- 1- هذه الظاهرة تحدث في النظام الشمولي الذي يمنح لطرف واحد احتكار النشاط السياسي.
- 2- يقوم الحزب المحتكر على إيديولوجية يتسلح بها، وتقود فعالياتة. ويمنحها سلطة مطلقة. وتصبح بالتالي الحقيقة الرسمية للدولة.
- 3- لنشر هذه الحقيقة الرسمية، الدولة تحتكر القوة ووسائل الإقناع. جميع وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون والصحافة،
- 4- معظم الأنشطة الاقتصادية والمهنية تخضع للدولة وتصبح، بمعنى من المعاني، جزء من الدولة نفسها. وبما أن الدولة غير قابلة للفصل عن إيديولوجيتها، فإن غالبية النشاطات الاقتصادية والمهنية تطبع بالطابع الرسمي.
- 5- وعندها تصبح الدولة منظمة الأنشطة وخالقها. ويصبح كل نشاط خاضع للإيديولوجية الرسمية. وكل خطيئة ترتكب في نشاط إقتصادي، يعتبر خطأ إيديولوجي.

¹– Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, *Introduction a la sociologie politique* (France :Broché, 2010), p. 36.

3-النظام التسلطي

هو مفهوم يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية تستعمل عادة لوصف أنظمة العالم الثالث، وأنظمة تاريخية أخرى، و تقترن بها أوصاف أخرى مثل الدكتاتورية، السلطانية، الاستبداد، الحكم المطلق،..الخ ، لاندراج أشكال مختلفة من الحكم تحتها.

• **تعريف الأنظمة التسلطية:** يعرفها خوان لينز بأنها أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف، مع غياب إيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية. ويسمى كذلك بأنظمة التعددية المحدودة¹.

• **خصائص الأنظمة التسلطية:** إن أهم الخصائص التي تجمع بين مجموعات واسعة من هذه الأنظمة تتمثل فيما يلي² :

1-هناك قيود وحدود أمام التنافس السياسي

2- غياب لأي إيديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ما تلجأ بعض هذه النظم إلى إيديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني أو قومي

3-هناك استعمال للعنف والإكراه لفرض الولاء السياسي .

4-هناك ضعف في تدعيم الحريات العامة والفردية، وحريات الاعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة- .

1- Juan Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, (United States, Rienner, 2000), p.63.

2 - عبد العالي عبد القادر، محاضرة بعنوان: **النظم السياسية المقارنة**. جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر - سعيدة الجزائر، 2008

5- هناك حدود وقيود أمام إمكانية استقلالية السلطة القضائية.

6- السلطة السياسية ذات مؤسسات غير مستقرة وضعيفة، تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات انتماء عسكري في الغالب.

● **أنواع الفرعية للأنظمة التسلطية:** إن صعوبة تعريف الأنظمة التسلطية يرجع إلى أن هذا الوصف يشمل مجموعة واسعة من الأنظمة التي تنتمي معظمها إلى العالم الثالث، غير أن تميزت أوروبا بأنظمة تسلطية أيضا مثل في اليونان، يوغوسلافيا، بالإضافة إلى اتسام الأنظمة الأوروبية بهذه الصفة في القرن التاسع مثل فرنسا في عهد نابليون. وفي الحديث عن الأنظمة التسلطية المعاصرة فهي تتفاوت بين أنظمة ذات توجه اشتراكي إلى أنظمة يمينية، ومن ناحية النخب الحاكمة فهناك أنظمة تحكمها نخب تقليدية (أوليغارشيات تقليدية) أو نخب ذات توجهات تحديثية (أوليغارشيات تحديثية). لذلك فهناك تصنيفات فرعية لها أهمها¹ :

1- **الأنظمة الاستبدادية المحافظة:** وهي أنظمة حكم ملكية في الغالب، تتميز بضعف

مؤسسي، ومشاركة سياسية محدودة، تسمح للنخب الحاكمة بالتمتع بامتيازات كبيرة دون خضوعها لأي رقيب، تمارس فيها السلطة عبر الوراثة مع وجود انتخابات محدودة، ويسمى صموئيل ارنستاتد بالأنظمة الاراثية الجديدة.

2- **النظم الاوليفارشية التابعة، أو النظم الوصائية:** هي نظم سياسية ذات واجهات

ديمقراطية من حيث وجود برلمانات، تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية محتكرة في يد نخب مشكلة من آبار رجال الأعمال وآبار ملاكي الأراضي.

3- **النظم الديكتاتورية الشعبوية:** وتسمى أيضا بالنظم "البونابارتية" نسبة لبونابارت

امبراطور فرنسا، حيث يكون سند بقاء النظام السياسي هو كارزمية الزعيم، الذي ينتمي الى

¹ - مكان نفسه

إلى النخبة العسكرية، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية، وبالاستناد إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية تصب في معظمها في صالح الطبقات العليا والمتوسطة، ويكون الجيش هو العمود الفقري للحكم وكأداة في الارتقاء والحراك الاجتماعي (مصر في عهد جمال عبد الناصر، خوان بيرون في الأرجنتين، آمال أتاتورك في تركيا).

4 - **النظم البروقراطية السلطوية**: وهذا النوع من الأنظمة السلطوية هو آخر الأنظمة السلطوية تطورا وحادثة من جانب المؤسسات السياسية والاجتماعية ومن جانب التطور الاقتصادي ويسمىها هوارد فياردا بالنظم الكوربوراتية حيث تحكم البروقراطية الحكومية و تسيطر على مظاهر المجتمع والاقتصاد بصفة قسرية، ويرى دارسون أن بعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والإيديولوجية الشمولية تتحول إلى جهاز بيروقراطي وطبقة بيروقراطية حاكمة بعد ضعف الطابع الإيديولوجي لها، أما ما حدث مع نظام الاتحاد السوفياتي وأنظمة الكتلة الشرقية بعد وفاة الزعماء الكارزميين مثل "ستالين" و"تيتو"، أي تتخلى هذه الأنظمة عن تطلعاتها الثورية وتتحول إلى مجرد نخب بيروقراطية سياسية متنفذة مع السماح التدريجي لفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية بالسماح لقوى اجتماعية مستقلة بممارسة نشاطها (الكنائس، المجموعات القومية والاثنية، المفكرون...الخ).

الأنظمة السلطوية لا تنتمي للأنظمة الديمقراطية و لا للأنظمة الشمولية فالنظام السياسي السلطوي هو النظام السياسي الذي من يتجسد من خلال وسائل الدعاية المختلفة ، تأطير السكان والقمع و تسعى إلى تحقيق الطاعة و تكريس سلطته على المجتمع. فهي حكومة تتميز بدرجة عالية من قوة الدولة والغياب الغالب للإجراءات المتعلقة بالموافقة الشعبية أو حماية حقوق الأفراد. وهذا مصطلح حديث تم وضعه خلال الحرب الباردة من قبل بعض المنظرين السياسيين وخبراء الشؤون الدولية الغربيين الذين أرادوا التمييز بين السلطوية والشمولية .

و رأوا أن الدول السلطوية أقل قسوة، وتدخلًا، ودوامًا من الدول الشمولية، مثل ألمانيا هتلر والاتحاد السوفييتي أيام ستالين¹

فم الرغم من أوجه تشابهه مع النظام الشمولي ، الا انه هناك فروق دقيقة بين هذين النوعين من الأنظمة فالفرق الرئيسي بين الأنظمة الشمولية والسلطوية هو أن هذه الأخير لا يوجد أثر للإرادة الحكومات لإجبار الناس على التمسك أيديولوجية معينة. فالنظام الشمولي يسعى إلى تجسيد سلطته على كافة السكان أما النظام السلطوي الاستبدادي يريد توحيد الزعيم والدولة والشعب، في إطار تقدير رئيس الدولة، وفقا لمطالبه الخاصة.

❖ثالثا: وظائف النظام السياسي

تعد وظائف النظام متنوعة و هامة غير أنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار والمساوات و العدالة و وحدة الدولة و الدفاع عن مصالحها ضد أي عدوان فيحدد "د.علي هادي حميدي الشكراوي" في محاضرة بكلية القانون لجامعة بابل في العراق أن النظام السياسي يؤدي الوظائف الآتية² :

- 1-تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن .
- 2-تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة أبنائه في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن.
- 3-دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع ، أو توحيدها ، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها .
- 4-المطابقة بين الحياة السياسية ، كما هي ممارسة ، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية أي إضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه .

1-فريق، الصحيفة المركزية للكرديستان. "ما هي السلطوية والشخصية السلطوية؟"، في:

2015/10/15 <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=4273>

2- علي هادي حميدي الشكراوي، تعريف النظام السياسي وخصائصه

2015/10/12 <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=24287>

5-تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

والنظام السياسي يعمل من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تعكس العلاقة بين تلك المؤسسات الكيفية التي يقوم بها النظام السياسي في أداء وظائفه وصنع سياساته العامة، ولعل من أهم تلك الوظائف هي¹:

أ-**الوظائف الاستخراجية** : وهي تشير إلى أداء النظام السياسي وكيفية تعبئه الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية ..ومن أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا هي الضرائب والإعانات والخدمة العسكرية.

ب-**الوظائف التوزيعية**: ويقصد به تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات، ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وزع، والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع، وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع والعلاقة بين الاحتياجات البشرية و التوزيعات الحكومة الرامية إلى تلبيه تلك الحاجات.

ج-**الوظائف التنظيمية**: وهو ممارسه النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها وقد اتسع النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية، كالمرور، الصحة، الأمن الصناعي، التلوث، استغلال العمال، الإسكان الخ.

د- **الوظائف الرمزية** : ويقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.

وتتضح نتائج الأداء السياسي في الاستخراج والتوزيع والتنظيم والترميز ونجاح السياسات

¹-د. عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق

العامة من خلال طبيعة العلاقات القائمة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وكيفيه أداء كل مؤسسه داخل النظام السياسي باعتباره كل يضم مجموعة من الأجزاء¹

المبحث الثالث :علاقة النفط بالأنظمة السياسية الشرق أوسطية

هناك تداخل ما بين الاقتصاد و السياسة، فتميز معظم الدول العربية بأنها ريعية، يدل على أن النفط يلعب دور مهم في هذه الأنظمة.

❖أولاً: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

تتقسم الدول الشرق أوسطية إلى جمهوريات وممالك فمعظم الأنظمة الجمهورية تكون حاكمة من قبل النخب معظمهم من العسكريين، الذين سعوا إلى إضفاء الشرعية بالتحديث السلطوي. أما الأنظمة المالكية ليست أقل السلطوية حيث يدعون بالإسلام لضمان ولاء الشعب. هناك العديد من أوجه التشابه بين الجمهوريات والممالك، ولكن ما يميزها هو الخطاب السياسي الخمسينيات و الستينيات التي أشارت إلى الاشتراكية في بلدان مثل مصر وسوريا والعراق و الجزائر .

تمثل النظم السياسية الشرق أوسطية مجموعة متميزة من النظم لها تركيبها الثقافية الدينية وتطورها التاريخي الخاص، وعلى مستوى النظام العربي تعبر الدول العربية عن نفسها بصورة أساسية في جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين دول التي كانت لها كياناتها السياسية السابقة على الاستعمار (مصر وتونس والجزائر والمغرب) ودول كانت ضحية للسياسات والخطط الاستعمارية (سوريا - لبنان - فلسطين - الأردن ...)، ودول نشأت من توحيد عدة كيانات (ليبيا - السودان)، ودول تدخل الاستعمار في ترسيم حدودها (دول الخليج). وبالرغم من هذه

¹ - المكان نفسه

التباينات إلا أن النظم السياسية العربية بشكل عام تتسم بسيادة الطابع التسلطي وضعف البناء المؤسسي¹.

في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب السلطات الثلاث القائمة في معظم الشرق الوسط تعد السلطة التنفيذية أقوى السلطات، و بالتالي نجد انه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في الانظمة الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، حتى و إن لم يكن له نصيب في التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية، و هذا بغض النظر عن النصوص الدستورية².

فهناك عدة مميزات أخرى للنظم السياسية العربية، فقد تعاني من عدة مشاكل و عراقل سواء كانت سياسية اجتماعية او اقتصادية مجموعة من الأزمات التي جمعها الدكتور عمر هاشم ربيع و لخصها في ستة أزمات أثرت على بناء هذه النظم و تطورها ونموها هي³:

1- أزمة الهوية: و هي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، و هي تعني التشرذم الثقافي و العجز عن التكامل في إطار واحد.

2- أزمة بناء الأمة: و هي مرتبطة بالأولى و تتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

3- أزمة الشرعية: و هي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، و من ثم عدم خضوعهم له طواعيا لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم و توقعاتهم، فهو نوع من

1- نيفين مسعد، النظم السياسية في الوطن العربي [related:www.fepslut.org/datafeps/432.doc](http://www.fepslut.org/datafeps/432.doc)

2015/10/03

2محمود مجذوب، الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993)، ص.8.

3- عمر هاشم ربيع، حقوق الإنسان العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.19.

"الفراغ التبريري" في ممارسة القيادة القائمة للسلطة السياسية على المحكومين. و من أمثلتها و مظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها و بقائها في الحكم، عوضا عن الشرعية القانونية أو الدستورية.

4- أزمة المشاركة: و هي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية و تتعلق بعدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.

5- أزمة التكامل: و تتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتماءات المنطقية و الجهوية و الطائفية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

6- أزمة التوزيع: و تتعلق بعدم مساواة و الاعدالة في توزيع الموارد الإجمالية، حيث تظهر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأصغر و الأقل منها¹.

حتى عام 2015، لا دولة عربية شرق اوسطية كانت ديمقراطية، ولا شهدت تنمية اقتصادية ملحوظة. اجتماعيا، ساهمت التركيبة السكانية إلى إفقار السكان، وإن كان في بعض القطاعات مثل التعليم والصحة، فإن الوضع قد تحسن مقارنة بالفترة الاستعمارية.

❖ثانيا :مكانة النفط في الاقتصاديات الشرق اوسطية

معظم الدول الشرق أوسطية تضع النفط احد ركائز السياسة الاقتصادية لها سواءا كانت دولة نفطية ام لا .

1- المرجع نفسه، ص 10

يعد إنتاج وتصدير النفط والمواد الخام لا تزال إلى حد كبير المصدر الأساسي للثروة في الشرق الأوسط، ولا سيما في بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق والكويت والجزائر أو ليبيا حينما هناك دول أخرى مثل مصر، لبنان والأردن وتونس بعض الإمارات حولت اقتصادها إلى أنشطة أخرى مثل السياحة والتجارة والزراعة حال دوبيي.

تحتل الدول العربية مكانة هامة وإستراتيجية في معادلة البترول العالمي، وما يجسد هذه المكانة استحوادها على الفصل الأكبر من الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، و باعتبار النفط العربي مصدرا هاما للإستثمار من أجل تلبية متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية، و يعتبر ذلك من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل والمحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في مستقبل السوق النفطية، وأن هذا الطريق الذي ستسلكه الدول العربية ألداء دورها بالشكل المطلوب سيكون محفوف بعدد من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار¹.

●إحتياطات النفط العربية: إستطاعت الدول العربية بفضل السياسات التي أنتهجتها والاستثمارات الضخمة التي قامت بها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم إحتياطاتها النفطية وتنتقل بها من مستوى 353.4 مليار برميل في نهاية 1980 إلى 683.66 مليار برميل يف عام 2010 ، أي أن الإضافة الكلية على الإحتياطيات النفطية التي تحققت في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية قد بلغت 330.26مليار برميل.²و لقد شهدت إحتياطيات الدول العربية المؤكدة خلل الفترة 2002-2010 تطورا ملحوظا، ففي عام 2002 لم تكن الدول العربية تحتوي على سوى 652.42 مليار برميل أي ما يشكل حوالي 58.59 % من الاحتياطي العالمي الذي قد بلغ مستوى 1113.48

1-مساهل فاطمة، مرجع سابق، ص69

مليار برميل آن ذاك، وأخذ حجم الإحتياطات المؤكدة للدول العربية في الإرتفاع إلى أن وصل إلى مستوى 683.66 مليار برميل عام 2010 رغم انخفاض حصتها عالميا إلى مستوى 57.51 % نظرا للارتفاع الملحوظ في مجالي الاحتياطي العالمي الذي بلغ مستوى 1188.73 مليار برميل.

فيما يخص إستهلاك الدول العربية للمنتجات البترولية فقد ازدادت في الدول العربية بنسبة 5.9 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 2002-2010 حيث وصلت إلى 5.7 مليون نفط مكافئ/ي عام 2010 مقابل 3.88 مليون برميل نفط مكافئ/ي عام 2002. ومن المنتظر أن يصل حجم استهلاك النفط في البلدان العربية إلى 7 مليون مكافئ نفط/يوم في عام 2020 ثم إلى 9.4 مليون من/ي عام 2030 وعلى الرغم من هذا الإرتفاع فقد تراجع نسبة المنتجات النفطية في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في الفترة 2002-2010 إذ بلغت حصتها 52.89 % سنة 2010 مقابل 54.24 % سنة 2002، و قد إستهلكت الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 86.6 % من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2010 مقابل 13.4 % في الدول العربية الأخرى، كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة إلى تراجع واضح في الاقتصاديات العربية وضع الذي أدى إلى تعطيل معدلات النمو في استهلاك المنتجات النفطية في الدول الأعضاء بدأ من عام 2009 إذ تراجع نو معدل استهلاك من 7.3 % عام 2008 إلى 3.4 % في عام 2009 ثم إلى 3 % في عام 2010¹.

رغم الاعتراف بأن النفط ليس العامل الوحيد في التنمية إلا انه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول الشرق الاوسط خاصة العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى . وقد أظهرت تجارب التنمية في

¹ نفس مرجع سابق، ص ص 70-72

العقدين الماضيين أن النفط العربي قد مارس، ولازال يمارس، آثاراً مباشرة وغير . مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه بينهما ومن هنا فمعرفة تلك الآثار في الدول العربية النفطية والغير النفطية يعتبر ضرورة ملحة وذو أهمية كبيرة خاصة إذا ما أردنا الوضع في الاعتبار آفاق المستقبل وإحتمالاته. تأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولاً مساهمته الفعالة في النمو الإقتصادي عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانياً من كونه مادة يمكن إستغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى . وتأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة للنفط أولاً من خلال كونه أحد عناصر الإنتاج وسلعة لازمة لإشباع حاجات أساسية، وثانياً لأنها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالإضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها¹.

❖ثالثاً: مكانة النفط في السياسة الشرق اوسطية

لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج كثير عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة العالمية من علاقات سياسية دولية وبالتحديد تعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية . ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ إكتشاف النفط العربي دورا هاما في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيرا وجادة إن

1- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات،(الكويت المعهد العربي للتخطيط،1997)، ص.9.

ترتبط النفط بمصالح دولها وهي أدت دورا في جعل النفط عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

إن الظلم الذي عانت منه شعوب الدول المنتجة للنفط و ما فيها من الشعوب العربية من قبل الشركات النفطية العالمية قد جعلها حكوماتها تفكر حاليا كيف يمكن لها أن تأخذ حتى ولو جزء من حقها في نفطها فكان إنشاء منظمة أوبك عام 1960 وبموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد في بغداد في 14/09/1960 هو كرد فعل لسياسات الشركات العالمية للبترول والتي كانت تحجف الدول لقد كانت سياسات الاستقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية المصدرة للنفط كانت احد الأسباب المباشرة لتأسيس منظمة أوبك . فلم تنفك الشركات النفطية تلك من التخفيض المستمر للسعر المعلن للنفط¹.

تجسدت التأثير العامل النفطي على المجال السياسي منذ السبعينيات . أين تمكنت الأنظمة السياسية العربية باستخدام النفط بمثابة سلاح سياسي النفط العربي في خدمة القضايا القومية، وفيه يستعرض المؤلف تاريخ الإجراءات النفطية التي تم اللجوء إليها في بعض المناسبات، إذ يقول: إن الحديث عن استخدام سلاح النفط العربي ضد الصهيونية قد أثير عام 1947، ومن ثم عام 1956، إلا أن أول استخدام مؤثر وواضح لسلاح النفط كان مع حرب عام 1973.

في هذا التاريخ قرّرت البلدان العربية المنتجة للنفط في الكويت تخفيض إنتاج النفط وصادراته بنسبة تتراوح بين 10% و 25%، وفرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة لوقوفها إلى جانب إسرائيل.

¹ عباس جبار الشرع، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، "مجلة العلوم الاقتصادية"، ع(20)، (2008)، ص 2.

ومع أن هذا الإجراء في رأي المؤلف لم يحقق الهدف الرئيس الذي أعلنه وزراء النفط في الكويت المتمثل في خفض الإنتاج حتى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فإنه حقق أهدافاً أخرى ذات أهمية كبيرة لفت أنظار العالم إلى القضية العربية، وأن هذه الإجراءات أفهمت البلدان المستهلكة للنفط أن تتعامل مباشرة مع الدول المنتجة للنفط، أيضاً أدت إلى زيادة أسعار النفط، وازدياد المردود المالي، والضغط على دول أوروبا الغربية واليابان باعتبارها أهم الدول المستهلكة للنفط للضغط على حليفتها الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على إسرائيل، أيضاً الإجراء كان له مدلول سياسي كبير، إذ بين التضامن العربي الكامل.¹

¹ محمد بركة، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي،
2015/10/13 <http://www.hadaik.com/vb/showthread.php?t=28>

حوصلة الفصل الأول

يعد النفط من أهم الثروات المؤثرة في الساحة الإقتصادية و السياسية سواء على مستوى المحلي الإقليمي أو الدولي، فهناك عدة عوامل قد تؤثر في طبيعة الأنظمة السياسية، غير إن الربيع قد تشكل احد هذه الأسباب ،فمن خلاله يمكن أن تتوجه الأنظمة إلى أن تتجهج نمطا إقتصاديا ريعي أو بالتالي تعطيل العملية الإنتاجية لدولة ، و هذه الميزة قد نجدها في الأنظمة العربية الريعية، في حين يشكل رهينة أساسية لدول الكبرى ،التي من اجله تندلع حروب، و تصبح احد محاور السياسات الإستراتيجية و السياسات الخارجية لدول الغرب.

الفصل الثاني

النفط

و

العنف السياسي

الفصل الثاني : النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

في 2014 لا دولة عربية تتميز بديمقراطية مؤسساته، بل تظهر بعضها من الأنظمة الأكثر تسلطا في العالم، و في نفس الوقت تعتمد على مداخل ريعية هائلة، غير أن الاعتماد المفرط الدول العربية لريع قد أدى بها إلى " المرض الهولندي "أي تطور الصناعة النفطية على حساب نمو الصناعات الأخرى مما ينتج عن عدم التنويع الإقتصادي، فهذا يجعل النفط مركزة في السلطة وحدها، أمر الذي يجعلها مستقلة من أي التزام نحو مجتمعها. غير أن هناك احتجاجات التي قد تؤدي إلى أعمال عنف و حرب عصابات لعدم تقبلهم لانفراد السلطة بخيرات و مداخل الريع، فإذا كان الدول العربية تتعرض إلى العنف السياسي عبر بيئتها الداخلية، فقد تتعرض أيضا إلى مطامع الدول الكبرى التي تسعى إلى استراتيجيات طاقوية و سياسات خارجية للوصول إلى النفط العربي، و ذلك و لو بزرع العنف في المنطقة

مطلب الأول : دور الريع في العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

يعد الصراع نحو السلطة في الدول النفطية العربية مرتبطة بالريع، فنظرا للمكانة التي يحتلها الريع و المزايا التي يوفرها، هناك رهان يجعل بعض الأقاليم في هذه الدول، تسعى إلى الحصول على إمتيازات أكثر عبر تغيير في عملية توزيع الريع.

❖ أولا : الريع و الاستبداد في الأنظمة العربية

هناك عدة عوامل قد تأثر في توجيه طبيعة النظام السياسي لدولة، فقد يكون المسار التاريخي لها أو البنية الإجتماعية إحدى هذه العوامل، غير أن هناك عدة دراسات أقيمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على تأثير الثروات الطبيعية عامة و النفط بصفة خاصة

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

على طبيعة النظام السياسي، فإذا كان معظم المفكرين يربطون نوع الإقتصاد أمتهج و صبغته الريعية مع طبيعة النظام السياسي (بتميز دائما ما بين النماذج الدول العربية و الدول الغربية) فهناك من يعتبر أيضا أن الريع عامل يجسد الأنظمة الإستبدادية. عند الرجوع إلى مفهوم الديمقراطية، والمستعمل في الدراسات و البحوث العلمية السياسية، وبناء على معايير الديمقراطية، لا يمكن تصنيف الدول العربية ضمن الأنظمة الديمقراطية.¹ فعلى الأنظمة أن تملك حد أدنى من القيم، كالتعبير عن الحريات المدنية، المنافسة السياسية، إنتخابات حرة و نزيهة، مشاركة عامة فعالة مجتمعية، والحصول على المعلومات وحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وبعبارة أخرى، ضمن النظام السياسي الديمقراطي الإنضمام إلى السلطة يستند على المنافسة و مشاركة المواطنين، و إحترام الحقوق والحريات وسيادة القانون، و قد إستمر هذا التعريف لمفهوم الديمقراطية إلى توافق بين العديد من الباحثين.

لم تظهر الديمقراطية التمثيلية representative democracy دفعة واحدة ناضجة بتجلياتها وشموليتها و قيمها و معاييرها التي نشاهدها اليوم في الدول الغربية أين رسخت فيها الديمقراطية، كما أن الديمقراطية المثالية غير سهلة المنال حتى اليوم. فلا تزال بعض الديمقراطيات تحرم فئات من مجتمعاتها، مثل النساء أو الأقليات، من بعض الحقوق والإمتيازات في مشاركة بإدارة الدولة. غير أن، وحتى في ظروف الدكتاتوريات الإقطاعية في القرون الوسطى، وفي الإمبراطورية العربية الإسلامية، كان هناك نوع من التعايش بين الحاكم والمحكوم. فالحاكم يحتاج إلى قبول المحكوم بدفع الإتاوة، أو الضريبة، كي يستطيع الصرف على إدارة الدولة وجيوشها وخدماتها.

¹ علي دين حلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2007)، ص 15

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

قد كانت بداية الديمقراطية التشاركية منذ ثورة الأولى البريطانية لكرومويل Cromwell في القرن السابع عشر، التي تجسدت في مقولة "لا ضريبة دون تمثيل" no taxation without representation، ثم جاءت الدولة الريعية في العالم الثالث المتمثلة في الدول النفطية في الشرق الأوسط، وبعض دول المناجم في إفريقيا، لتقلب المعادلة. فأصبح الحاكم يستلم ريعاً من الخارج يمكنه من الحكم دون الحاجة إلى الاعتماد على الضرائب المفروضة على المحكوم وصار المحكوم هو الذي يحتاج إلى الحاكم ليشغله ويتكرم عليه بالخدمات و إمتيازات الدولة الخدمية التي يقدمها لشعبه، مما يسمح للحاكم للإنفراد عن الشرعية السياسية التي تنتج من المجتمع.

وهنا نتحدث عن ظاهرة تتمثل في دول هي فقيرة في الأصل من العالم الثالث، وبالذات في مرحلة ما يسمى بمرحلة التحرر من الإستعمار والإستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.¹

بناءً على تعريف الدولة الريعية وتأسيساً على ما تقدم في إطار التحديد السابق لمفهوم الدولة الريعية يمكن القول أن الدول العربية النفطية بمجملها تمثل نموذجاً تتجسد فيه كل مدلولات الدولة الريعية، إذ تساهم العوائد النفطية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا ينطبق هذا الكلام على الثروات الريعية النفطية و المنجمية في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا والنرويج وأستراليا، فمنها من تمنح دساتيرها الملكية لما في باطن الأرض إلى مالك الأرض كما في الولايات المتحدة أو الحكومات المحلية مثل كندا، ومنها ما لديه من التعددية الإقتصادية والمؤسسات الدستورية والمجتمعية

1- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية

<http://iraquieconomists.net/ar/htmlcontent/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi->

2015/11/02 Rentier-state-edited-version- pdf

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

ما يحميه من طغيان الدولة الريعية، و لا تملك الدولة المركزية في هذه الحالات سوى فرض ضريبة على المالك أو على الشركات المستثمرة للثروة.¹

والظاهرة التي تسترعي إنتباه المفكرين، هي مدى تأثير الربيع في سلوك السياسي للأنظمة العربية، الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات البلدان المصدرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبير دون الحاجة لفرض الضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.² و بتالي تصبح السلطة مركز جميع مجالات الدولة سواء كانت سياسية أو اجتماعية، و خاصة تصبح الحكومة عاملاً مهماً بل و حاسماً في مجال الاقتصاد، فداخل النفطية يتم توظيفها في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام بالإضافة إلى الأعطيات الممنوحة لأغراض كسب الولاء، فهناك عدة أمثلة على مثل هذه الأنشطة، كدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن³

فعائدات النفط فريدة في نطاقها، تقلباتها وسريتها، تسمح لدول التغلب على تبعيتها لإيرادات الضريبية ولكن تجعلها عرضة لل"مرض الهولندي"، وبعبارة أخرى إلى إستنزاف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، خصوصاً أن النفط يولد تعطيل العملية الإنتاجية في و هذه الخاصية قد سمحت إنفراد الحكومات الإستبدادية خلال السنوات الثلاثين الماضية للوصول و / أو البقاء في السلطة لقدرتهم على إخفاء جزء كبير من عائدات النفط و في نفس الوقت شراء

1- مكان نفسه

2- Hussein Mahdavi, **Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, (London, Cook, M, 1970), p432

3- Michael L. Ross, **The Oil Curse. How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations**, Princeton, (United Stats, Princeton University Press 2013), p., 31

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

السلم الإجتماعي عن طريق سياسات ضريبية تفضيلية ومساعدات حكومية كبيرة برامج إجتماعية.¹

هناك علاقة بين تمتع الدول بالوفرة النفطية و قلة الحريات التي يتمتع بها مواطنوها و العنف الذي يتعرض إليه المجتمع من قمع و تحريم، فالواقع السياسي في منطقة دول الشرق الأوسط العربية، لم تكن، إلا عبارة عن فسيفاء من نظم إستبدادية، مع إختلاف شكل النظام الإستبدادي من دولة لأخرى، حيث الدول الغير الريعية و محدودة الموارد النفطية، كمصر وتونس، تمتع مواطنوها بحريات أكبر نوعا ما من تلك التي تمتع بها مواطنون الدول السلطوية ذات الوفرة النفطية، مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا.²

فقد تتميز الدولة النفطية العربية بآليات وسياسات متجهة لتحكم في المجتمع و الإحتفاظ عن السلطة و إحتكارها، فعلى الدولة الريعية أن تكون هي المشغل الرئيسي للناس، مما ينتج بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة، وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط، وبالتالي لا يكون هناك دافع للتطور نحو الديمقراطية.

فهناك اليات تستخدمها الدول الريعية النفطية بعائداتها المتنامية من النفط، في مواجهة الحملات الديمقراطية الثالثة التي إكتسحت دول العالم، مع بدايات إنهار الإتحاد السوفيتي و بروز نظام دولي جديد في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وقد حصر صمود الأنظمة التسلطية الاستبدادية ضد أي موجة ديمقراطية في توجيهين مركزيين، هما³ :

¹⁻ R. Owen and A Sevket Pamuk, **History of the Middle East Economies in the 20th Century**, (London, I.B. Tauris 1999) pp,234-235.

²⁻ Luis martinez , **Violence de la rente pétrolière Algérie Libye Irak** , (Paris, Presses de Sciences Po ,2010), p4.

³⁻ عدنان الجنابي، مرجع سابق

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

● **أولاً:** ساعدت الثروة التي حققتها الدول النفطية على "شراء مواطنيها" و توظيف الربيع النفطي لشراء الطاعة والولاء من خلال تقديمها لبعض المنافع وإلغاء الضرائب، والإستجابة إلى التذمر الشعبي بزيادة الأجور و الرواتب و توسيع الهبات تقاعد، شهداء، فقراء، شيوخ عشائر، مفصولون سياسيون.

● **ثانياً:** قيام الدول الغنية بالنفط بشراء "إخلاص" جيوشها وقياداته، حيث ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري وعززت مركزية إتخاذ القرار والتحكم في قنوات الإعلام، فالتوسع في الأجهزة الأمنية والعسكرية القمعية يسمح بتشغيل الناس من جهة وقمع المعارضة من جهة أخرى.

فهنا نلاحظ أن النفط يوفر لنظام كل الآليات لإستمرار في نظام غير ديمقراطي و ذلك عبر التكييف لكل الأوضاع ، فقد تستخدم الربيع لشراء السلم الإجتماعي أو إستخدام العنف و القمع عبر المؤسسات العسكرية أين مداخل النفط سمحت الولاء، هذا ما يشكل طاعة المجتمع و تسلط النظام.

ينبغي تحليل أشمل لدلالة المؤسسات السياسية الخاصة بهذه الدولة الريعية الإستبدادية، على هذا النحو ندرك أن شكل الدولة هذا ينشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية، وعبر إبعاد القوى الإجتماعية الغير وثيقة الصلة بالدولة والمعارضة للحزب الحاكم، من المشاركة في القرارات السياسية، عبر نظام الفروض الملزمة (أنواع التعبئة العسكرية) الذي تفرضه السلطة على التشكيلة الإجتماعية،¹ فباختصار عبر قطع الطريق جذريا أمام مسار الديمقراطية على المستوى السياسي، والتي كانت ينبغي أن تواكب

¹- مكان نفسه

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

كل ثورة إقتصادية، خاصة في ظل المصاعب التي تتخبط بها البلدان العربية لتعزيز موقعها ضمن الإقتصاد العالمي¹.

إن الدولة الريعية الإستبدادية الجديدة التي سادت لعدة عقود، بقطع النظر عن الإيدولوجية التنموية التي روجت لها لفترة طويلة، وبقطع النظر عن مناهضتها الظاهرية للنظام الرأسمالي العالمي، كان أثرها الأساسي على الدوام يتجسد في تعطيل الجدلية الإجتماعية، أي الإلغاء التسلطي للصراعات الإجتماعية والطبقية من أجل تأمين الظروف الأكثر ملائمة للفئات التي صعدت إلى السلطة².

الطبيعة الريعية لدولة تمثل عاملاً قوياً في تثبيط التحرك نحو الديمقراطية في البلدان التي تحصل على ريع نفطي كبير، و يكون الأمر مثيراً للشك لو أقدم أحد هذه البلدان على تبني الديمقراطية بمعناها وآلياتها المتعارف عليها وليس فقط أخذ جانب واحد منها كآلية الإنتخابات، ومتى كانت الدولة قادرة على شراء الإجماع عن طريق توزيع السلع والخدمات والدخل بين مواطنيها فإنها ليست بحاجة إلى شرعية ديمقراطية. وبينت التجربة أن الدولة التي يأتيها ريع من الخارج، قد تشهد صراعات على السلطة، ولكن وباستثناءات قليلة (كما جرى في "الربيع العربي") من الصعب أن تشهد مطالبة شعبية بالديمقراطية. غير أنه من المستحيل منطقياً أن تستمر الحكومة غير الشرعية إلى الأبد بإعتمادها على القمع فقط. والمثل الليبي خير شاهد على ذلك³.

¹ صالح ياسر، بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية

2015/10/20 <http://arabsi.org/attachments/article/2457/A9.pdf>

² Luis Martínez, op cit p 33

³ صالح ياسر جذور الاستعصاء الديمقراطي في الدولة الريعية

<http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/15612-2014-06-09-19-55-38>

2015/10/22

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

يمكن أن يمثل تحويل الموارد والإيرادات شكل مهما من أشكال الفساد و لا سيما في الاقتصاد الريعي، مثل إقتصاد النفط العربي، حيث الدولة تتلقى معظم عائداتها من مصدر واحد، ففي إقتصاد كهذا، وفي غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية، ثبت في حالات عدة، أن في إمكان النخبة الحاكمة أن تحول مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزintها، وبما أن أكثرية العائدات في هذه البلدان لا تأتي من الضرائب المفروضة على الناس، فمن السهل إخفاء هذه العائدات ومن الأصعب على الشعوب معرفة المبالغ التي يجري تحويلها وتحويل وجهتها. وبالطبع، عملية تحويل هذه العائدات غير ممكنة دون غض الطرف (سلبا أو إيجابا) من جانب شركات النفط المحلية أو الدولية أو غيرها، ومن دون تعاون من جانب المصارف المحلية والدولية في إخفاء هذه التحويلات وإدارتها.¹

تأثير الثروة النفطية على الحكومة والجهاز الحكومي تغذي إنعدام الكفاءة وتركز السلطة بأيدي قليلة وتشجع إنشاء رأسمالية الإلتباع والأقارب وزيادة الإنفاق الحكومي بدون مراقبة. كما أنها تغذي تمويل أدوات القمع، فالدول المصدرة للنفط تقوم برشوة شعوبها بتقديم خدمات إجتماعية رخيصة لكن التفاوت بين الثروات الهائلة والفرص المتاحة للمواطنين يولد اليأس والإحباط لدى الشباب وهم المجندون الرئيسيون للقوى الإرهابية، وبسبب هذا التفاوت يضطر الكثير من الموهوبين والمبدعين من المواطنين إلى الهجرة مما يحرم البلاد من أهم وأثمن مورد من مواردها الذي هو الرأسمال البشري.

إن الثروة النفطية لا تقصد الحكومات فحسب، بل أية حكومة ديمقراطية يمكن أن تتحول إلى حكومة فاسدة عندما تمتلك النفط و تستخدمه أساسيا في تمويل سياساته

1- ايمن أحمد محمد، مسألة الفساد في العراق بغداد، مؤسسة فريديخ ايبرت، (أفريل 2013)، ص4

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

الإقتصادية والإجتماعية، من شرطة وجيش فهو لا يعود بحاجة إلى الضرائب وبالتالي الإستماع إلى آراء المواطنين دافعي الضرائب.¹

أمر الذي جسد ديناميكية العنف و الإستبداد لم تظهر بوادره الفعلية إلا مع الصدمة النفطية الأولى في 1973 أين تضاعفت نسبة الدخل النفطي للحكام حيث أصبح السعر للبرميل يتراوح ما بين 10 و 12 دولار حينما كان في 1972 بتقدير 3 دولار.

بهذه المعادلة الجديدة أصبحت للأنظمة تملك الموارد المالية التي خذلتهم حتى الآن، والتي أدت بهم إلى إعادة النظر لطموحاتهم الإقليمية ودورهم في الساحة العالمية، إلا أنه بعد عام 1973 لوحظت ديناميكية جديدة أين سادت هيمنة المحلية من قبل المنظمات الثورية و أين تجسدت الأنظمة الاستبدادية الحالية و الإستحواذ المفرط على السلطة. وبالتالي، مسار هذه الدول لم يكون نتيجة الإقتصاد الريعي أو الموارد الطبيعية، ولكن من اللقاء التاريخي بين إرتفاع في أسعار النفط بعد 1973 وسيطرة الدولة من قبل المنظمات السياسية التي تتميز بالأيديولوجية الثورية و ممارسات عنيفة من الهيمنة السياسية.

وفرة الموارد المالية المنتجة من الصدمة النفطية الأولى أعطت لهذه الأنظمة الإمكانات اللازمة لفرض هيمنتها على الساحة السياسية، و تحويل مجتمعهم وتوسيع نفوذ بلادهم على المستوى الإقليمي.²

أزمة النفط الأولى أدت إلى تركيز السلطة في دوائر محظورة، والتي تقطعت على القواعد الاجتماعية نظرا لثروات الهائلة و المفاجئة التي ميزت صناديق الدولة.

1-حسان الجرججي-لجنة النفط والاقتصاد السياسي للاستبداد

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=20085.htm>

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

فمثلا، الثورات الاشتراكية في الجزائر وليبيا أو الثورة البعثية في العراق، بعيدا من أن تحقق أهدافها في "تحرير الفرد من السلاسل الماضي"، قادتهم إلى الأنظمة إستبدادية تجعل الإستخدام المتكرر للعنف إحدى الوسائل الأكثر إستعمالا من النظام، فإرتفاع عائدات النفط زادت تقاوم الإيديولوجية القومية الجزائرية، ضاعفت طموحات الجماهيرية الليبية و أعطت للبعث العراقي في السلطة صورة مبالغ لبقوته، فكما اشرنا إليه ،فبدون عائدات النفط، من المحتمل جدا أن هذه الدول قد تتصرف مثل المغرب وتونس ومصر أو سوريا، أي استبداد محدود نظرا لمحدودية الموارد وبالتالي، فيظهر لنا أن ليس النفط بذاته الذي هو اللعنة، ولكن استخدامه. لا يمكن القول أن هناك حتمية في الدول الريعانية بان يكون العنف و الإستبداد فيها تلقائي ولكن هناك تهديد و خطر على الأمة إذا كان النظام الاستبدادي القائم هو نتاج مزيج من التاريخ الاستعماري الغير متغلب عليه و تقاوم إيديولوجية القومية لتأطير المجتمع¹.

فبهذه لعوامل قد تؤدي عائدات النفط إلى استخدام العادي للعنف ورفض أي شكل من أشكال النقد الذاتي، فتركيز الثروات بين أيدي الطبقة الحاكمة و في غياب رغبة (أو القدرة) سياسية حقيقية في مسألة تقاسم عائدات النفط بصفة عادلة، يصبح ذلك، نقطة محورية في الجدل السياسي (أو الصراع على السلطة) في بعض البلدان.

من خلال الأنظمة الاستبدادية التي ظهرت و الفساد المنتج من السلطات الحاكمة هناك ظاهرة أخرى اخطر والتي هي الحركات الانفصالية و الحروب الأهلية التي برزت في العديد من الدول العربية أين النفط لعب دور هاما أمر الذي قد يهدد النظام السياسي و استقرار الدولة.

¹ - ibid pp 10-11

❖ثانيا : النفط و الحروب الأهلية في الدول الريعية العربية

هناك العديد من الدراسات تضيف مسؤولية الإستبداد الدول العربية إلى الإقتصاد الريعي، و هناك من يربط نفس العوامل إلى العنف القائم في الأنظمة السياسية العربية. فبطبع إختزال أسباب العنف السياسي و الحروب الأهلية إلا في علاقتهما مع الربيع و توزيعه قد يكون خاطا نظرا إلى المتغيرات العديدة المتداخلة في بروز العنف وتعقيد إشكالية الحركات الانفصالية و حروب العصابات ، غير أن لا يمكن نفي أن هناك تأثير لربيع، مباشر أو غير مباشر كان.

في الدولة الريعية و نظرا لمميزات إقتصادها، ممارسة السلطة تثير جاذبية كبيرة، بإعتبار أنها السبيل الوحيد للوصول إلى الثروة، فالدولة هي التي تتفاوض مع شركات النفط على حقوق إستغلال موارد النفط في أراضيها¹. فالسيطرة على جهاز الدولة أو على الأقل دمج الشبكات التي تدور حول فلك السلطة شرط ضروري للوصول إلى الثروة الناتجة عن عائدات النفط، و وجود عائدات النفط ضخمة، قد تصبح عامل جمود سياسي للنظام (كما هو الحال في العراق حتى عام 2003، ليبيا قبل سقوط القذافي) وحتى نقطة إرتكاز للفساد و حافظا سياسيا لعدم الإستقرار والعنف، مثل الوضع في نيجيريا .

يرتفع خطر نشوب حروب أهلية عند بلدان ذو صادرات المواد الخام تساوي أو أكثر 33% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصبح نسبة خطر الحرب الأهلية هي 22%، في حين بالنسبة لبلد لا تصدر المواد الخام،فقدّر بنسبة 1%².

فإذ هناك منطقة تتميز بثراء نفطي في إحدى الدول، و أن جميع المواطنين في البلد الأم متساويين في الحقوق وما توفره لهم الدولة، هذا يجعل المواطنين في المناطق البعيدة

1- Copinschi Philippe, Le pétrole, facteur de violence politique ?. La nécessaire construction des institutions étatiques, **Ecologie & politique** ,N°34, (1/2007), p41

2 -Paul Collier, Anke Hoeffler ,**On economic causes of civil war**, (University Press Oxford Press ,England 1998), p568

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

عن إنتاج النفط يدعمون الحكومة، إلا أنه لا يكون غالباً نفس التوجه لسكان المناطق الغنية بالنفط، والذين يطالبون بزيادة حصتهم في الأرباح، و لا يكون أمام الحكومات في هذه الظروف سوى الإنصياح لطلبات السكان، الأمر الذي يثير حساسية لدى السكان البعيدين عن المناطق الغنية بالنفط، وبالتالي يساهم هذا الأمر في إشعال توتر بين الطرفين، إن لم تعمل الحكومة على الدفع للسكان الذين يقطنون أماكن بعيدة عن مناطق الإنتاج النفطي، فإن بؤار حرب أهليه تظهر في الأفق، سواء كان السبب فيها رغبة السكان البعيدين عن مناطق الإنتاج في المساواة، أو رغبة سكان المناطق الغنية بالنفط الانفصال، وهنا يكون جدير بالذكر و هو خطر النزعة الانفصالية التي تستمد وقودها من الموارد ، وهو أشد وطأة على البلدان الفقيرة منه على البلدان الغنية.

في الفترة 1960-2010 اندلع 16 صراعاً انفصالياً، فالصراعات الستة عشر جميعها إندلعت في بلدان ذو الدخل الفرد فيها أقل من 2100 دولار، فيما إندلج أحد عشر صراعاً في بلدان دخل الفرد فيها أقل من 1000 دولار و البلدان التي يزيد فيها دخل الفرد على 2100 دولار كانت أقل تعرضاً لخطر الحروب الانفصال.

إن خمسة عشر صراعاً من الصراعات الستة عشر التي درست إندلعت في مناطق تقطنها تقليدياً أقليات أثنية ودينية ، يشير هذا ضمناً إلى أن ثروة الموارد منفردة غير كافية لبدء صراع انفصالي¹.

مسألة توزيع الدخل الثروة النفطية مصدر لا ينضب من الجدل والصراعات السياسية الجهوية، فالجماعات المحلية في المناطق المنتجة تعتبر بأن عائدات النفط محتكرة من قبل الحكومة المركزية دون أن تستفيد منها عبر توزيع عادل و أدى الصراع الدائم من أجل الإستقلال بين السلطة المركزية والسكان المحليين في مناطق النفط حول تقاسم عائدات النفط إلى ديناميكية تجزئة الدول، حيث تسعى بعض الأقليات العرقية الإستفادة منها لتقوية

¹ Michael L. Ross, *op cit* pp, 165-167

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

إستقلاليته الإقليمية. ولكن تطور علاقات القوة قد تعطي مشكلة جديدة للسلطات الحاكمة. فالعلاقات بين "مركز" السلطة (التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط) و "محيط" من الأقاليم الأخرى (أين توجد احتياطات) قد تتغير إلى إحتجاجات و مواجهات بين الجماعة العرقية أو الدينية أو الإثنية في المنطقة، مثل الكردستان في العراق ، وتنتقل الحكومة المركزية إلى مرحلة أخرى تتمثل في حلقة أكثر عنفا، ومما لا شك أن تتجسد في حرب مباشرة مثل في السودان، أين تمثلت هذه المرحلة في صراع بين الحكومة المركزية حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الذين تتحدر أصولهم على الأغلب من القبائل غير العربية في دارفور، فتحت هذه الضغوط نتجت عملية تقسيم السودان و انفجار الفضاء السياسي السوداني إلى دولتين في 2011¹.

هذا الإرتفاع من مطالب الحكم الذاتي للمناطق المنتجة للنفط يستجيب للتآكل المستمر لحصة من قيمة التوزيع عائدات النفط من قبل الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية، فالعدد المتزايد من الدويلات أو الولايات، يسمح لقادة الأقليات العرقية بتأسيس محاور التي تواجه الدولة المركزية، تضغط على الحكومة و تطلب بإعادة توزيع الثروة. غير أن هذه الإستراتيجية، لم تظهر فعالة لتهدئة التوترات العرقية في الميدان أو لتغيير ميزان تقاسم عائدات النفط²

من هنا يمكن إعتبار أن العلاقة القائمة ما بين النظام و المجتمع ككل مكوناته ، قد يحدد طبيعة التعامل الأقاليم التي تملك النفط، فدرجة الولاء إتجاه النظام المركزي له علاقة مباشرة مع كيفية تعامل السلطة بالمحور، فمن هذا المنطلق إذا إعتبرنا أن النفط قد يكون أحد عوامل نشوب الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية، غير أن السلوك السياسي و

¹ Philippe Copinschi, **op cit**, p 36

² Michael L. Ross, **op cit**, p 172

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

مركزية توزيع الثروة قد يساهم بصفة كبيرة في تعقيد و تأزم و تطرف هذه الحركات التي قد تنتج عن حروب أهلية و عمليات عنف.

المبحث الثاني: تأثير استراتيجيات الطاقة للقوى الكبرى على الأنظمة السياسية الشرق أوسطية

يشكل الرهان النفطي احد أسباب تنافس الدول الكبرى في كل مناطق العالم. فنظرا لإحتياجات النفطية في الشرق الوسط، أصبحت هذه الأخيرة مسرحا لتصادم الإستراتيجيات الدول الكبرى خاصة الصين و الولايات المتحدة، آلتان تظهر أكثر نشاط في هذا المجال.

❖ أولا : إستراتيجية الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية.

تلعب الطاقة دورا هاما في كثير من إقتصاديات الدول، حيث تعد حساسة جدًا خاصة على المستوى الداخلي، فإنها تلخص مستوى التنمية في بلد ما ونمط معيشته. أمّا في الساحة الدولية فتعد مسألة إستراتيجية حيث تشكل التصادم بين البلدان التي تملك فائض والبلدان التي تتميز بالعجز.

نجد أن الطاقة لا تمثل إلا مشكلة تصادم المصالح، وإنما مشكل الإنسان مع بيئته من حيث القلة، فمع تزايد النمو السكاني سيزداد الطلب سواء كان في بلدان المتخلفة أو القوى الكبرى، ومن هذه البلدان نجد الولايات المتحدة الأمريكية.¹

¹ Richard Heinberg Pétrole et décroissance démographique
<http://biosphere.blog.lemonde.fr/2010/12/31/petrole-et-decroissance-demographique/html> :20/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

المشكل هنا مطروح عالميا فيما شراهة الولايات المتحدة والدور الذي تلعبه في النفط، فبعض شركاتها تعطي بها طابعًا خاصًا حيث أنه إذا بقيت أمريكا تستورد 40% من بترولها في كندا والمكسيك وفنزويلا، وتستورد أيضا من إفريقيا (نيجيريا، الغابون، أنغولا والجزائر)، ومن الشرق الأوسط (العربية السعودية، العراق، الكويت) ومن أوروبا الغربية (بريطانيا والنرويج) ومن روسيا، فإن العالم سيعاني من أزمة، حيث تهدف إلى تنويع مصادرها النفطية لأبعد درجة، لتقادي وقوعها في حالة تبعية طاقوية إتجاه دولة ما. حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تتواجد في مرحلة تنافس مع قوى عدّة في مراقبة الإحتياطيات النفطية العالمية، وخاصة مع الصين و التي أصبحت ثاني مستهلك نفطي في العالم، وتعد مسألة جيوبوليتيكية النفط هي العامل الذي يؤدي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتهاج سياسة طاقوية، خاصة بعد ظهور¹:

1. تأسيس منظمة الأوبك OPEP عام 1960: أحدث مرحلة جديدة لصعود قوى من طرف دول منتجة للبترول.

2. أزمة البترول * 73-79: ومنذ هاذان الحدثان أصبحت الأوبك Opep تشكل تحدّ من ناحية التصدير حيث تستطيع فرض أسعارها.

¹Bernard Bret et autres, **Géopolitique, des Amériques**, (Paris Sedes,2009),P156

**** أزمة النفط عام 1973** : هو ما يعرف بصدمة النفط الأولى بدأت في 15 أكتوبر 1973 عندما قام أعضاء منظمة الأوبك بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية بإجبار إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967. وأعلنت أنها ستوقف إمداداتها النفطية للدول المساندة لإسرائيل واستخدام نفوذهم لضبط أسعار النفط في من أجل رفع سعر النفط وخفض الإنتاج فنتيجة لهذا ارتفع سعر النفط بشكل كبير. **أزمة النفط عام 1979** : أزمة النفط الثابتة وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية وسط احتياجات ضخمة، ففر شاه إيران " من البلاد في أوائل عام 1979 وبهذا سمح لآية الله الخميني بالسيطرة على إيران والإحتجاجات أدت إلى تحطم قطاع النفط الإيراني في حين استتف النظام الجديد صادرات النفط لكنها كانت بحجم أقل، مما دفع الأسعار للزيادة وزيادة الإنتاج من طرف الدول العربية السعودية ودول أخرى من أوليك قاموا بزيادة الإنتاج لتعويض الإنخفاض. وفي عام 1980 في أعقاب الغزو لإيران كوقف إنتاج النفط في إيران تقريبا، وإنتاج النفط للعراق أخفض بشدة أيضا بعد عام 1980 واتجهت الأسعار لمدة ست سنوات إلى التراجع.

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

هكذا أصبح البترول سلاح في يد الدول المنتجة والمصدرة والأزمة الأولى والثانية عملت على تغيير العلاقة بين القوى العالمية.

مسألة الطاقة لها رهان متعدد الأشكال، فإذا كان البعد الاقتصادي هام، قد لم يكون بالكم السياسي الجيوبوليتيكي، حيث خلق تبعية متبادلة بين كل من المنتجين له والمستهلكين، غير أن الولايات المتحدة لا تريد تبعية و لا أن تكون المعادلة صفرية، بل تسعى الى تحقيق معادلة تكون حققت أكثر المنافع¹.

الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة، للبقاء في مكانتها المهيمنة في السيطرة العالمية، لضمان ذلك، يجب عليها الإعتماد على منابع نفطية خارج حدودها، و الشرق الأوسط يعد المكان الأنسب والأفضل لذلك، حيث تعد الأولى عالميا من حيث النفط، ومن هذا الصدد تم عقد إتفاقات إستراتيجية طاقوية و شن حروب، خاصة تحت إدارة بوش الابن، لضمان التدفق النفطي المستدام من هذه المنطقة .

تستخدم الولايات المتحدة عدة آليات لتحقيق إستراتيجيتها الطاقوية في المنطقة، حيث يجب الإشارة إلى أن الأزمتين الطاقويتين أثرت في أهداف و طبيعة هذه الآليات، فمن ضمن الآليات المنتهجة نجد ما يلي² :

- تشجيع وتعزيز مصادر إمدادات الطاقة على النطاق العالمي.
- إنشاء مخزون للنفط حيث نجد أنها تستورد ضعف ما تستهلكه بهدف التخزين.

¹ Bernard Bret et autres, **op cit**, pp 264-266

² Pierre Noël, La stratégie américaine de sécurité et le pétrole du Moyen-Orient, <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pnwp1003.pdf>:15/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

- العمل مع البلدان الأخرى لتقليص الإعتماد على النفط، وتطوير مصادر بديلة
- نشر الديمقراطية والشفافية في إدارة الموارد في البلدان ذات الأنظمة الشمولية لتهيئة جو مناسب لعمل الشركات النفطية، وفقا لما يخدم مصالحها.

- عقد مؤتمرات وتوقيع معاهدات في مجال امن الطاقة

فمن خلال الآلية الأخيرة يعتبر إتفاق كوينسي أسس اللقاء التاريخي الذي جمع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود بالرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر الطراد الأمريكية يو. اس. كوينسي في العام 1945م عند مرورها بقناة السويس حيث تمكن الحاكمان في هذا اللقاء من إنشاء روابط قوية حددت مسيرة العلاقات الوثيقة بين البلدين، فتما عقد إتفاق الذي كان ينص على أن المملكة العربية السعودية تنتمي إلى المصالح الحيوية الأمريكية و بتالي هذه الأخيرة تضمن حماية العائلة المالكية ضد أي تهديد خارجي أو داخلي، سعي الولايات المتحدة إلى دعم عسكري للمملكة لإحتفاظ على الريادة العربية بالإضافة إلى إمتيازات إقتصادية أخرى. فهنا نلاحظ أن رغم الصبغة القيمية و الأخلاقية التي تفتخر بها السياسة الأمريكية غير أنها تقوم بتأييد سياسي و دبلوماسي و عسكري لأبشع الأنظمة التسلطية في العالم حيث هذا الإتفاق الذي كان قائم لمدة 60 سنة تما تجديده في 2005 في عهد رئيس جورج بوش ل 60 سنة آخرين¹.

هناك عامل آخر يزيد عن نسبة العنف في المنطقة و أين الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية لتحقيق أهدافها الاقتصادية تلعب دورا هاما في ذلك، و هي التدخلات العسكرية و

¹ André Larané ,Le pacte du Quincy , une alliance contre nature

http://www.herodote.net/14_fevrier_1945-evenement-19450213.php: 20/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

الحروب التي تقوم بها في المنطقة ل "رسميا" حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية، غير أنها كانت حروب على أساس نفطي، فقد يكون التدخل في العراق قد جسد ذلك، و التدخل على أفغانستان كان في نفس المنطق، إذ كانت إحداث 11 سبتمبر و القضاء على بن لادن و القاعدة مبررات هذا التدخل لكن لا يمكن نفي أن أنابيب و طرق النفطية التي تعبر من أفغانستان كانت من الرهانات الأساسية لسلطات الأمريكية.¹

في 2011 جاء التدخل العسكري في ليبيا تحت تبرير حماية شعب الليبي يخدم نفس المصالح الإقتصادية التي تسببت في غزو و إحتلال العراق في 2003. كان الهدف الغير معلن هو الإستيلاء على إحتياطات النفط الليبية، زعزعة إستقرار المؤسسة الوطنية للنفط ثم خصخصة صناعة النفط، أي نقل إدارة وملكية الثروة البترولية الليبية إلى أيدي أجنبية. كانت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها حلف الناتو التدخل عسكريا في الأزمة الليبية لأسباب تعتبرها إنسانية، هي في الواقع طمع في البترول الليبي. تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مخططا يستهدف ليبيا و يأتي في إطار المشروع العسكري في كامل الشرق الأوسط من أجل السيطرة على البترول الذي قد يمثل 60 في المائة من الإحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي بالإضافة إلى أنابيب البترول والغاز. إن الدول العربية بما فيها السعودية والعراق والكويت و الإمارات العربية المتحدة وقطر واليمن وليبيا ومصر والجزائر تحتوي على ما بين 66.2 و 70 بالمائة من الإحتياطي العالمي من البترول.

تعتبر ليبيا من أهم المحزونات البترولية إذ تحتوي على قرابة 3.5 في المائة من

¹ Pascal Riche, Sous Le Conflit Afghan des Pipelines ? **Liberation**, (5 janvier 2002), vu sur http://www.liberation.fr/planete/2002/01/05/sous-le-conflit-afghan-des-pipelines_389449 :15/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

الاحتياطي العالمي للنفط أي أكثر من ضعف المخزون الأمريكي ، وتملك ليبيا ما بين 46 و60 بليون برميل من الإحتياطي البترولي، وهي بذلك أكبر إقتصاد نفط في القارة الإفريقية وتتبعها نيجيريا والجزائر، العراق وإحتلاله في 2003 وبالتحديد الإحتياطي من المخزون البترولي لليبيا والقضاء على الشركة الوطنية للبترول و بالتالي خصخصة البترول الليبي ووضعه تحت تصرف شركات البترول العالمية، لذلك فإن المخطط الذي أقيم ضد ليبيا هو جزء من مشروع يهدف السيطرة على البترول الشرق اوسطي ولعل الشركات العملاقة الأمريكية هي من أكبر المستفيدين من أي عمل عسكري ضد ليبيا. وتعمل عديد الشركات البترولية في ليبيا من مختلف الجنسيات بما فيها الفرنسية والايطالية والصينية...، لكن الصين تلعب دورا محوريا في الصناعة البترولية حيث تشغل شركة "الوطنية الصينية للبترول" 30.000 عامل في حين تشغل الشركة البريطانية قرابة 40 عاملا فقط¹.

أن 11 في مائة من الإنتاج البترولي يصدر إلى الصين ولذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية التواجد الصيني في القارة الإفريقية يهدد مصالحها الحيوية لذا فإن أي تدخل عسكري في ليبيا قد يضع من بين أهدافه التقليص من النفوذ الصيني في المنطقة. فأهداف الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي من أي تدخل عسكري في ليبيا تتمثل في السيطرة على الثروة البترولية وبسط النفوذ الأمريكي على شمال إفريقيا، الذي يخضع تاريخيا للنفوذ الفرنسي بدرجة أولى ثم النفوذ الإيطالي والإسباني في درجة ثانية. وفي ما يتعلق بتونس والمغرب والجزائر فإن واشنطن تسعى إلى إضعاف الرابط السياسي بين هذه الدول والحليف التاريخي الفرنسي، وبالتالي محاولة إرساء نظام حكم تربطه علاقة وثيقة

¹ Michel Chossudovsky ,L'Opération Libye et la bataille du pétrole : Redessiner la carte de l'Afrique <http://www.mondialisation.ca/l-op-ration-libye-et-la-bataille-du-p-trole-redessiner-la-carte-de-l-afrique/23869>: 25/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

بالحوليات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى الحد من النفوذ الصيني في المنطقة ومحاولة إقصاء الشركة الصينية للبترول وتعويضها بالشركات أمريكية.¹

❖ثانيا: الإستراتيجية الطاقوية الصينية

في ظل التطورات التي عرفها النظام الدولي في العقدين الآخرين، إما على مستوى إنهيار الإتحاد السوفياتي أو بتبني عدد من دول العالم لخياراتي العولمة و الإنفتاح الإقتصادي، فإن الصين قد إستوعبت الدرس و إستطاعت فرض نفسها على أنها قوة دولية وذلك عن طريق سياستها الخارجية.

تعد الصين من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم حيث إنتقلت من دولة متكيفة بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستورد عام 1993. وحسب المؤشرات الإقتصادية فإن الصين تستورد حاليا حوالي 50% من حاجاتها الطاقوية وحسب الوكالة الدولية للطاقة فإنها ستحتل المرتبة الأولى عالميا بحلول عام 2025، ومن ضمن بلدان إستيرادها تعد منطقة الشرق الأوسط والذي يصل نسبة استيرادها منه إلى 46%.²

ومن هنا تكمن أهمية نفط "منطقة الشرق الأوسط" للصين، فزيادة عن الإستهلاك البترولي الكبير نسبة لإرتفاع نموها الديموغرافي . فإنها ترى أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الشرق الأوسطي يمثل الشريان الإقتصادي لها و آلية للهيمنة.

¹ ibid

² Alain Sepulchr ,Globalisation et enjeux énergétiques en Chine : le cas du pétrole et du gaz **Perspectives Chinoises**, NUMERO 83 , (Mai-juin 2004), p7

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

ولهذا تدرك الصين أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع البترول وطرق نقله، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر إلهام الذي تتزايد الحاجة الصينية له يوما بعد يوم، وهو ما ستستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أزمة أو مواجهة أمريكية صينية. وذلك بغية تعطيل إستمرار النهوض الإقتصادي الصيني، والذي يعد منافسا لها، ومن أجل هذا ترى الصين ضرورة عدم فقدان كل من إيران وسوريا لأن سقوط هاتين الدولتين يعني ضياع الصين للمجال الحيوي الذي تمثلانه زيادة عن تعرض 80% من واردات الصين البترولية التي تمر من الشرق الأوسط للتهديد.¹

ترى الحكومة الصينية أن الولايات المتحدة تستعمل عدّة طرق للتغلغل في المنطقة ولكي تحصل على حصة الأسد فيها. ومن بين هذه الطرق "نشر الديمقراطية" و هذا كله بغية الحصول على البترول وهذا أيضا يعد خطر في وجه الصين بحيث أن أي تغير في البنية السياسية للنظم العربية قيد يغير من فرص الصين التجارية، ويفقدها امتيازات من الناحية السياسية وقدرًا من زبائن السلاح.²

¹ Mohamed TROUDI, La stratégie arabe de la Chine

<http://www.politiqueactu.com/dossier/strategie-arabe-chine-mohamed-troudi-chercheur/364302/html> vu le;10/10/2015

² François Lafargue, États-Unis, Chine et Inde : la (nouvelle) guerre mondiale du pétrole a déjà commencé

<http://www.atlantico.fr/decryptage/petrole-guerre-mondiale-libye-etats-unis-chine-inde-francois-lafargue-209623.html> vu le :09/10/2015

• الآليات المنتهجة من قبل الصين في منطقة الشرق الأوسط:

تعتبر الصين اليوم ضمن أكثر الدول استهلاكاً للطاقة. مما يعرض إزدياد الإستيراد الطاقويًا لمتطلبات الأسواق العالمية. وهكذا ستترك السياسة الصينية بصماتها على الأسواق العالمية الطاقوية.

إعتمدت الصين ولفترة طويلة على الفحم الحجري المتوافر بكثرة في أراضيها ولكن بسبب غلاءه وغلاء نقله، قررت الانتقال إلى البترول الذي يعد أكثر فائدة وأقل تكلفة، وهذا ما يتيح لها فرصة لتطوير علاقاتها الصينية-العربية.¹

اتخذت الصين موقف من "The soft Power" من الناحية الإقتصادية، فتسعى إلى بناء سوق منفتح الذي يمثل وسيلة هامة للوصول إلى مصادر نفطية مستقرة رخيصة، ولكي يتم تأسيس سوق منفتحة خارجياً فلا بد أن تفتح و الخروج إلى الخارج والعمل على إستخراج النفط الخارجي لتحقيق تنوع مصادر الإمدادات البترولية وحسب الإحصائيات فإن الصين إنخفض إنتاجها فيما تزايد حجم و إردتها، ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على البترول ينبغي على الصين ومؤسساتها العمل على توسيع نطاق الإمدادات الخارجية الآمنة. أي قنوات مستقرة وتحقيق إستراتيجية الخروج للخارج لكي يستقر إنتاجها وتخفف من حدة الأزمات وأن تتحكم في تكوين احتياط نفطي لكي يضمن لها تدفق الإمدادات البترولية في

¹ Albert Legault, André Laliberté, Frédéric Bastien , **Le triangle Russie/Etats-unis/Chine: un seul lit pour trois**, France, Broché, 2004, pp 49-50

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

أيام الحروب والأزمات والمكسب الأخير من هذا القرار أو الآلية هو تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة¹.

تتيح متغيرات سوق الطاقة في الصين فرصة لتطوير العلاقات الصينية العربية فإن زيادة الطلب الصيني على البترول يدفعها للإستيراد من الخارج عبر كل أرجاء العالم. وتستثمر كل الشركات الصينية في معظم الدول العربية البترولية، و وقعت على عقد مع شركة أدنوك في أبو ظبي لإكتشاف البترول في الإمارات وكان من الممكن لها الإستثمار في إستيراد البترول عبر الشركات الغربية إلا أنها قررت في السنوات الأخيرة الإستثمار مباشرة في الشرق الأوسط².

على هذا الأساس تعتمد الصين على الدبلوماسية النفطية، أين البترول يشكل احد دوافع تأييد السياسي للأنظمة التسلطية الإستبدادية العربية، فدعم الدبلوماسي الصيني للأنظمة العربية المستبدة يمنحها شرعية دولية ونفوذاً في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية التي تساعد في الحد من أثر الضغوط التي تمارسها الديمقراطيات الغربية حول حقوق الإنسان، والانفتاح الإقتصادي، والحريات السياسية. وفي الوقت نفسه، تقوم بكين، إذا ما رأت أن ذلك يخدم المصالح الصينية، بدعم القادة الإنقلابيين والمتمردين غير الديمقراطيين الذين يريدون الوصول إلى السلطة ويلحقون الضرر بالإصلاحات الإقتصادية

¹ وليد خدوري، نفط المنطقة واستهلاك الصين - <http://almowatennews.com/wordpress>

2015/10/07 mowaten/?p=8585

² Xinhua Chine/E.A.U : Signature d'un projet de développement d'un gisement pétrolier d'une valeur de 330 millions de dollars

<http://french.peopledaily.com.cn/Economie/n/2015/0518/c31355-8893776.html>:25/10/2015

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

النفطية التي شرعت فيها الديمقراطيات الفتية التي لم تنضج بعد. ويبدو أن هؤلاء الثوار يعتقدون أنهم إذا رغبوا في الإطاحة بحكومة شرعية، سوف تقوم الصين بدعم شرعيتهم الدولية في الأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى.¹

مع تنامي قوة الصين ونفوذها، أصبحت بكين مهياة أكثر لتحدي الولايات المتحدة، والدول الأوروبية وغيرها في الساحة الدولية، وذلك من أجل حماية مصالحها النفطية في الدول العربية. ومع مرور الوقت، سوف تزداد حدة الخلافات بين الصين والدول الديمقراطية حول حقوق الإنسان، والحقوق السياسية، والمدنية الأساسية. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن الدولي في شهر سبتمبر 2004 القرار رقم 1564 الذي أدان عمليات القتل الجماعي للمدنيين في إقليم دارفور، ولكنه لم يتمكن من فرض عقوبات نفطية في حال لم تتخذ الخرطوم الإجراءات الكفيلة بوقف أعمال القتل، و إمتعت الصين عن التصويت على ذلك القرار وهددت بإستخدام حق الفيتو إذا إشتل القرار على فرض العقوبات.²

فتعتبر الدكتاتوريات العربية من الزبائن الدائمين الذين يواظبون على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية التي كثيراً ما تستخدمها لقمع الأقليات السكانية، وسحق

1 بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا، تهديد كبير لمصالح واشنطن

2015/10/07/: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm)

2 مصالح جمهورية الصين الشعبية و أهدافها في الشرق الأوسط

; <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/index.htm>

2015/10/27

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

المعارضة السياسية والتحرش بالدول المجاورة، و عرقلة أي مسار للديمقراطية مثلما كان الحال في السودان¹.

هكذا يظهر لنا أن مصالح الصين النفطية قد تؤدي بها إلى كونها أحد أطراف الأزمات الداخلية العربية، و أحد داعمي الأنظمة الإستبدادية و القمعية في العالم العربي.

1 تقرير السودان، التقييم الأساسي للأمن الإنساني والأسلحة والنفط ودارفور السلاح

<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07->

[2015/10/27Arms-arabic.pdf](http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-2015/10/27Arms-arabic.pdf);

الفصل الثاني

النفط و العنف السياسي في الأنظمة الشرق أوسطية العربية

حوصلة الفصل الثاني

يعد الإستبداد احد أوجه العنف السياسي، من خلال الإستحواذ عن السلطة أما بشراء الولاء وال سلم الإجتماعي و ذلك عن طريق المداخل الريعية أو بالعنف و زرع الخوف في مجتمعها التي تستخدمها الأنظمة خلال الأجهزة الأمنية و العسكرية التي تقوم بقمع أي محاولة إحتجاج من المجتمع، هذا الأمر قد يؤدي في حالات عديدة، و خاصة في حالة عدم تكافؤ التوزيع الريعي العادل إلى نشوب حروب أهلية و حركات انفصالية ما بين السلطة المركزية(النظام) و الأقاليم الغنية بالنفط، و ذلك قد يجسد العنف السياسي و حالة اللا أمن في هذه الدول .

فإذا كانت هذه العوامل مرتبطة بالبيئة الداخلية،غير أن السياسات الخارجية و الإستراتيجيات الطاقوية لدول الكبرى تلعب دورا حاسما في تعزيز العنف، التي حسب مصالحها قد تدعم أنظمة تسلطية إستبدادية قمعية، و زيادة عن ذلك تشن حروب و تقوم بتدخلات عسكرية بإسم نشر الديمقراطية أو الإصلاح غير أن هدفها الخفي قد يكون النفط.

الفصل الثالث

تأثير النفط في

عدم استقرار العراق

فترة

2003 – 2014

الفصل الثالث :تأثير النفط على استقرار العراق فترة 2003 – 2014

يعد موقع العراق إستراتيجيا ومؤثرا في العالم كونه يمثل ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم وكونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية وللعراق أهمية من الناحيتين الدولية و التجارية.

تنقسم الخصائص الجغرافية في العراق إلى أربعة مناطق رئيسية هي المنطقة الغربية والجنوبية والمرتفعات الجبلية والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات و تقدر مساحة جمهورية العراق 43500 كم مربع ، ويقدر عدد سكان العراق بحوالي 35 مليون نسمة معظمهم يعيشون في المدن .وفي العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ينبع الأول من تركيا ويبلغ طوله 1850 كم، كما ينبع الثاني من تركيا أيضا ويبلغ طوله 2350 كم ويلتقي النهران في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليشكلا شط العرب الذي يجري لمسافة 1855 كم أخرى حتى يصل الخليج العربي .يحد العراق من الشمال تركيا ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت والخليج ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية ومن الغرب سوريا و المملكة الأردنية الهاشمية.¹

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن العراق

عرف التاريخ العراقي عدة تطورات التي قد اثر في مصيرها الحالي

¹سماح ابراهيم شمخي الحلاوي جغرافية العراق

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=33338>

2015/10/22

❖ أولاً: العراق من الحكم العثماني إلى قيام الجمهورية

في هذه الفترة شهد العراق عدة إصلاحات كما شهد أول ثورة ضدّ الوالي العثماني في بغداد عام 1832م وكان السبب هو مطالبة بوقف أعمال العنف والإساءة للناس ولكن دون جدوى و إستمر الحال لغاية سقوط العراق على يد الإنجليز عام 1918م.

●التاريخ الحديث: الاحتلال البريطاني المباشر (1918-1921).

إحتلال بريطانيا للكثير من المدن العراقية مثل الناصرية 1915م والعمارة 1914م، وسقوط الموصل 1917م، وتحديدًا في عام 1918م دخل الإنجليز بكامل العراق.

وفي عام 1920 إندلعت ثورة العشرين في العراق على الوجود البريطاني مما دفعها لتشكيل حكومة ملكية مؤقتة تحت إدارة مجلس من الوزراء العراقيين.

وفي عام 1921م إنتخب "فيصل الأول الهاشمي" ملكا على العراق.¹

●الملكية والاستقلال: من (1921م إلى 1932م)

إستمر وجود الإنجليز في العراق بحجة التحديد الذي يمثله الأكراد بدعم من تركيا غير أن الثورة ضد الوجود البريطاني استمرت مما دفع الملك فيصل إلى مطالبة بريطانيا بإلغاء الإنتداب وعقد تحالف مع العراق، ووافقت بريطانيا وتم التوقيع على معاهدة التحالف عام 1922م وأقيمت أول انتخابات برلمانية عراقية عام 1925م وفي عام 1932م اكتشف البترول في العراق، كما وقع اتفاقيات دولية مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا،

-1 Charles Tripp, **A History of Iraq**, (3rd edition, United Kingdom, Cambridge University Press. 2010) pp 13-24

فرنسا، وفي أكتوبر 1932 انضم العراق إلى عصبة الأمم بعد موافقة بريطانيا. توفي الملك فيصل سنة 1933م وخلفه ابنه الملك غازي الذي ألغى الأحزاب وحكم بقوة السلاح وثارَت القبائل الكردية وهذا ما عزز قوة الجيش واستمر الحال لغاية وفاته عام 1939م.¹

●فترة الحرب الباردة (من 1939م إلى 1945م):

تولى "ابن غازي فيصل الثاني" الحكم لكن تحت الوصاية وكان نوري السعيد هو الذي يدير الدولة بمباركة من الحكومة البريطانية وفي نفس السنة أعلنت العراق مقاطعته لألمانيا في ماي 1949م، وقد أقيمت الثورة ضد الإنجليز على يد "رشيد عالي الكيلاني" وتم تشكيل حكومة جديدة بعد هروب "نوري السعيد" خارج العراق ولم تستطع الثورة الإستمرار في المقاومة فاستسلمت بعد شهر من الحرب وتم التوقيع على هدنة مكنت بريطانيا من إستعادة السيطرة على الحكم، وتم تشكيل حكومة موالية لبريطانيا برئاسة جميل المدفعي الذي استقال.

●الثورات الداخلية (من 1945م إلى 1958م):

قادت القبائل الكردية ثورة ما بين سنتي 1945م-1946م، وقيل أنها مدعمة من طرف روسيا، وأرسلت بريطانيا قوات إلى العراق لضمان أمن البترول وبعد إنتهاء ثورة الأكراد سنة 1947م، بدأ "نوري سعيد" التفاوض مع ملك الأردن لإنشاء إتحاد بين كلّ من العراق والأردن وقد تم التوقيع في نفس السنة على معاهدة إِيخاء بين البلدين ونصت المعاهدة على التعاون العسكري مما قاد سنة 48 إلى الإشتراك بالجيش مع الأردن ضد إسرائيل.²

1-Ibid, pp 40-58

1-ibid, pp.79-83

● سقوط الملكية وقيام الجمهورية (من 1958م إلى 1966م):

قاد الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم إنقلاب ضد الملك في 14 جويلية 1958م وقتل الملك "فيصل الثاني" وخاله رئيس الوزراء "نوري سعيد" وأعلنت الجمهورية برئاسة "محمد نجيب الربيعي" و إحتفظ عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء آنذاك بصلاحيات واسعة في إدارة البلاد، كما انسحب العراق من معاهدة بغداد والإتحاد مع الأردن عام 1959م وفي سنة 1960م أعلن العراق بعد إنسحاب بريطانيا من الكويت عن تبعية الأخيرة له، وقاد حزب البعث انقلابا على "قاسم" في 1963م، وأصبح "عبد السلام عارف" رئيسا للعراق وتولى أخوه "عبد الرحمان عارف" الرئيس السابق الرئاسة بعد موت "عبد السلام" 1966م.¹

❖ثانيا: نظام صدام حسين 1979-2003

ولد "صدام حسين" في 28 أفريل 1937 في قرية العوجة التي تقع شمال بغداد وانتقل إلى خاله في بغداد ليكمل دراسته، إنتسب عام 1957 إلى حزب البعث وشارك بعدها في محاولة قتل رئيس الوزراء العراقي "عبد الكريم قاسم" الذي أطاح بالملكية العام 1958.²

عاد إلى العراق بعد أن هرب منه، وفي عام 1963 وصل عبد السلام عارف إلى الحكم حيث كان حليفا مع البعثيين في البداية غير أن ذلك لم يدم طويلا وبدأ الخلاف بينهم وسجن معظم البعثيين وكان من بينهم صدام حسين ولكنه تمكن من الهروب من السجن وشارك عام 1968 بانقلاب وذلك أدى إلى وصول البعثيين إلى الحكم، وترأس الضابط

1-ibid,pp 84-88

2- « Les grandes dates de la vie de Saddam Hussein », sans auteur, publié le : 31-12-2006, vu sur : <http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20061230.OBS4949/les-grandes-dates-de-la-vie-de-saddam-husseini.html>, 10/09/2015.

العراقي وقائد الانقلاب أحمد حسن بكر النظام الجديد وأصبح بعد ذلك صدام حسين نائباً للرئيس.

وفي جويلية 1979 تولى القيادة خلفاً للبكر أحمد حسن البكر وأصبح رئيس الدولة ورئيس الوزراء والأمين العام القطري لحزب البعث ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلحة¹.

في السبعينيات إستفد نظام صدام من واقع إقتصادي جد إيجابي، الصدمة النفطية الأولى و إرتفاع أسعار النفط سمحت للعراق بمداخل نفطية هائلة و في منطق سياسة ريعية تما توزيع هذه المداخل على المجتمع و شراء ولاءهم و ذلك عن طريق مناحات حكومية و سياسة ضربية محدودة. ففي هذه الفترة عرف المجتمع العراقي مجانية التعليم من الروضة إلى شهادة الدكتوراه، مجانية العلاج في المستشفيات العراقية كافة، توزيع مئات الآلاف من القطع الأراضي للموظفين بأجور رمزية، بناء 5500 مدرسة إبتدائية و متوسطة وثانوية في جميع أنحاء العراق، توزيع الأدوات والمستلزمات الزراعية للمزارعين بأجور رمزية، توزيع الأراضي الزراعية لخرجي كلية الزراعة مجاناً لإستغلالها في مشاريع زراعية².

غير أن هذه الإمتيازات الإجتماعية التي يستفد منها المجتمع العراقي قد جسدت تسلط النظام حيث تما التحكم عن الصحافة و الإعلام و التي كانت قائمتاً على الدعاية السياسية و الإعتماد على مؤسسة أمنية و عسكرية متطورة بفضل مداخل الريع لتحكم على

¹ - Les grandes dates de la vie de Saddam Hussein, **op.cit**

² - Martinez , **op. cit**, p. 32.

الشعب العراقي و ذلك بقمع كل و أي حركة إحتجاجية بصفة عنيفة مثل في حملة الأنفال أو ضد الشيعيين.¹

أما فيما يخص السياسة الخارجية لنظام تميزت هذه الفترة بحروب الخليجية الأولى و الثانية.

● الحرب الخليجية الاولى نشبت الحرب ضد إيران في 1980 على أساس خلافات

حدودية بين العراق وإيران راجع لعدة قرون من الزمن حول نهر شط العرب و جزر في مضيق الهرموز، غير أن المطامح الإيرانية في إسقاط الأنظمة العربية و تصدير قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 تأزمت العلاقات السياسية بين العراق و إيران، حيث تبادل البلدان سحب السفراء في مارس 1980 وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في 4 سبتمبر 1980 إتهمت العراق الإيرانيين بقصف البلدات الحدودية العراقية و إعتبر العراق ذلك بداية للحرب فقام الرئيس العراقي صدام حسين بإلغاء إتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران في سبتمبر و إعتبر مياه شط العرب كاملة جزءاً من المياه الإقليمية العراقية.

كون من جهة القوات العسكرية العراقية من أكبر و أحدث الجيوش المنطقة بعد الإستثمارات التي عرفها مجال الدفاع بفضل مداخل النفط و من جهة أخرى ضعف و هشاشة المؤسسات العسكرية الإقتصادية و السياسية الإيرانية دافعت صدام حسين إلى شن هذه الحرب معتقدا أن تكون موجزة و تكاليفها قد تتم تغطيتها عبر مداخل النفط.²

دامت الحرب من سبتمبر 1980 إلى أوت 1988 ،وأدت إلى مقتل حوالي مليون شخص وخسائر مالية حوالي 1.19 مليار دولار أمريكي وتعتبر هذه الحرب من أطول الحروب

1- Alia Al Jiboury, « Saddam Hussein : une Dictature à l'irakienne »,:

http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-490_fr.html ,: 10/09/2015.

2-زهير القاسم الخليج الاولى الحرب العراقية الايرانية، في: <http://www.almrsal.com/post/213044> :

2015/09/ 06.

التقليدية في القرن العشرين وقد غيرت هذه الحرب المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط .

أدت هذه الحرب إلى تدمير غالبية البنية التحتية في العراق لإستخراج النفط وهذا نتيجة للقصف الجوي المتبادل . هذا الأمر نتجت عن وضعية إقتصادية خناقة للعراق و أزمة الديون أدت بنظام إلى شن حرب أخرى على الكويت في 1990.¹

● حرب الخليج الثانية لتعويض الخسائر و الديون الهائلة المنتجة من حرب الخليجية

الأولى أين الكويت والسعودية دعمتا العراق مالياً، حيث وصلت حجم المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية إلى ما يقارب 14 مليار دولار، كانت العراق تأمل بدفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة أوبك للنفط. غير أن إتهم العراق كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاجهما من النفط بدلاً من خفضه وذلك للتعويض عن الخسائر الناتجة من انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض النفط إلى مستوى يتراوح بين 10 و 12 \$ بدلاً من 18 \$ للبرميل². بالإضافة إلى ذلك إحدى نتائج الحرب العراقية الإيرانية كان تدمير موانئ العراق على الخليج العربي مما جمد حركة التصدير العراقي للنفط من هذه الموانئ، وكانت القيادة العراقية تأخذ في حساباتها المستقبلية إحصائية نشوب الصراع مع إيران مرة أخرى، ولكنها كانت تحتاج إلى مساحة أكبر من السواحل المطلّة على الخليج العربي، فكانت الكويت أحسن فرصة لتحقيق هذا التفوق

1-Philippe RONDOT, « IRAK-IRAN GUERRE », Encyclopædia Universalis ,vu

sur : <http://www.universalis.fr/encyclopedie/irak-iran-guerre> , : 20/09/2015 .

2-قسم البحوث و الدراسات،"حرب الخليج الثانية"، في:

[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1d861d6-e90d-476c-9379-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1d861d6-e90d-476c-9379-db6812e7e41e#0)

[db6812e7e41e#0](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1d861d6-e90d-476c-9379-db6812e7e41e#0) .2015/09/20

الإستراتيجي. غير أن بات الهدف الأساسي في هجوم الكويت هي الإحتياطات النفطية الكويتية التي بإمتلاكها قد تسمح للعراق بتأثير في تحديد أسعار البترول بكونها اكبر دولة نفطية، خاصة أن العراق لم تتقبل إستقلال الكويت التي كانت جزء و تابعة للعراق.¹

في الثاني من أوت عام 1990 شن الجيش العراقي هجوما على دولة الكويت، بمبرر سرقة الكويت للنفط العراقي، إستغرق الهجوم يومين و إنتهى بإستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 4 أوت ثم شكلت حكومة تابعة برئاسة العقيد علاء حسين. بعد التدخل العراقي، طالبت الكويت و الولايات المتحدة عقد إجتماع لمجلس الأمن وتم تمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 660 والتي ركز على الإجتياح و طالبت بإنسحاب العراق من الكويت. فتشكل تحالفا ما بين 28 دولة عربية و غربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت إطار أمم المتحدة وفي بداية 1991، بدأت قوات التحالف قصفا جويًا لهدم المؤسسات الصناعية و العسكرية في العراق، ولاحقًا في الكويت، طوال خمسة أسابيع متواصلة. كانت هذه العملية ترمي في المرحلة الأولى إلى تدمير القوة الهجومية لدى العراق . وكان من أهدافها أيضًا، تدمير ترسانات السلاح البيولوجي والكيميائي والنووي لدى النظام العراقي، وتحطيم سلاح الجوي العراقي وتعطيل قدرات النظام العراقي في الحصول على معلومات، تمكنت دول التحالف من تحقيق معظم أهدافها بإستخدامها لأجهزة تعمل ليلاً , وأخرى دقيقة و متطورة أين تم إطلاقه من سفن راسية في مياه الخليج و بحر العرب والبحر الأحمر. لم يكن في إمكان القوات العراقية مواجهة القوة التدميرية لقوات التحالف أو التصدي له للجيش العراقي في الكويت جنوبي العراق.

¹-Anne Lucie, Chaigne Oudin, REVENDICATIONS IRAKIENNES SUR LE KOWEÏT ET GUERRE DU GOLFE DE 1991, [HTTP://WWW.LESCLEDUMOYENORIENT.COM/REVENDICATIONS-IRAKIENNES-SUR-LE.HTML](http://www.lescledumoyenorient.com/revendications-irakiennes-sur-le.html), 22/10/2015.

في 24 فبراير 1991 بدأت المرحلة الثانية للحرب , حين شنت قوات التحالف هجوماً برياً على جبهات عدة في وقت واحد متقدمة نحو الكويت وجنوبي العراق .ولكن مقاومة القوات العراقية في الكويت كانت هشة , وانقطعت عنها خطوط الإمدادات , فاستسلمت .وبعد يومين أمر صدام حسين قواته بالانسحاب , فأعلنت دول التحالف في 28 فبراير 1991 م وقف جميع عملياتها العسكرية ضد العراق.

في 11 أبريل 1991 م أعلن مجلس الأمن رسمياً إنتهاء الحرب بعد أن وافق العراق في 6 أبريل 1991 على وقف إطلاق النار بقرار تعهد فيه ضمناً بتعويض الكويت عن أضرار الحرب , وتدمير جميع منشآت أسلحته البيولوجية والنووية, وكذلك مصانع إنتاجه الحربية وكل ما يتعلق بالتصنيع العسكري .وفي وقت لاحق, إنتدبت الأمم المتحدة فرقا إلى العراق لمراقبة تدمير تلك المنشآت واستمرت في فرض عقوبات الحظر عليه ضمناً لتنفيذه كل ما تعهد به.¹

نتجت هذه الحرب، عن حصار إقتصادي دولي الذي أدى إلى أزمة إنسانية نتجت عن 200000 ضحايا سنويا حسب أرقام اليونسف UNICEF حيث قمت الأمم المتحدة بإنشاء برنامج "نفط مقابل غذاء" في 1996 و ذلك إلى غاية 2003 لتخفيف العقوبات الإقتصادية على المجتمع العراقي.²

فخلال فترة حكم صدام حسين سمحت المدخولات الريعية بتطورات و سياسة اجتماعية و شراء ولاء الشعب رغم النظام التسلطي القائم أدت بالعراق إلى ارفه دول العربية غير أن

¹حنان الذهب, "حرب الخليج الثانية :عاصفة الصحراء 1991",في:

[HTTP://WWW.NATIONSHIELD.AE/HOME/DETAILS/HISTORY/VLPBL9IVFIU.H](http://WWW.NATIONSHIELD.AE/HOME/DETAILS/HISTORY/VLPBL9IVFIU.H)
TM: 22/03/2015.

² L'Equipe de Perspective Monde, Invasion du Koweït par l'Irak »,vu sur :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve?codeEve=166>,: 10/10/2015.

الحروب الخليجية و الحصار الدولي أسفرت عن تدهور اقتصادي و أزمة إنسانية خانقة لنظام العراقي.

المبحث الثاني: الرهان النفطي و حرب العراقية في 2003

يعد التدخل الأمريكي في 2003 من أهم أحداث التاريخ العراقي، فهذا قد نتج عن واقع قد يؤثر في مسار السياسي للعراق و كل المنطقة لعدة سنين.

❖أولاً: الثروة النفطية العراقية قبل التدخل الأمريكي في 2003

أكدت معظم الدراسات الإستكشافية أن العراق تمتلك ثالث إحتياط نفطي عالمي مؤكداً، مما يجعل العراق محل أنظار الدول الغربية، وأصبحت مغريا للسيطرة نظرا لثروته النفطية في ظل تزايد الطلب على النفط عالميا. و إن الهيمنة على النفط العراقي لم يكن وليد الظروف الحالية وإنما يعود إلى بدايات اكتشاف النفط بالعراق في عشرينيات القرن الماضي.

يملك العراق احتياطات نفطية مؤكدة لا تقل عن 115 مليار برميل نفط، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالميا و الثانية عربيا بعد المملكة السعودية العربية. ويكمن المقدار الأكبر من هذا النفط في جنوب البلاد. تختلف تقديرات الخبراء في نسبة الإحتياطيات الغير المؤكدة، و هذا راجع إلى الإمكانيات التكنولوجية و التقنية الغير متطورة لسلطات العراقية و الحقول النفطية المتهدمة بعد الحروب الخليجية الأولى و الثانية و لأن الإستكشافات النفطية لم تشمل سوى 10% من الأراضي العراقية. حيث يرى بعض الخبراء أن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصادر نفطية إضافية

(قد تصل الى 100 مليار برميل أخرى أو أكثر حسب بعض الآراء المتفائلة ونحو 45 مليار برميل حسب دراسات أخرى)، لكن هذه المناطق لم يجر إستكشافها بعد.¹

من أهم حقول النفطية نجد حقول الجنوب العراقي كحقل الرميطة الشمالي، عملاق الحقول العراقية ويمتد من غرب مدينة البصرة وصولا الى جنوب دولة الكويت، حقل غرب القرنة و هو من أكبر حقول النفط العراقية، وهو بمحافظة البصرة، يمثل الإمتداد الشمالي لحقل الرميطة الشمالي، حقل مجنون النفطي يركز الجزء الأعظم من الإحتياط النفطي العراقي ايضا في محافظة البصرة حيث يوجد 15 حقلا منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وتحتوي هذه الحقول إحتياطيا نفطيا يقدر بأكثر من 65 مليار برميل، أي نسبة 59% تقريبا من إجمالي الإحتياطي النفطي العراقي.

فيما يخص حقول النفط الوسطى والشمالية هناك حقل كركوك: وهو خامس أكبر حقل في العالم من حيث السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طولها حوالي 96.5 كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم حيث يقدر الإحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي 13 مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي 12% من إجمالي الإحتياطي العراقي من النفط²

أما من ناحية الإنتاج، في عهد حكومة الرئيس السابق صدام حسين وقبل سنة 1990 وصل الإنتاج إلى 3.5 ملايين برميل يوميا. وقد إنخفض الإنتاج بعد إجتياح العراق للكويت، وظل يتراجع إلى أن أقرت الأمم المتحدة في أبريل 1995 قرار برنامج النفط مقابل

1- أحمد عمر الراوي، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=3330>، تاريخ الإطلاع: (2015/10/25).

2- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "النفط العراقي الإحتياطي والإنتاج"، في: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71684a9a-631d-4fca-beed-2871c93d3d77>، تاريخ الإطلاع: (2015/10/25).

الغذاء، فارتفع الإنتاج سنة 1996 إلى 740 ألف برميل يوميا ظلت وطيرته في صعود اين وصلت إلى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا سنة 2000¹.

❖ثانيا: الدوافع النفطية لتدخل الأمريكي في العراق في 2003

منذ نهاية الحرب الباردة و إنهيار الإتحاد السوفيتي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لأن تحافظ على ريادتها على رأس النظام العالمي الأحادي القطبي الجديد عن طريق وضع إستراتيجيات خاصة لكل منطقة في العالم، إذ تعتمد جميع إستراتيجيات الولايات المتحدة على نهج محدد، و هو إستخدام نقاط القوة والضعف لكل منطقة و إستغلاله الإستغلال الأمثل بما يتماشى مع أهدافها وغايتها. ولا شك بأن منطقة الشرق الأوسط هي على رأس قائمة تلك المناطق لما لها من أهمية كبرى في الإستراتيجية الأمريكية.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 بعاملا جديدا في معادلة الأمن الدولي أين ظهر الإرهاب كأحد أطراف الصراع العالمي ما بين "الخير و الشر"، وهو ما كانت تحتاجه إدارة بوش لتطلق مشروعها الإستراتيجي القائم على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بواسطة الحرب، حيث يجب الإشارة إلى دور الذي لعبه المحافظين الجدد في هذا التوجه. فنجد أن العزم الأمريكي لإسقاط نظام صدام حسين في العراق كان واضحا، فقد إعترف الرئيس جورج بوش ابن بأنه منذ 2001 أن سيتم محاربة الأنظمة والقوى المعادية إلى آخرهم، حتى لا تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها مرة أخرى و هذا في إطار تحول الفكري العميق للإستراتيجية الامريكية².

يمكن إعتبار أن من كل المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية معظمها ظهرت كاذبة فكانت إلا مثابة مجموعة من تبريرات لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بشرعية الحرب

¹سيدي أحمد ولد أحمد سالم نفس مرجع السابق

² عبد الكريم باسما عيل ،السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة : جدلية النفط والقوة ، دفاتير السياسة و القانون ورقلة ع (6) (جانفي 2012). ص.294.

الخليج الثالثة، فمن هذه التبريرات هناك إستمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقه لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت موعداً نهائياً لبدأ العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق، إستمرار حكومة الرئيس العراقية بتصنيع و إمتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق 19 قراراً للأمم المتحدة بشأن إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل"، من الجدير بالذكر أنه لم يتم حتى هذا اليوم العثور على أية "أسلحة دمار شامل" في العراق بل أن نتائج مفتشي الأسلحة أكدت عدم إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل نهائياً، أو إمتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "إرهابية" أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم وهو إدعاء لم يثبت بأي دليل لإستحالة وجود عوامل فكرية وعقائدية تجمع تنظيم القاعدة بنظام الحكم العراقي العلماني.¹

فهنا تظهر لنا أن أسباب الحرب اقتصادية و طاغوية قبل أن تكون قيمة أخلاقية فهذا الطرح يجد أكثر توافقاً نظراً لأهمية النفط في النظرة الإستراتيجية الأمريكية، فالعراق بموقعه الإستراتيجي يجعل من يسيطر عليه، يسيطر على ثلثي الإحتياطي العالمي للنفط الذي ولعل ذلك يضمن للولايات المتحدة تحقيق أكثر من هدف جزئي في سياق أهدافها الأساسية التي تتركز في:²

¹-Michel Collon, "10guerres, 10médiament songes" VUE

SUR : <http://www.michelcollon.info/10-guerres-10-mediament-songes.html>, : 04/11/2015.

²-Lisa Romeo, « ENJEUX DU PÉTROLE IRAKIEN 2011 1990/ », SUR
LE : [HTTP://WWW.LESCLEDUMOYENORIENT.COM/ENJEUX-DU-PETROLE-IRAKIEN-1990.HTML](http://www.lescledumoyenorient.com/enjeux-du-petrole-irakien-1990.html), . 12/11/2015

1. السيطرة على نفط العراق تقلل من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخليجي خاصة المملكة السعودية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و كون اغلب الإرهابيين من جنسية سعودية .

2. السيطرة على ثروة نفطية بهذا الكم تساعد على التحكّم في أسعار النفط والتصدير والإنتاج.

3. التأثير بقوة في المصالح الاقتصادية للقوى الطامحة في لعب دور في النظام الدولي كصين ، عبر التحكّم في إمداداتها من النفط الشرق أوسطي. فالسيطرة على العراق تمثل الحلقة الأخطر في مخطط الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية، عبر التأثير في الاقتصاد العالمي لعقود عديدة قادمة.

على هذا الأساس فالإستراتيجية الأمريكية ربطت النفط بالمجال الأمني عبر تقوية الإقتصاد والتأكيد على تنوع مصادره، إذ أعلن جورج بوش الابن في 2002م أن التنوع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، فإعتماد الولايات المتحدة على مصادر واحدة للطاقة يجعلها تتعرض إلى انتكاسات ومخاطر. حيث رأى مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق الأمريكي هنري كيسنجر، أنّ خفض الإنتاج النفطي يعد تحدياً للأمن القومي الأمريكي¹، وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أنّ كل مليون برميل من النفط ينقطع عن السوق في اليوم، يؤدي ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين (0,3%-0,5%)².

¹-فيان هادي عبد كاظم, تطور الإستراتيجية الامريكية تجاه النفط والدول المنتجة, مجلة أبحاث عراقية, العدد (2), (2007 م), ص39

² - Anthony Cordesman, **Geopolitics and energy in the Middle East**, (Washington: Washington, dc-center fo strategic and international studies 1999), p.75.

ويتضح مما تقدم أنّ الرهان النفطي يجعل البترول أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي، و يرى الكثيرون أنّ الولايات المتحدة قد خاضت حرب العراق من أجل تجسيد مصالحها في المنطقة بتحكم في مسارات خطوط الأنابيب النفطية و إستغلال شركاتها النفطية لمناطق الغنية بالبترول في العراق الذي يمتلك وحده أربعة أضعاف الاحتياطيّات الأمريكية بما فيها ألأسكا، خاصة و أن خلال القصف الجوي و الهجومات البرية العسكرية للولايات المتحدة و حلفائها، سعت السلطات الحليفة إلى عدم قصف آبار النفطية، فما بين 500 التي تملك العراق إلا 9 تما تدميرها، و بالإضافة سارعت الولايات المتحدة في إعادة تشغيل المحرك الإنتاجي النفطي للعراق، تما ذلك منذ جوان 2003.¹

النفط هو المحدد المهم وراء الحرب الأمريكية على العراق فإنه ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقاً للمشاريع الامركية و مطامحها لمواصلة في هيمنة العالم والذي يرى دعائه، وعلى رأسهم محافظين الجدد أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط. فإن الإنتصار في العراق مكن الإدارة الأمريكية من تحقيق مكتسبات على المستوى العالمي، إضافة إلى الهيمنة المباشرة على العراق.

❖ثالثاً: نتائج التدخل الامركي في العراق في 2003

شهدت العراق بعد التدخل الأمريكي حالة فوضى سياسية وأمنية تمثلت بالأعمال الإرهابية ضد المدنيين، و إندلاع النزاعات الطائفية بين شيعة وسنة ، أسفرت عن ظاهرة «المليشيات العسكرية» في بعض المناطق العراقية.

¹ - Romeo , op. cit,

دفعت الحرب على العراق في عام 2003 المزيد من الإسلاميين المتطرفين إلى العراق لخوض المعركة ضد الولايات المتحدة على أرض العراق وبعيداً عن حدود الولايات المتحدة و أوروبية، فشككت النظرة الامبريالية للإحتلال الأمريكي و الصبغة الدينية الصليبية لحرب العراق قطباً جاذباً جديداً بالنسبة إلى التنظيمات الإسلامية الجهادية، سواء لجهة المقاومة المسلحة أو لجهة توسع و إنتشار الإيديولوجية التي تقول ان هناك تحالف (يهودي - نصراني) يسعى إلى إخضاع المسلمين في مختلف أنحاء العالم، للحليف الإسرائيلي وما يمارس من قمع وإذلال بحق الفلسطينيين والعراقيين على حد سواء ¹.

حرص التدخل الامريكي على تفعيل الصراع العربي (الشيعي - السني) على مستوى الأحزاب الحاكمة والمليشيات التابعة لها من جهة، والصراع بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم بسبب عدم تنفيذ الإتفاقات من جهة ثانية، وممارسة السياسات الطائفية من قبل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق والمستبدة بأمرها من جهة ثالثة، قادت كل هذه التناقضات متداخلة إلى إختلاط الأوراق بين المطالب العادلة لفئات واسعة من الشعب والمحافظات الغربية من العراق وبين القوى الإرهابية التي سعت إلى تبني تلك المطالب، مما أشعر البعض من أبناء الشعب من أتباع المذهب السني العرب خطأ بأن هذه القوى الإرهابية يمكنها أن تدافع عن مصالحهم وحقوقهم العادلة بعد أن يأسوا من تجذر السلطة المذهبية والعشائرية والطائفية. فهذا أدى بالعراق إلى أزمة أمنية لا سبيقة لها في الدولة فرغم عدم انسحاب القوات الأمريكية إلا بعد 2011 و تولي إدارة الدولة إلى غاية 2004 غير أن هشاشة المؤسسات السياسية الإقتصادية أو العسكرية التي دمرت خلال الحرب أو انحلت بعدها نتجت عن وضعية إجتماعية صعبة مميزة بالعنف، بطالة، فساد و طائفية.

¹ -حسن تركي عمير , المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق, دفتاير السياسة و القانون .(جانفي 2015), ص.133.

فهناك كثيرون يهتمون الغزو الأمريكي مباشرة بإثارة الانقسامات الطائفية، في دولة أين سحق فيها صدام (الذي ينتمي للأقلية السنية) أيّ بوادر المعارضة من جانب الأغلبية الشيعية لكنه نجح في تقليص مظاهر الانقسامات الطائفية في الحياة اليومية فالولايات المتحدة تترك وراءها دولة تعاني من إنقسامات طائفية وعرقية ومازالت تسعى جاهدة لإحتواء تمرد و إرتباك سياسي بعد الصراع الطائفي الذي دفع البلاد إلى شفا حرب أهلية عامي 2006 و 2007.¹

فبعد 2003 أصبح الشعور العراقي يتميز بالقلق بسبب البطالة و إنعدام الإستقرار الأمني وفي ظل كل هذا يعانون من نقص حاد من المياه و لا يتمتعون بالتيار الكهربائي سوى لبضع ساعات في اليوم حيث لا يملكون مولدات خاصة بهم.

ضعف المؤسسات السياسية لسلطة المركزية، أدت العراق إلى أن تكون آلة الدول الإقليمية الكبرى كإيران و المملكة السعودية، آلتان عبر الطوائف الكائنة قد تؤثر في مجرى الحياة السياسية اليومية. فهذا الأمر أدى بالعراقيين إلى أن يخشون من تدخل جيرانهم بالمنطقة و في شؤون بلادهم بعد إنسحاب الولايات المتحدة. ويخشى السنة من

1 Corentin Denis, « LES SUNNITES D'IRAK, AU CŒUR DES CRISES DEPUIS 2003 :

L'ANALYSE PAR LES CARTES », SUR LE :

[HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LES-SUNNITES-D-IRAK-AU-COEUR-DES.HTML](http://www.lescledumoyenorient.com/les-sunnites-d-irak-au-coeur-des.html), 23/10/2015.

النفوذ المتزايد لإيران التي تزداد تقارباً مع الحكومة في بغداد و يقول الشيعة أنهم يخشون من إنقلاب سني تحركه السعودية التي لم تتقبل الحكم الشيعي في العراق.¹

فإذا كان الهدف المعلن للولايات المتحدة في غزو العراق هو نشر الديمقراطية و القضاء على أسلحة الدمار الشامل، فلحقيقة أن ما عاد الإستحواذ عن النفط العراقي فلم تحقق أي أهدافها، بل تركت فوضى كبرى في كل مجالات النظام السياسي العراقي الجديد و الهاش.

المطلب الثالث: العنف السياسي في العراق

يشكل النفط أحد العوامل الأكثر تأثير في واقع العراقي الحالي سواء من الناحية الأمنية او الاجتماعية

❖ أولاً: النظام السياسي العراقي و تسيير الرّيع

لا شك أن التسيير لمداخل الرّيع قد يؤثر في إستقرار النظام أو هشاشته، فإرتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو إنعكاس لغياب الحكم الصالح فيه، بما ينطوي عليه عدد من المقومات التي لو توفرت في أي نظام سياسي تجعل من الفساد ممارسة محدودة، ومن هذه المقومات :العقلانية في إتخاذ القرارات وعلى مستوياته الأعلى بشكل خاص، وتوافر الشفافية والمسائلة و المحاسبة.

الفساد السياسي مؤشر من المؤشرات الدالة على خلل في إدارة الدولة العراقية منذ نشأتها، نتجت منه آثار خطيرة جعلت مهمة البناء الديمقراطي في العهد الملكي صعبة،

¹ -Luis Imbert, « Irak : dix ans après la guerre, histoire d'un gâchis », **Le Monde**, (20/03/2013).vue le :http://www.lemonde.fr/proche-orient/visuel/2013/03/20/irak-dix-ans-apres-la-guerre-histoire-d-un-gachis_1850713_3218.html#vLHs8JLAkpXv0pDI.99, 17/10/2015

و إنتهت مع بداية النظام الجمهوري الذي إتسم بالإستبدادية، فلم تكن هناك حلقات متصلة لإستكمال بناء الدولة بالمفهوم المعاصر، ولعل أهم الأسباب تكمن في إدارة نوعية النخبة الحاكمة لمداخل الريع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن طفرة أسعار النفط في السنوات الأخيرة وعودة أسعاره إلى مستويات عالية (بعد أن تعرضت لإنخفاض بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والتراجع في الطلب) رفعت من حجم الريع النفطية بحيث تنامت سمات الطابع الريعي و الخدماتي و التوزيعي للإقتصاد العراقي التي وظفتها "النخبة السياسية" لتوسيع شبكة العلاقات "الزبائنية" الإقتصادية الإجتماعية و السياسية ولتطوير آليات الاستيعاب والسيطرة. فإن هناك طبقات وشرائح إجتماعية إستقادت من الطبيعة الريعية الخدماتية للإقتصاد العراقي بدرجات متفاوتة. وقد تطور في إطار ذلك فئة بيروقراطية رأسمالية متموضعة في الشرائح بيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا التي تتحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة.¹

هنا لا بد من التوضيح بأن تشكيل هذه الفئة المشار إليها جاءت جراء حيازتها على "جهاز الدولة" أي أنها "تملك" الدولة من خلال "سيطرتها" على مفاصل الدولة وأجهزتها. وبسبب عملية "نهب" المال العام الممنهجة فقد حصلت هذه الفئة على حصة كبيرة من مداخل "النمو الاقتصادي المرتفع جداً" الناجم بالأساس عن ارتفاع أسعار الريع النفطية. و بلغة العلوم الاجتماعية، فإن هذا يعني أن هذه الطبقة قد امتلكت مصدرًا اقتصاديًا جديدًا و"خاصًا" لقوتها يعزز قدرتها على تطوير الشبكات "الزبائنية". اللافت أن تنامي دور البرجوازية التي باتت تضم شرائح "رجال الأعمال الجدد" الذين عملوا كمقاولين ثانويين مع القطاع الحكومي وقبلها مع مؤسسات إعمار العراق التي أنشأها الاحتلال، أو اللذين عملوا

¹ - صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية. الثنائية المستحيلة حالة العراق، (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2013، ص ص. 2-3).

في مجال الوساطة في عقود التجارة الخارجية التي كانت "العمولة" تشكل نسبة كبيرة من قيمتها الإجمالية. لإعطاء فكرة عن ريعية الفساد الأسود، فقد قُدرت ريعية الفساد نتيجة العمولات التي تدفعها الشركات الأوروبية في بعض بلدان العالم الثالث بما يتراوح بين 20 و 50 % من تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات) فوق التكلفة الأصلية. وخلال هذه الفترة نشأ التحالف غير الخفي بين "النخبة" البيروقراطية وبين الفئة البرجوازية في إطار ديناميكيات العلاقة الزبائنية بينهما¹.

كما أشرنا في أكثر من موقع في هذه الدراسة، فقد شكلت الريع المتأتية من صادرات النفط الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي و كذلك الموازنات المالية السنوية، وتساهم هذه المعطيات في تفسير عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة. ويمكن القول أن المداخل الريعية تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية، فإعتماد الاقتصاد العام للدولة و خزيرتها على الدخل الريعي أكثر من إعتمادها على الضرائب المفروضة على المواطنين المكلفين يقوي من أثر مقولة "لا الضرائب من دون تمثيل نيابي للمواطنين"، ومن هنا ليس مفاجأة ي تشكل أساس إستقلال الدولة عن المجتمع.

لقد شكلت هذه الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الظروف التي أدت إلى إندلاع حركات الإحتجاجية التي شاهدها العراق خلال عام 2011 . وجاءت الإجراءات القمعية التي لجأت إليها الحكومة العراقية لتعكس هشاشة الدولة، لا قوتها. فاللجوء إلى القوة المباشرة من خلال الأجهزة "الصلبة" يأتي كتعبير عن تعويض ضعف البنية للدولة وتعكس تلك الإجراءات

¹ - محمد جمال باروت، "العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، في:

<http://www.arab48.com.html>, 20/09/2015 .

أيضاً حقيقة أن ائتلاف الحاكم القائم على نظام الإمتيازات الطائفية و القومية بات غير قابل للاستمرار و وفق الأوضاع السابقة، بعد أن ضعفت استراتيجياته في الهيمنة وتقوّضت قواعد عقده الإجتماعي حيث لم يعد قادراً على الحكم بالوسائل القديمة من دون أن يتحوّل إلى قوّة قمع عارية في وقت لم يعد المجتمع فيه في وضع يسمح لإستمرار في الإنصياع من دون تغيير جوهري يحدث في بنيته¹.

تجسدت التوجهات الإستبدادية لنظام العراقي في القرارات التي إتخذها نور المالكي في أواخر عام 2011 في حين كانت مجرد سحب القوات الأميركية الأخيرة، وأطلق رئيس الوزراء أمر بإلقاء القبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الوحشي، وهو الرجل الذي بالإنتماء إلى التحالف السياسي المزدوج ل أياد علاوي، عين منافس المالكي منذ إنتخابات عام 2010. بعد هذا الإعلان، صرحت صفوف المعارضة العراقية بقمعية النظام، معتبرا سلوك المالكي ب"ديكتاتوري أسوأ من صدام حسين". إذا كانت المقارنة قد تبدو جريئة، تميزت الحكومة العراقية بلا شك، في الأشهر بعد انسحاب القوات الأمريكية، العودة إلى الممارسات التي كانت تلك في النظام البعثي السابق. و ذلك أساسا، من خلال سيطرتها على الجيش و المؤسسات العسكرية التي عرفنا إثر إرتفاع أسعار النفط إستثمارا معتبرا لتطويرها . كما تم السيطرة على السلطة القضائية من قبل الحكومة المركزية، و دمجها إلى السلطة التنفيذية و يتضح ذلك من المحاكمة غيابيا للهاشمي، الذي إفتتح في ماي 2011. بالإضافة إلى ذلك، قرارات تركيز السلطة، حيث أصبح الوزير الأول الملكي يخدم

¹ - صالح ياسر، مرجع سابق ذكره، ص . 18.

1-Mario Tama . « L'Irak retombe dans l'autoritarisme ». **L'EXPRESS** 22/01/2012, http://www.lexpress.fr/actualite/monde/proche-moyen-orient/l-irak-retombe-dans-l-autoritarisme_1073915.html, 04/11/2015.

كلا منصب رئيس الوزراء، وزير الدفاع و وزير الداخلية و رئيس القوات المسلحة والمخابرات، ودعا الولايات المتحدة إلى تكثيف إمدادات الأسلحة إلى بغداد، تحت تبرير "أمن الحدود والسيادة الوطنية" من العراق¹

فتسلطية النظام إتضحت بشأن هذه الأسلحة ليس إلا لمواجهة التهديدات الإقليمية، و لو أن النزاع السوري تجاوز في حدود البلاد، غير أن إستعملت بشكل خاص لتأجيج المزيد من القمع على المستوى المحلي، كما هو مجسد في 2011 عندما المالكي أرسل الجيش لقمع سلسلة من الإحتجاجات المناهضة للحكومة فهذا يشير الى التوجه لنظام الى فرض القيود على نطاق الحريات وتقدم شكلا جديدا من أشكال الإستبداد، حيث يجري حاليا النظر في مشروع قانون ينص على عقوبة السجن مدى الحياة لمستخدمي الإنترنت و "سايبير نشطاء" تجرأ على مهاجمة "الوحدة والاستقلال والأمن في العراق" و حتى أكثر "المصالح العسكرية"².

على الرغم من أن الحكومة الأمريكية تزعم أنها ساعدت على تأسيس دولة ديمقراطية مستقرة، فإن الواقع هو أن النفط و تسييره العشوائي لم يساعد في ذلك فترك وراءها دولة استبدادية في صنع.

❖ثانيا: تاثير الربيع في الحركات الانفصالية

بعد عشر سنوات من حرب و عدم إستقرار سياسي، لا يزال العراق في قبضة العنف و إنعدام الأمن في جميع أنحاء الدولة، إلى أن وصلت موجات العنف من هجمات و إغتيالات إلى المستويات أدنى البعض على الكلام بشبح حرب أهلية جديدة، غير أن لا يمكن إختزال العنف القائم إلا في حجم الهوية و الطائفي الوحيدة.

1-Myriam Benraad « Irak , le retour tranquille de la dictature »,vu sur <http://www.telos-eu.com/fr/globalisation/irak-le-retour-tranquille-de-la-dictature.html>, 04/11/2015.

في صراع الداخلي العراقي، يعد البعد الاجتماعي - الاقتصادي من العوامل الحاسمة لفهم المعادلة القائمة. فالرهانات هذا الصراع تتمحور حول قضية أساسية و التي هي توزيع الريع النفطي.

أعلنت بغداد عن إطلاق "إستراتيجية وطنية للطاقة" جديدة لتمكين البلاد على أن تتخذ، بحلول عام 2030، 6 مليار دولار من الصادرات في مجال النفط و تغطية الطلب المحلي في نهاية المطاف.¹

كانت الأولوية هي الإستخدام الأفضل للعائدات صادرات النفط والغاز لتنويع إقتصادها و إعادة البناء الدولة و مؤسستها. غير ان، تم تكليف الثروة النفطية الهائلة المتاحة للعراق لميزانية الدفاع وإعادة تأهيل البنية التحتية التي تضررت من الحرب والعقوبات، قد نتجت إستخدام إلا حصة صغيرة جدا من الدخل لتحسين ظروف معيشة السكان، التي لا تزال غير مستقر و صعبة، فهذا نتج عن إحتجاج إجتماعي المرتفع، بطالة الشباب، الذين يشكلون أكثر من 57٪ من 31 مليون العراقيين و تشكل لجماعات لمسلحة بما في ذلك الدولة الإسلامية في العراق والقاعدة التي تستغل هذا الوضع لجلب مرشحين محتملين.² نظريا، كان من المفترض ان وفرة النفط تمكن إعادة بناء السريع للعراق، بالإضافة إلى توجيه تحولها إلى الديمقراطية. في الواقع، لقد أدى تحرير قطاع النفط و إعادة هيكلة قوات التحالف الأجنبية وحلفائها العراقيين إلى الإختلالات المؤسسية الهامة، إرتفاع معمم

1- Myriam Benraad , Irak : la rente pétrolière au cœur de la crise, **le monde** 23/06/2013, : http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/06/23/irak-la-rente-au-coeur-de-la-crise_3435100_3232.html: 25/10/2015.

2- MARTIN LAFON, « IRAK ,La guerre du pétrole au Moyen-Orient deuxième partie : Irak et le Kurdistan Après la guerre, la banqueroute ? **LE COURRIER DU MAGHREB** 17/02/2014 : [HTTP://LECOURRIERDUMAGHREBETDELORIENT.INFO/HEADLINE/IRAK-LA-GUERRE-DU-PETROLE-AU-MOYEN-ORIENT-DEUXIEME-PARTIE-IRAK-ET-LE-KURDISTAN-APRES-LA-GUERRE-LA-BANQUEROUTE/HTML](http://LECOURRIERDUMAGHREBETDELORIENT.INFO/HEADLINE/IRAK-LA-GUERRE-DU-PETROLE-AU-MOYEN-ORIENT-DEUXIEME-PARTIE-IRAK-ET-LE-KURDISTAN-APRES-LA-GUERRE-LA-BANQUEROUTE/HTML) ,: 03/11/2015.

للفساد والعنف لم يسبق له مثيل، التمرد السني والشيوعي، أين لا يزال يتم تمويل معظم عملياتهما من خلال تهريب النفط، حيث عرف هذا الأداء تقافما في ظل الإحتلال الأمريكي، وفي الوقت نفسه، هناك قطيعة بين السلطة والمجتمع في إزدياد، نظرا لعدم وجود الخدمات الأساسية، رغم عائدات النفط الهائلة و إستقرار إرتفاع أسعار النفط هذا ما أدى إلى العديد من المظاهرات المناهضة للحكومة في أعقاب الثورات العربية من عام 2011.¹

صدر الدستور في أواخر عام 2005 في ظروف صعبة، فكان الدستور العراقي الجديد أكد على إعادة تنظيم البلاد على أسس فدرالية، دون تحديد مسألة تقسيم السلطات بين بغداد والكيانات الاتحادية (منطقة الحكم الذاتي الكردية والمحافظات العربية) في مجال الطاقة. المواد 111 و 112 نصت بعبارات غامضة جدا "النفط والغاز هما ملك كل العراقيين في جميع المناطق والمحافظات"، وأن "الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول القائمة بالتعاون مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على شرط أن يتم توزيع العائدات بشكل عادل وبما يتفق مع التوزيع السكاني في البلاد".²

في نهاية عام 2006، بدعم من الأكراد قدمت المسودة الأولى للقانون الوطني بشأن النفط إلى البرلمان، و دفع الأكراد على أن هذا القانون سيرفع الغموض الدستورية وتخدم اللامركزية الفدرالية. ومع ذلك، الوزير الأول نوري المالكي لم يكن مستعد لتنازل عن

1-أيمن ، مرجع سابق، ص.9.

2- Ilham Younes , « TENSIONS ENTRE L'IRAK ET LE KURDISTAN IRAKIEN AUTOUR DES HYDROCARBURES : QUELS ENJEUX ? LES CLES DU MOYEN ORIENT », VU SUR [HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/TENSIONS-ENTRE-L-IRAK-ET-LE.HTML](http://www.lescledumoyenorient.com/tensions-entre-l-irak-et-le.html) , CONSULTE LE 01/11/2015.

3-Matthieu Auzanneau, « Exxon défie Bagdad au Kurdistan, **Le Monde**, » 29/11/2011, vu sur : <http://petrole.blog.lemonde.fr/2011/11/29/exxon-defi-bagdad-au-kurdistan/html> vu le : 02/11/2015.

إمтиازاته، ومنذ ذلك الحين المفاوضات بطيئة، اجر الذي أدى الأكراد في 2007، إلى الإعتماذ عن "قانون النفط والغاز في إقليم كردستان" خاص، الذي يسمح بالتفاوض دون موافقة السلطة المركزية على سلسلة من العقود مع عدة شركات مثلما فعلت مع إكسون موبيل، شيفرون، جازبروم نفت وتوتال، على أساس تقاسم الإنتاج والدخل بين السلطات الإقليمية والمشغلين الأجانب، وهذه الإتفاقيات هي أكثر ربحا بكثير من تلك الخدمات التي تقدمها بغداد على شركات النفط التي كانت محدود.

الأكراد، الذين يتمتعون بحكم ذاتي واسع منذ نهاية حرب الخليج الأولى (1990-1991)، جعلوا النفط نقطة إستراتيجية لإحباط طموحات بغداد، فوافقت كردستان استغلال حقول نفطية جديدة قرب كركوك - المدينة النفطية الثانية في العراق، التي تتصارع عليها العرب والأكراد - بالهدف خلق وضع لصالحها في حين تعتبر بغداد سياسة أربيل "غير قانونية". ولم يفت نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، للتنديد هذه القرارات، وفي مناسبات عديدة يطلق على الأكراد لمراجعة جميع العقود التي تم التفاوض عليها وهدد بفرض عقوبات و استبعاد أي شركة الموقعة، على الحقول النفطية العراقية في المحافظات الجنوبية الشيعية.¹

الريع المسؤول عن تصميم مشروعين إقليميين رئيسيين: يقترح أحد أن يجمع ثلاث محافظات البصرة وذي قار وميسان في كيان واحد، و "المنطقة الجنوبية". المشروع الثاني، بقيادة المجلس الأعلى الإسلامي في العراق (حزب المحافظين) يدعو إلى اتحاد أوسع بين

¹- Julia Dumont, « Le Kurdistan proche de l'indépendance ? », vu sur :

<http://geopolis.francetvinfo.fr/le-kurdistan-proche-de-lindependance-38403/html> ,

02/11/2015.

المحافظات الجنوبية التسع، وعاصمتها البصرة، و "المنطقة الوسطى والجنوبية." في كلتا الحالتين، وتوضح هذه المشاريع حدود المدى العرقي والديني، لتحليل الوضع في العراق و فهمه

في خضم هذه الصراعات، الطائفة السنية خائفة من استبعادها من الربيع و إعادة توزيعه، و لو أنها رفضت في البداية فكرة الفيدرالية، غير أن دون بديل، فهي ملتزمة به. ففي عام 2011، داعت عدد من المحافظات (الانبار وصلاح الدين وديالى ونينوى) لإجراء إستفتاء حول الحكم الذاتي، مما يزيد من احتمال الانفصال الإقليمي إذا لم تكن إدماجهم بشكل صحيح في السياسة، ولكن هذا التغيير بات عامل الطاقة احد دوافع هذه الطلبات، ففي نفس الوقت ، أعلن مجلس محافظة الأنبار اكتشاف موارد جديدة للغاز في أقصى غرب المقاطعة يمكن ضمان حصول السكان دخلا كبيرا. منذ نهاية عام 2012 و إنتفاضة هذه المناطق ضد السلطة، و إتهم النظام بالإستبداد، دعت السنة مرارا وتكرارا للانفصال.¹ فمن خلال تقسيم أقاليم العراق و إنتشار المجموعات الطائفية نلاحظ أن إذ كانوا الشيعيون القائمين في السلطة يملكون احتياطات نفطية كبيرة في الجنوب و الكرد في الشمال فالطائفة السنية التي كانت الحاكمة في عهد صدام أصبحت من أفقر الأقاليم و منعزلة سياسيا غير ان منذ اكتشاف في شرق الإقليم السني أبار غازية قد تمكنهم من الحصول على عائدات معتبرة ، فهناك مطالب أكبر و أكثر في الانفصال عن الحكم الفدرالي مما يهدد النظام العراقي بالإنفجار.

1-CORANTAIN DENIS, « LES SUNNITES D'IRAK, AU CŒUR DES CRISES DEPUIS 2003 : L'ANALYSE PAR LES CARTES » , [HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LES-SUNNITES-D-IRAK-AU-COEUR-DES.HTML](http://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LES-SUNNITES-D-IRAK-AU-COEUR-DES.HTML) 02/11/2015

❖ثالثا: رهان النفط والتدخل الأمريكي ضد منظمة الدولة الإسلامية في العراق

منذ تدخل الولايات المتحدة في 2003 تحت راية دفاع حقوق الإنسان و عدم إنتشار الأسلحة الدمار الشامل و ما أضفى بعد ذلك من كذب و دعاية ،تجسدت النظرة أن القرن الواحد والعشرين سوف يشكل النفط احد دوافع التدخلات في شؤون الأنظمة العربية، و لإضافة إلى ذلك الراهن البترولي لا يتسع فقط إلى راغبات الامبريالية الغربي، بل يمثل نوعا من إسترجاع السيادة المفقودة أو نوعا من مقاومة ضد الأنظمة القائمة، زيادة بكونه سلاح إقتصادي و سياسي لكل حركة أو منظمة سياسية عسكرية مضادة لهذه لأنظمة.

الظروف الأمنية و السياسية الغير مستقرة بعد التدخل الأجنبي قاد في 2006 إلى ظهور حركات و منظمات إرهابية خاصة سنية مثل مجلس شورى المجاهدين في العراق و التي في 2007 تصبح الدولة الإسلامية في العراق و في 2013 الدولة الإسلامية في العراق و الشام "داعش".¹

تملك داعش 10 ٪ من احتياطات النفطية العراقية التي قد تتمثل في 13 حقول بترولية أي 15٪ من الناتج القومي العراقي أمر الذي يهدد النظام العراقي الذي منذ 2004 بات غير مستقر، أين شاهد حروب أهلية وحرب عصابات دموية و عمليات عنف عديدة، أمر الذي

¹ -Romain Caillet, « De la désaffiliation de l'État islamique à al-Qaïda », *Al Huffington Post Maghreb*, 8 octobre 2013, vu sur : <http://www.huffpostmaghreb.com/romain-caillet/de-la-desaffiliation-de-l> b 4062384.html 12/10/2015.

بلاضافة إلى ذلك مازالت العراق تشكل خلال احتياطاتها البترولية احد رهائن الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية¹.

تأمين تدفق النفط بصفة مستمرة للولايات المتحدة الأمريكية و حماية الطرق النفطية الإستراتيجية، يشكل احد محاور سياستها الطاقوية، فببروز الدولة الإسلامية و توسعها في العراق و على المناطق النفطية، قد تهدد مصالحها في المنطقة، صحيح أن التدخل باسم "حقوق الإنسان" او "حماية الأقليات" قد يكون مبررا كافيا لإقناع الرأي العام العالمي و العربي أمام الصور الدموية و التصرفات الانسانية التي تنشرها الدعاية الغربية. غير أن أمام العنف القائم في إفريقيا الوسطى أو آسيا دون تدخل أمريكي يجعلنا نتساءل على ان هناك عوامل أخرى محتمل جدا ان تكون نفطية، دفعت الولايات المتحدة إلى القيام بهجمات جوية على الدولة الإسلامية.

يعتبر الأستاذ سامير صول أن الشرق الأوسط لم تتغير أي اهتمام ان لم تحتوي على النفط، فالبتترول العراقي جد أساسي للولايات المتحدة أولا لتلبية مطالبها و ثانيا لان الصين، المنافس الأساسي لها، أصبح احد الشركاء النظام العراقي خاصة في مجال النفط حيث يرى

²Antoine Izambard, « Pourquoi l'Etat islamique est assis sur une "montagne d'or" INTERVIEW avec Jean-Charles Brisard, **Challenges** , 09/02/2015, vu sur :<http://www.challenges.fr/economie/20150209.CHA2906/pourquoi-l-etat-islamique-est-assis-sur-une-montagne-d-or.html> ,vu le: 05-11-2015.

البعض على ان هناك محور تجاري يتشكل بين بغداد و بيكين، فعند الولايات المتحدة، التحكم في نفط العراقي قد تتحكم في نوايا الاقتصادية لصين¹.

بدأت الولايات المتحدة ان تهتم ببروز الدولة الإسلامية في العراق حين وصل داعش الى الكردستان، حيث نفط هذا الإقليم يغذي الدول الحليفة لها و ما فيها اسرائيل أين كانت الكردستان توفر ثلث من احتياجاتها النفطية، غير ان يجب الذكر بان كان هدف الامريكيين هو تأطير المنطقة وذلك بإقامة نظم عربية موالية و تابعة لها مثل النظام العراقي و في نفس الوقت التحكم في الحركات التي تهدد مصالح أمريكا و حلفائها و بالتالي سعت إلى اقام بسياسة الفوضى الخلاقة لتضعيف الدول المعرقلة لهيمنتها، فهذه السياسة تملك مخاطر مثل بروز منظمات عسكرية إرهابية، و التي كانت تستعملها الولايات المتحدة لتأثير على بعض أنظمة عربية مثل نظام الاسد في سوريا فقبل اتساع داعش إلى العراق كانت القوات الجهاد الإسلامي هي التي تقوم بهذه المهمة في مكان الولايات المتحدة¹.

فكذلك، النفط العراقي أدى بالدولة إلى أزمة أمنية و سياسية قد تهدد بكونها، أين أصبحت العراق من جهة مسرح طموحات التوسعية لدولة الإسلامية و الإقامة بخليفة

¹ Daniel Beauregard, « Les enjeux de la lutte contre l'État islamique: entrevue avec

Samir Saul », **Huffingtonpost**, 29/11/2014

, <http://quebec.huffingtonpost.ca/monde68/etat-islamique-lutte-samir->

paul_b_5998890.html : 05/11/2015

1- Comité Valmy, « La prochaine guerre mondiale est déjà engagée le devoir , » ,22

décembre 2014 vu sur : <http://www.comite-valmy.org/spip.php?article5399/html>:

05/11/2015.

إسلامية على أساس أن النظام العراقي تابع و خادم للعدو الغربي، و من جهة أخرى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها بالاحتفاظ على مكاسبهم من نفط و طرق بعد سقوط نظام صدام على أساس أن النظام العراقي لا يستطيع مكافحة داعش بلامكانية المتاحة له، هذا الأمر يجعل النظام العراقي في صراع لم يريده خاصة في وقت أين يعاني من الطموحات الانفصالية للأكراد و السنيين.

حوصلة الفصل الثالث

تعد العراق ثالث دولة عالميا فيما يخص احتياطات النفطية، ملك هذا الحجم البترولي اثار رغبات استغلالية للولايات المتحدة التي شنت حرب على العراق في هذا الشأن، غير ان بعد 2003 و التدخل الأمريكي ألقت صعوبات بلاحقناض على نفس القدرة الإنتاجية التي كانت قبل سقوط صدام.

كون العراق دولة غنية نفطيا منطقيا لا سمحت لها بإعادة بناء مؤسساتها السياسية و الاقتصادية بأكثر سهولة، غير أن الرهان الذي تشكله الريع و النفط دافع بالنظام إلى الفساد و الاستبداد و بروز حركات انفصالية و نشوب حرب أهلية و بروز حركات إرهابية اين تشكل العراق مسرح معركة بين القوى الكبرى الدولة السلامية التي شكلت دولة داخل دولة و التي تستغل و تسيطر على حقول نفطية عراقية فهذا الأمر أدى بنظام إلى ازمات امنية اجتماعية و سياسية و عدم استقرار يهدد بقاء الدولة العراقية.

الفصل الثالث

رهان النفط و استقرار النظام العراقي في فترة 2003-2014

الخاتمة

الخاتمة:

العوامل المحددة لطبيعة النظام السياسي عديدة و مختلفة، غير أن لا يمكن إنكار العلاقة القائمة بين طبيعة اقتصاد النظام و طبيعته السياسية، فالاقتصاديات الريعية النفطية أين يشكل النظام الطرف الوحيد في المجال الاقتصادي لدولة، و يملك بين أيديه عاملاً يسمح بتهميش المجتمع من فلك صنع القرار و شراء ولاءه عبر سياسات اجتماعية و منع الضرائب و ذلك دون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، و في نفس الوقت يسمح لنظام بتأطير الشعب عبر مؤسسة أمنية خناقة و نظام بولييسي يقوم بقمع أي حركة إحتجاجية أو بروز لمحة مشاركتية في السياسة، ذلك قد يعرقل المسار الديمقراطي لدولة، غير أن إحتكار النظام لريع و مداخله دون توزيعها بصفة عادلة قد يدفع المناطق النفطية لدول الريعية إلى متطلبات أكثر، في حين مناطقهم تمثل الممول الأساسي لدولة فالمواجهة ما بين حكم إستبدادي تسلطي يرفض التنازل على إمتيازاته، يملك مؤسسة أمنية قمعية مع إحتجاجات الشعبية مطالبة في توزيع عادل لمداخل الريع قد تنتج عن أزمة عنف قد تؤدي إلى حروب أهلية و حتى تفكيك الدولة، فهذا ما يجسد صحة الفرضية الأولى لدراسة التي تعتبر أن هناك علاقة ما بين وفرة الثروة النفطية و العنف السياسي الذي تعرفه الأنظمة الريعية العربية.

يشكل النفط منذ إكتشافه رهان طاقي كبير، نظراً لأهميته الأمنية، الإستراتيجية و دورها في النمو الإقتصادي، فهذه الأهمية أثرت لدى القوى الكبرى إهتمام للمناطق النفطية، فنظراً للإحطيات النفط الهائلة لدى دول الشرق الأوسط، أصبحت المنطقة محور تنافس إستراتيجيات الطاقوية لدول الكبرى و التي لتحقيق أهدافها و حماية مصالحها تدعم أنظمة نفطية قمعية و عنيفة مثل نظام المملكة السعودية أو نظام الإستبدادي السوداني و ذلك للحصول على إمتيازات بترولية في تلك الدول، غير أن الآليات المستخدمة لم تتحدد في تأييد النظم القمعية بل تتسع و خاصة بنسبة للولايات المتحدة إلى شن حروب من أجل النفط

و ذلك بعد تبرير أي تدخل بصبغته الإنساني و الأخلاقي سواء كان لحماية حقوق الإنسان أو المرأة مثل في أفغانستان أو نشر الديمقراطية و حماية الاقليات مثل في العراق في 2003 و 2014 أو للحد من العنف مثل في ليبيا في 2011، غير أن نلاحظ أن نتائج هذه الإستراتيجيات تولد إلا المزيد من العنف و عدم الإستقرار فهذا ما يجسد صحة الفرضية الثانية القائلة بأن سياسات و إستراتيجيات القوى الكبرى قد تعزز العنف في الدول الشرق الأوسط .

فكما أشرنا إليه، تدخلت الولايات المتحدة على العراق لتحقيق أهداف إقتصادية ضمن مشروعها للقرن لواحد و العشرين، الذي كان يهدف إلى إحتفاظها لمكانها المهيمن في النظام الدولي، فهذا الأمر يستند لتحقيقه إلى إحتياط نفطي هائل و إستمرارية تدفقه، فظهرت العراق كالدولة الأمثل لتجسيد هذا المشروع فنفت العراقى أدى بهذه الأخيرة إلى حرب ضد القوى الكبرى العالمية ما نتج إنهيار أو حل مؤسسات الإجتماعية الإقتصادية و الأمنية لدولة، غير أن مأسات العراق لم تكون إلا نتيجة هذا التدخل، فسوء التسيير و اللا عقلانية في إدارة المداخل الريعية أدى بنظام إلى أن يعرف إنتشار الفساد و الرشوة و البطالة، لا سيما أن الأمر الذي قد يهدد إستقرار و وحدة الدولة هو سوء التوزيع الريعي و التسلط في الحكم الذي يدفع بالأقاليم الغنية بنفط كالكرديستان إلى الإنفصال عن السلطة المركزية، في حين الفوضى التي أنتجها التدخل الأمريكى في 2003 ساعدت في بروز حركات إرهابية كمنظمة الدولة الإسلامية التي تستحوذ في 2014 على % 10 من النفط العراقي و الذي يشكل الممول الأساسي للمنظمة فرهان الذي تمثله إحتياطات النفطية للولايات المتحدة أو لمنظمة الدولة الإسلامية قد نتج عن تدخلا جديدا في العراق، أمر الذي لا يساعد في إستقرار الدولة و هذا ما يجسد صحة الفرضية الثالثة التي تعتبر ان هناك علاقة سببية ما بين الرهان الذي يمثله النفط و وضعية ألالاستقرار الذي يتخبط فيه النظام العراقي منذ 2003 و لو ان العمل الإنساني عبر تسييره و إدارته لنفط قد يلعب دورا هاما في واقع الحالي للعراق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب بالعربية

- 1- الإمام بن أبار محمد بن عبد القادر الرابي، الصحاح (القاهرة: المطبوعة الأميرية ، 1953).
- 2- الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1990، الجزء الثاني
- 3- حبيب هاني ، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا ومصدر الثروة والطاقة والازمات (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2006).
- 4- حلال علي دين ،نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستثمار و التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة/العربية، 2007
- 5- جواد الكاظم صالح و علي غالب العاني ،الأنظمة السياسية بغداد، دار الحكمة 1991
- 6- زلوم عبد الحي يحي، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 2005).
- 7- قطب محمد، مذاهب فكرية معاصرة ، (دار الشروق ، ط.1، 1983).
- 8- معجم المصطلحات الإقتصادية ،عربي- فرنسي- انجليزي، (لبنان : دار المكر اللبناني، ط.1، 1997).
- 9- كيلاني رضوان ،البترول أصله و تكوينه، (مركز علوم الارض و الهندسة و الزلزال، رسالة النجاح العدد 59، 1998)،
- 10- طاهر جميل ، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات ،الكويت المعهد العربي للتخطيط، 1997.

المجلات والدوريات والجرائد

- 11- الكواري علي، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، المستقبل العربي، ع. 168 (1993).
- 12- مساهل فاطمة الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ب/ قسم الادب والفلسفة العدد 14 - جوان 2015

- 13- أحمد أيمن محمد، "مسألة الفساد في العراق"، ورقة السياسات، (أفريل 2013).
- 14- عبد الكريم باسما عيل "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة : جدلية النفط والقوة"،
دفاتير السياسة والقانون ورقلة، ع. 6 (جانفي 2012).
- 15- د. تركي حسن عمير، "المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل
الانجاز ودواعي الإخفاق"، دفاتير السياسة والقانون، (جانفي 2015).
- 16- حسين عبد الله، "التعاون بين أوبك واوا بك لخفض صادرات النفط ومساندة الأسعار"، مجلة
النفط والتعاون العربي، ع. 29 (1997).
- 17- ربيع عمر هاشم، "حقوق الإنسان العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، (2000).
- 18- عاطف سليمان، "الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العرب"، مركز
دراسات الوحدة العربية، ط. 1 (2009).
- 19- فيان هادي عبد كاظم، "تطور الاستراتيجية الامريكية تجاه النفط والدول المنتجة"، مجلة
أبحاث عراقية، ع. 2 (2007).
- 20- كيلاني رضوان، "البتروك أصله وتكوينه"، مركز علوم الارض والهندسة و الزلزال، رسالة
النجاح، ع. 59 (1998).
- 21- مجذوب محمود، "الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
ع. 193.
- 22- د. ياسر صالح، "النظام الريعي وبناء الديمقراطية. الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة
فريدريش إيبيرت، (2013).

المذكرات

- 23- بوترفاس محمد، الحملات الانتخابية دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و
التشريع الفرنسي، رسالة الدكتوراة، غير منشورة، جامعة منتوري كلية الحقوق و العلوم
السياسية
- 24- سلمان بشير عمر يوسف، تأثير التغيرات العربية و الاقليمية على السياسة
الداخلية الفلسطينية 2010-2011، رسالة الماجيستر، غير منشورة، جامعة الازهر،
كلية الاقتصاد و علوم ادارية، 2013

باللغات الأجنبية

- 25- Bret Bernard et autres, **Géopolitique, des Amériques**, (Sedes Paris) .
- 26- Tripp Charles , **A History of Iraq**,3rd edition, United Kingdom,Cambridge University Press 2010
- 27- Collier Paul, Anke Hoeffler, **On economic causes of civil war**, (university press oxford press ,England 1998).
- 28- Copinschi Philippe, **Le pétrole, facteur de violence politique ?. La nécessaire construction des institutions étatiques**, *Ecologie & politique* 1/2007 (N°34) .
- 29- Dormagen Jean-Yves , Mouchard Daniel , **Introduction a la sociologie politique** (France :Broché, 2010),
- 30- , Michel Mourre, **Dictionnaire**, édition universitaires 115,rue du Cherche-Midi , Paris VI^e .
- 31- Easton David, The **Political System: An Inquiry into the State of Political Science** (New York: Alfred A. Knopf, 1953).
- 32- H.cordesman Anthony,**Geopolitics and energy in the Middle East**, (Washington, dc-center fo strategic and international studies 1999).
- 33- L. Ross Michael, **The Oil Curse. How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations**, Princeton, (Princeton University Press 2013).
- 34- Linz Juan, **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, (Rienner, USA: 2000) .
- 35- Martinez Luis, **violence de la rente pétrolière Algérie Libye Irak** ,Presses de Sciences Po(2010).

- 36- Legault Albert, André Laliberté, Frédéric Bastien , **Le triangle Russie/Etats-unis/Chine: un seul lit pour trois** , (Broché, 2004).
- 37- Mahdavi. H, **Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.** Cook, (M.1970).
- 38- Owen .R, and A Şevket Pamuk, **History of the Middle East Economies in the 20th Century**, (I.B. Tauris 1999).
- 39- Xavier Boy de la Tour, et André Giraud, **Géopolitique du pétrole et du gaz**, (Paris : Éd. Technip, 1987).

المواقع الالكترونية

- 40- الجنابي عدنان، "الدولة الريعية والدكتاتورية"، في : <http://iraqieconomists.net/ar/htmlcontent/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Rentier-state-edited-version-pdf-Janabi-> تاريخ الاطلاع: 2015/11/02.
- 41- الراوي أحمد عمر، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، في : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3330>، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25.
- 42- الذهب حنان، "حرب الخليج الثانية «عاصفة الصحراء» 1991"، في : <HTTP://WWW.NATIONSHIELD.AE/HOME/DETAILS/HISTORY/VLPBL9IVFIU.HTML>، تاريخ الاطلاع: 2015/03/23.
- "الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية ، دول الخليج نموذجا"، في : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=50938>، 2015/10/01.
- 43- ابوشكيوة عبدالهادي، "انواع الاحتياطي النفطي"، في : <http://www.scoutsarena.com/muntada/showthread.php>، تاريخ الاطلاع: 2015/10/20.
- 44- "الصحيفة المركزية للكرديستان. ما هي السلطوية والشخصية السلطوية؟"، في : <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=42737>، تاريخ الاطلاع: 2015/11/10.

- 45- الشكراوي حميدي علي هادي ، "خصائص و وظائف النظم السياسية"، في :
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=7&depid=1&lcid=371/874.html
 تاريخ الاطلاع: 2015/11
- 46- الشريف محمد شاكر ، "حقيقة الديمقراطية"، في : <http://www.ketabpedia.com/3585> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25 .
- 47- الجرججي حسان، " لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد"، في :
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=20085.htm>
 تاريخ الاطلاع: 2015/11/02.
- 48- بروكس بيتر، وجي هاي شين، "النفوذ الصيني في إفريقيا، تهديد كبير لمصالح واشنطن"، في :
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm) ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/07.
- 49- بن سالم محمد الفيفي "إطالة على الشمولية"، في : <http://www.faifaonline.net/faifa/articles-show-id-2300.htm?action->
 تاريخ الاطلاع: 2015/10/15.
- 50- باروت محمد جمال ، "العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، في :
<http://www.arab48.com.html> ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/20.
- 51- "بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية"، في :
http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060308-378.html ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/20.
- 53- "تقرير السودان التقييم الأساسي للأمن الإنساني الأسلحة والنفط ودارفور السلاح"، في :
<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-arabic.pdf> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/27.
- 54- "حرب الخليج الاولى الحرب العراقية الايرانية"، في : <http://www.almrsal.com/post/213044> ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/06.
- 55- حقي سعد توفيق ، "التنافس الدولي وضمان امن النفط"، في :
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25560> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/12.

- 56- خدوري وليد، "نفط المنطقة واستهلاك الصين"، في : <http://almowatennews.com/wordpress-mowaten/?p=8585> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/07.
- 57- رحمان امال، "النفط و التنمية المستدامة"، في : www.biskra.dz/rem/n4/9.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/02.
- 58- سال ولد أحمد ، سيدي أحمد ، "النفط العراقي الاحتياطي والإنتاج"، في : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71684a9a-631d-4fca-beed-2871c93d3d77> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25.
- 59- "ظاهرة الربيع العربي، المركز العلمي العربي للأبحاث الدراسات الانسانية"، في : <http://arab-csr.org/> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/02.
- 60- "قائمة حقول نفط وغاز العراق قائمة"، في : <http://www.marefa.org/index> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25.
- 61- "قسم البحوث والدراسات ،حرب الخليج الثانية"، في : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1d861d6-e90d-476c-9379-db6812e7e41e#0> ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/20.
- 62- "مصالح جمهورية الصين الشعبية و أهدافها في الشرق الأوسط"، في : <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/index.htm> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/27.
- 63- ياسر صالح، "جنور الاستعصاء الديمقراطي في الدولة الربعية"، في : <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/15612-2014-06-09-19-55-38> ، تاريخ الاطلاع: 2015/10/22.

المواقع الالكترونية الاجنبية

- 64- Al Jiboury Alia , « Saddam Hussein : une Dictature à l'irakienne », on : http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-490_fr.html , le 10/09/2015
- 65- Auzanneau Matthieu , « Exxon défie Bagdad au Kurdistan », Le Monde, 29/11/2011, on : <http://petrole.blog.lemonde.fr/2011/11/29/exxon-defi-bagdad-au-kurdistan/html> , le 02/11/2015

- 66- Benraad Myriam, « Irak : le retour tranquille de la dictature », on :
<http://www.telos-eu.com/fr/globalisation/irak-le-retour-tranquille-de-la-dictature.html> , le 04/11/2015
- 67- Benraad Myriam , « Irak : la rente pétrolière au cœur de la crise », le monde, 23/06/2013, on :
http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/06/23/irak-la-rente-au-coeur-de-la-crise_3435100_3232.html , le 25/10/2015
- 68- Beauregard Daniel, « Les enjeux de la lutte contre l'État islamique: entrevue avec Samir Saul », Huffingtonpost, 29/11/2014, on :
http://quebec.huffingtonpost.ca/monde68/etat-islamique-lutte-samir-paul_b_5998890.html , le 05/11/2015
- 69- collon Michel, « 10guerres,10médiamentesonges », on :
<http://www.michelcollon.info/10-guerres-10-mediamentesonges.html> , le 04/11/2015
- 70- Chaigne-Oudin Anne-Lucie, » REVENDICATIONS IRAKIENNES SUR LE KOWEÏT ET GUERRE DU GOLFE DE1991 », ON :
<HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/REVENDICATIONS-IRAKIENNES-SUR-LE.HTML> , le 22/10/2015
- 71- Corentin Denis, « LES SUNNITES D'IRAK, AU CŒUR DES CRISES DEPUIS 2003 : L'ANALYSE PAR LES CARTES », ON :
<HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LES-SUNNITES-D-IRAK-AU-COEUR-DES.HTML> , LE 23/10/2015
- 72- CORANTAIN DENIS, « LES SUNNITES D'IRAK, AU CŒUR DES CRISES DEPUIS 2003 : L'ANALYSE PAR LES CARTES » , ON :
<HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LES-SUNNITES-D-IRAK-AU-COEUR-DES.HTML> , LE 02/11/2015

- 73- Caillet Romain, « De la désaffiliation de l'État islamique à al-Qaïda », Al Huffington Post Maghreb, 8 octobre 2013, on :
http://www.huffpostmaghreb.com/romain-caillet/de-la-desaffiliation-de-l_b_4062384.html , le 12/10/2015
- 74- Dumont Julia, « Le Kurdistan proche de l'indépendance ? » on :
<http://geopolis.francetvinfo.fr/le-kurdistan-proche-de-lindependance-38403/html> , le 02/11/2015
- 75- Furfai, « Survol de l'histoire Pétrolière », on :
http://www.geopolintel.fr/IMG/pdf/petrole_histoire.pdf , le 10/10/2015
- 76- Imbert Luis, « Irak : dix ans après la guerre, histoire d'un gâchis Le Monde 20/03/2013 », on :
http://www.lemonde.fr/proche-orient/visuel/2013/03/20/irak-dix-ans-apres-la-guerre-histoire-d-un-gachis_1850713_3218.html#vLHs8JLAkpXv0pDI.99 , le 17/10/2015
- 77- Izambard Antoine , « Pourquoi l'Etat islamique est assis sur une "montagne d'or" INTERVIEW avec Jean-Charles Brisard », Challenges, 09/02/2015, on :
<http://www.challenges.fr/economie/20150209.CHA2906/pourquoi-l-etat-islamique-est-assis-sur-une-montagne-d-or.html> , le 05-11-2015
- 78- Lafargue François, « États-Unis, Chine et Inde : la (nouvelle) guerre mondiale du pétrole a déjà commencé », on :
<http://www.atlantico.fr/decryptage/petrole-guerre-mondiale-libye-etats-unis-chine-inde-francois-lafargue-209623.html> , le 09/10/2015
- 79- « (Les grandes dates de la vie de Saddam Hussein) », L'obs ,publié le 31-12-2006 , on :
<http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20061230.OBS4949/les-grandes-dates-de-la-vie-de-saddam-husseini.html> , le 10/09/2015
- 80- L'Equipe de Perspective Monde , « Invasion du Koweït par l'Irak »,on :
<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve?codeEve=166> , le 10/10/2015

- 81- Larané André Le « pacte du Quincy », une alliance contre nature, on :
http://www.herodote.net/14_fevrier_1945-evenement-19450213.php ,
 le 20/10/2015
- 82- LAFON MARTIN_, « IRAK – La « guerre du pétrole » au Moyen-Orient (deuxième partie) : Irak et le Kurdistan – Après la guerre, la banqueroute ? », LE COURRIER DU MAGHREB, 17/02/2014, ON :
<HTTP://LECOURRIERDUMAGHREBETDELORIENT.INFO/HEADLINE/IRAK-LA-GUERRE-DU-PETROLE-AU-MOYEN-ORIENT-DEUXIEME-PARTIE-IRAK-ET-LE-KURDISTAN-APRES-LA-GUERRE-LA-BANQUEROUTE/HTML> , LE 03/11/2015
- 83- Pr Chossudovsky Michel , « L’ Opération Libye et la bataille du pétrole : Redessiner la carte de l’Afrique », on :
<http://www.mondialisation.ca/l-op-ration-libye-et-la-bataille-du-p-trole-redessiner-la-carte-de-l-afrique/23869> , le 25/10/2015
- 84- Pierre Noël, « La stratégie américaine de sécurité et le pétrole du Moyen-Orient », Ifri 2003, on :
<https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pnwp1003.pdf>, le 15-10-2015
- 85- Richard Heinberg, « Pétrole et décroissance démographique », on :
<http://biosphere.blog.lemonde.fr/2010/12/31/petrole-et-decroissance-demographique/html> . le 20-10-2015
- 86- Riche Pascal, « Sous Le Conflit Afghan des Pipelines ?Liberation, international 5 janvier 2002 », on :
http://www.liberation.fr/planete/2002/01/05/sous-le-conflit-afghan-des-pipelines_389449 , le 15/10/2015
- 87- Romeo Lisa, « ENJEUX DU PÉTROLE IRAKIEN 1990/2011 », ON :
<HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/ENJEUX-DU-PETROLE-IRAKIEN-1990.HTML> , LE 12/11/2015
- 88- RONDOT Philippe, « IRAK-IRAN (GUERRE) », *Encyclopædia Universalis* , on : <http://www.universalis.fr/encyclopedie/irak-iran-guerre/> , le 20/09/2015

- 89- S furfai, « survol de l’histoire pétrolière », on : **www.geopolintel.fr//IMG/pdf/petrole_Histoire.Pdf** , le 06/10/2015
- 90- Sepulchre Alain , « Globalisation et enjeux énergétiques en Chine : le cas du pétrole et du gaz », on : **<http://perspectiveschinoises.revues.org/1382>** / , le 07/07/2015
- 91- Troudi Mohamed, « La stratégie arabe de la Chine », on : **<http://www.politiqueactu.com/dossier/strategie-arabe-chine-mohamed-troudi-chercheur/364302/html>** , le 10/10/2015
- 92- Tama Mario, « L'Irak retombe dans l'autoritarisme », L’EXPRESS 22/01/2012, on : **http://www.lexpress.fr/actualite/monde/proche-moyen-orient/l-irak-retombe-dans-l-autoritarisme_1073915.html** , le 04/11/2015
- 93- Valmy Comité, « La prochaine guerre mondiale est déjà engagée », le devoir, 22 décembre 2014, on : **<http://www.comite-valmy.org/spip.php?article5399/html>** , le 05/11/2015
- 94- Xinhua, « Chine/E.A.U : Signature d'un projet de développement d'un gisement pétrolier d'une valeur de 330 millions de dollars », on : **<http://french.peopledaily.com.cn/Economie/n/2015/0518/c31355-8893776.html>** , le 25/10/2015
- 95- Younes Ilham, « TENSIONS ENTRE L’IRAK ET LE KURDISTAN IRAKIEN AUTOUR DES HYDROCARBURES : QUELS ENJEUX ?LES

CLES DU MOYEN ORIENT », ON
[HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/TENSIONS-ENTRE-L-IRAK-ET-LE.HTML](http://www.lesclesdumoyenorient.com/tensions-entre-l-irak-et-le.html), LE 01/11/2015